جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

فرع التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم:

إعداد الطالبة:

منيرة هيّشر

يوم: 2019-07-01

العراق في عهد مدحت باشا

1869م – 1872م

لجنة المناقشة:

جهينة بوخليفي	أ.مح.أ	محمد خيضر –بسكرة–	رئيسا
شهرزاد شلبي	أ.مح.أ	محمد خيضر –بسكرة–	مقررا
فؤاد جدو	أ.مح.أ	محمد خيضر –بسكرة–	مناقشا

السنة الجامعية :2018 م – 2019 م

الشكر والتقدير

*يسعدني أن أتقدم بوافر شكري وتقديري للدكتورة المشرفة "**شهرزاد شلبي**" التي راعتني بنصائحها وملاحظاتها العلمية القيمة، أثناء قراءة ومراجعة فصول المذكرة .*

وكذلك أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث وقدم لي العون وزودني بكل ما يلزمني لإتمامه وأخص بالذكر :

*الدكتورة العراقية "**لمى عبد العزيز**" والطالبين العراقيين "**يحيى الشمري**" و"**شفيع الشيخ محمد**"، الذين أرسلوا لي بعض المصادر المراجع.*

*الدكتور السوري "**أحمد السلامة**" الذي أرسل لي بعض الوثائق من الأرشيف العثماني في إسطنبول.*

*الدكتور اليمني "**بكيل محمد محمد الكليبي**" الذي لم يبخل عليا وزودني بوثائق من مركز ذمار للوثائق والمخطوطات باليمن.*

*صديقتي" **أسماء حسني** " التي ساعدتني على كتابة المذكرة فلها مني كل العرفان والإمتنان .*

الإهداء

*إلى "**والديّ**"*

أطال الله بقائهما وألبسهما ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببِرّهما ورد جميلها

*إلى أختيّ "**نوال**" و"**نزيهة**"*

حباً وعرفاناً لها

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعليق
ج	الجزء
د د ن	دون دار النشر
د س	دون سنة
د ب	دون بلد
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة...إلى الصفحة...
ط	الطبعة
ع	العدد
مج	مجلد
م	التاريخ الميلادي
هـ	التاريخ الهجري
Page	P

مقدمة

تمكنت الدولة العثمانية من ضم العراق لها بعد انتصارها على الفرس عام 1535م، وظلت تحت الحكم العثماني ما يقارب 400 عام، إلى أن تم احتلالها من قبل بريطانيا عام 1914م.

شهدت الدولة العثمانية منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي، محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الإدارية، العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للأنماط والأساليب التي كانت تتبعها الدول الأوروبية؛ وذلك لمواجهة عوامل الضعف التي أصابت بنيتها الداخلية وهزائمها العسكرية الخارجية، وأيضاً بهدف تحديثها، وبرز الإصلاح العثماني بشكل جلي في القرن التاسع عشر الميلادي.

كما سعت الدولة العثمانية إلى تعميم سياسة التحديث والتجديد في جميع الولايات التابعة لها وذلك من خلال إدخال الأنظمة والقوانين الإصلاحية ومن بين هذه الولايات العراق. لكن في الحقيقة لم تُحقق الإصلاحات العثمانية في العراق أي نجاح حقيقي إلا في عهد "**مدحت باشا**" 1869م–1872م، بسبب فشل الحكام العثمانيين الذين سبقوه في إدخال وتطبيق هذه الأنظمة والقوانين، فظل العراق خلال الثلاثنيات والأربعنيات من القرن التاسع عشر بعيداً عن عوامل النمو والتقدم، فقد ساده الجهل ،البؤس وتدهور الأوضاع المعيشية والصحية والاقتصادية، فإن غالبية الحكام لم يكونوا قادرين على إدارة العراق بشكل جيد ولم يحاولوا حتى النهوض بالبلاد أو السعي لإصلاح أوضاعها همهم الوحيد تعزيز السيطرة العثمانية وجمع الضرائب، إلى أن جاء "**مدحت باشا**" الذي يُعد من الحكام البارزين للعراق؛ وذلك لما يتمتع به من قدرات في بث روح التجديد والتحديث فقد انتهج سياسة إصلاحية تهدف لتحسين واقع العراق وجعله يلحق بركب الحضارة والتقدم.

دوافع إختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

1. ميّلِي لدراسة تاريخ المشرق العربي في فترة الحكم العثماني بصفة عامة والعراق بصفة خاصة.
2. يعتبر موضوع العراق في عهد "**مدحت باشا**"، من المواضيع التي إستهوتني كثيراً منذ مرحلة سنة أولى ماستر.
3. إضافة عمل أكاديمي لمكتبة الجامعة ، لأنني لاحظت نقص في المراجع التي تتناول تاريخ المشرق في الفترة العثمانية.

الدوافع الموضوعية:

1. التعرف على أحوال العراق قبل حكم "**مدحت باشا**".
2. التعرف على شخصية "**مدحت باشا**".
3. محاولة إظهار مدى أهمية فترة حكم "مدحت باشا" للعراق، إذ يعتبر من أبرز المصلحين في التاريخ العثماني.
4. الكشف عن الحملة الإصلاحية التي قام بها "**مدحت باشا**" لإصلاح وتحديث أوضاع العراق.

الإشكالية:

حاولت دراسة تلك الفترة دراسة علمية فاحصة لجميع نواحيها، تحديداً السياسة الإصلاحية التي انتهجها "**مدحت باشا**" بهدف تحديث وإصلاح أوضاع العراق وعليه سأحاول الكشف عن حركة الإصلاح الواسعة التي طبقها في العراق وما صاحبها من تغيرات وتطورات وبناءا على ذلك تم طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة سياسة مدحت باشا الإصلاحية في تغيير أوضاع العراق؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعت جملة من التساؤلات الفرعية:

- كيف كانت أوضاع العراق قبل حكم مدحت باشا؟ وما هي أسباب تأخر الإصلاحات في العراق قبل حكمه؟
- ما هي مظاهر إصلاحات مدحت باشا في العراق؟ وما مدى تأثيرها؟
- فيما تمثلت العلاقات الخارجية للعراق في عهد مدحت باشا؟

وقد حاولت الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال توزيع المادة العلمية بمضامينها على فصول هذه المذكرة.

المنهج المتبع:

- ❖ **المنهج المقارن:** طبيعة الموضوع تتطلب المقارنة بين فترة قبل مجيء مدحت باشا إلى العراق وفترة ما بين مجيئه إلى غاية نهاية حكمه.
- ❖ **المنهج الوصفي:** دراسة الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية.
- ❖ **المنهج التحليلي:** من خلال عرض الأحداث وإزالة الغموض عنها.

خطة البحث:

ولمعالجة هذا الموضوع، قسمت البحث إلى فصل تمهيدي وثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وملاحق توضيحية.

تضمن **الفصل التمهيدي** عرضاً عاماً لأوضاع العراق قبل تولي مدحت باشا الحكم، الذي سأبرز فيها أحوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة وأسباب هذا التدهور (كل هذا في لمحة موجزة ومركزة حتى تتضح الرؤية عن أحوال العراق قبل مجيء "**مدحت باشا**").

في حين تناول **الفصل الأول** والمعنون بـ: شخصية "**مدحت باشا**"، مولده ونشأته، ثم دوره السياسي، من خلال الوظائف التي تقلدها، وختم الفصل بمحاكمته ونهايته التي كانت في السجن المؤبد إلى أن توفي.

وتطرق **الفصل الثاني** إلى: إصلاحات "**مدحت باشا**" في العراق، درست فيه التحديثات التي قام بها "**مدحت باشا**" في المجال الإداري والقضائي، العسكري والاقتصادي (الزراعة، الصناعة، النقل والمواصلات)، كذلك الجانب الاجتماعي والذي مَس قطاع الصحة والتعليم والبلديات وجانب العمران.

أما **الفصل الثالث** والأخير: تم تخصيصه لدراسة العلاقات الخارجية للعراق في عهد "**مدحت باشا**" فتم تقسيم الفصل إلى قسمين؛ القسم الأول تناول علاقة العراق بالدول العربية تحديداً الخليج العربي وسوريا، أما القسم الثاني تناول علاقة العراق بالدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا).

وتضمنت **الخاتمة** أهم الإستنتاجات التي توصل إليها البحث.

المصادر والمراجع المعتمدة:

الوثائق المنشورة:

وقد إعتمدت في البحث على مصادر عديدة ومتنوعة، كان في مقدمتها الوثائق العثمانية المنشورة باللغة التركية وأهم هذه الوثائق:

سالنامة ولاية بغداد والموصل؛ ونعني بالسالنامة هي كلمة فارسية مكونة من شقين: سال تعني سنة، ونامة تعني الكتاب السنوي(التقرير) الذي يلخص الأحداث المهمة الإدارية والعسكرية والاقتصادية ويصدر عن الولايات العثمانية وحتى الدول الأوروبية وحكامها وتاريخ الدول الأخرى، فالسالنامات بمثابة وثائق رسمية كانت تصدرها الحكومة العثمانية في العاصمة والولايات التابعة

لها. وقد إعتمدت على سالنامة **ولاية بغداد والموصل**؛ مثلا سالنامة ولاية بغداد إحتوت على معلومات تخصها كتاريخها وجغرافيتها الطبيعية والبشرية وصناعتها وتجارتها وزراعتها... تقسيماتها الإدارية، وقنصليات الدول الأجنبية المعتمدة في بغداد.

كذلك اعتمدت في البحث على مجموعة من الوثائق العثمانية، وهي عبارة عن تعليمات وأنظمة وقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية في عهد التنظيمات، قام بجمعها وتعريبها "نوفل نعمة الله" في مجلدين تحت عنوان "**الدستور**" حيث استعنت بالمجلد الأول فقط الذي أفادني كثيراً في الجانب الإداري.

المذكرات الشخصية:

كما استعنت أثناء دراسة " شخصية مدحت باشا" ببعض المذكرات الشخصية أهمها: مذكرات مدحت باشا "**the life of Midhat Pasha**" والتي قام بنشرها ابنه **علي حيدر**. بالإضافة إلى **مذكرات السلطان عبد الحميد** والتي قام بترجمتها **محمد حرب**، كذلك **مذكرة الأميرة عائشة عثمان أوغلي** بعنوان **والدي السلطان عبد الحميد الثاني** .

الكتب الرحلات:

كما اعتمدت على كتب الرحالة الذين زاروا العراق، كرحلة الرحالة البريطانية **Lady Anne Blunt** (الليدي آن بلنت) بعنوان:**Bedouin tribes of the Ephrates** (قبائل بدو الفرات)؛ والتي تناولت قبائل العراق من جميع النواحي استعنت بها في دراسة سياسة "**مدحت باشا**" تجاه هذه القبائل إلا أن هذه الرحلة كان هدفها خدمة مصالح بريطانيا واكتشاف واد الفرات وعقد صلة حميمة مع البدو وتعطيل مخططات الألمان في المنطقة.

الكتب المعربة والعربية:

فمن الكتب المعربة التي تستحق الذكر : كتاب **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث لستيفن همسلي لونكريك** (المفتش الإداري في الحكومة العراقية) فهو من الشخصيات البريطانية المعاصرة لتاريخ العراق الحديث وكتب بوجهة نظره الأجنبية عن ما قام به "**مدحت باشا**" في العراق. كذلك كتاب: **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914م لشارل عيساوي**، وهو دراسة وثائقية للعراق وبلاد الشام، حيث أفادني كثيراً في دراسة الأوضاع الاقتصادية العامة في العراق.

أما عن الكتب العربية: كتاب **تاريخ العراق بين الإحتلالين** جزئه السابع للمؤلف "**عباس العزاوي**"، الذي تناول تاريخ العراق من 1831 إلى 1872م، استعنت به في دراسة الفصل التمهيدي والفصل الثالث. كذلك كتاب **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد لجميل موسى النجار**، الذي أفادني في دراسة الجانب الإداري والقضائي والتعليمي.

الدراسات الجامعية:

اعتمدت على عدد معتبر من رسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة . منها أطروحة الدكتوراه بعنوان **Midhat Pasha 1822-1884:** للطالب **Bekir** باللغة التركية، اعتمدت عليها في دراسة حياة مدحت باشا. كذلك رسالة ماجستير **لأشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس** بعنوان **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الإتحادين 1872-1908م**، حيث سلطت ضوء على الجانب السياسي للعراق.

صعوبات البحث:

ومن الصعوبات التي واجهتني في البحث:

- عدم حصولي على أهم مصدر عثماني يخدم البحث وهو جريدة الزوراء، لأن هذه الأخيرة –الجريدة– سُجل فيها كل ما قام "**مدحت باشا**" من أعمال كما تضمنت معلومات عن الحالة الاقتصادية في العراق والحالة الثقافية وكذلك معلومات عن حملة إحساء. حاولت التواصل مع أحد موظفين المكتبة الوطنية بالعراق والأمر الذي منعني من الحصول عليها هو سوء الإدارة، ناهيك عن الحواسيب المعطلة .
- كذلك واجهتني صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية من الناحية المادية والوقت.
- بالإضافة إلى أن معظم المصادر والمراجع ورقية ومتوفرة إلا في العراق .

الفصل التمهيدي:

نظرة عامة حول أوضاع العراق قبل حكم مدحت باشا

أولاً: الأوضاع السياسية

ثانياً: الأوضاع الإقتصادية

ثالثاً: الأوضاع الإجتماعية

خضع العراق لسيطرة الدولة العثمانية لمدة أربعة قرون، وتميز حكم الولاة العثمانين الذين تولوا إدارة العراق قبل مدحت باشا بالتخلف وإهمال الإصلاحات في مختلف ميادين الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية طوال سنوات حكمهم في هذه الفترة.

أولاً: الأوضاع السياسية

العراق كان يتكون من أربعة ولايات: ولاية بغداد، ولاية الموصل، ولاية شهرزور(المنطقة الشمالية) وولاية البصرة[1]. في مطلع القرن الثامن عشر ظهرت في العراق قوة المماليك* الذين سيطروا على كل ولايات العراق بدعم من الدولة العثمانية نفسها، حتى يقفوا في وجه بلاد فارس[2].

بدأ حكم المماليك في العراق بولاية "**سليمان باشا**"(أبو ليلة)*وإنتهت في عام 1831م بولاية "**داود باشا**"، الذي تسلم الحكم سنة 1817م، حيث اشتهر بمكانته السياسية في العراق وله دور في تطبيق إصلاحات مهمة جداً في المجال السياسي والعسكري منها:

- إستطاع أن يُعمم الأمن في البلاد، وكان يسعى من خلال أفكاره وأهدافه السياسية إلى توحيد العراق وتخليصه من النفوذ الأجنبي(الإيراني) بالإعتماد على العراق وعلى قواه وإمكانياته في ترقية الأمور بعيداً عن تدخل السلطان[3].

---

[1]–عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية** ، مجلة الدارة، ع1، السعودية، 1403هـ، ص102.

*المماليك: جمع مملوك ،هو العبد الذي يباع ويشترى، وقد إقتصرت هذه التسمية في معظم الدول الإسلامية المتأخرة على فئة من الرقيق البيض الذين كان يجلبهم التجار غير العرب من شبه جزيزة القرم وبلاد القوقاز وآسيا الصغرى، ينظر: أحمد عودات جميل بيضون، شحادة الناصور: **تاريخ المغول والمماليك**، دار الكندري، الأردن، 1990م، ص61.

[2]–إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي: **تاريخ العراق المعاصر**، دار الأثير، العراق، 1989م، ص84.

***سليمان باشا (أبو ليلة)**: سُمي بأبو ليلة لحملاته التي يُغير بها في الليل، أول من حكم العراق من المماليك سنة 1748م، وصل إلى الحكم بسبب فتنة قام بها الإنكشارية في بغداد دام حكمه ثلاث عشرة سنة...للمزيد ينظر: علي الوردي: **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج3، المكتبة الوطنية، العراق، 1972م، ص154.

[3]–سيار كوكب علي جميل: **تكوين العرب الحديث 1516م–1914م**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1991م، ص412.

- عمل على تنظيم الإدارة وإقرار الأحوال وإشاعة الرخاء.
- إهتم بتسليح الجيش وتدريبه على الأساليب الحديثة وهذه النقطة أثارت مخاوف السلطان منه وخشي أن ينفصل عن الدولة العثمانية وهذا ما دفعه إلى إقصاء المماليك عن حكم العراق نهائياً[1].

في المقابل هناك من يرى أنه سار على خطى أسلافه من ولاة المماليك، فلم يعتن برسم خطة إصلاحية تُحوِل القبائل إلى الحياة مستقرة وكانت ولايته على العراق فيها الكثير من المنازعات والمشاكل العشائرية.

اتبع "**داود باشا**" سياسة المماليك التقليدية نحو العشائر العربية وهي ضرب عشيرة بأخرى، وحاول أن يقنع العشائر بالكف عن الغزو والالتزام بالهدوء لكن دون جدوى واستمرت حوادث القتال ضد العشائر طوال أيام حكمه[2].

خاض "**داود باشا**" النضال ضد الانفصالية الإقطاعية والقبيلة سعياً وراء مركزة العراق تحت سلطته وأخمد الانتفاضات القبيلة، وأقصى الشيوخ غير الموالين له ووضع رجاله على رأس القبائل العربية. أما الكفاح من أجل الأكراد الإقطاعيين فكان أشد صعوبة[3].

لقد قاسى ولاة المماليك مشاقاً كثيرة في إخضاع العشائر الثائرة التي استنزفت ثرواتهم الكثير من الأموال والجهود، وكانت الحملات العسكرية التي توجه إلى العشائر، تكاد تكون من عادات كل وَالي من ولاة المماليك، وكانت هذه الحملات تقوم بتشريد العشيرة وتستولي فيما بعد على أموالها ومواشيها وتعدها من الغنائم الحربية يرافق ذلك التدمير والتخريب[4].

---

[1]– براهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي: **المرجع السابق**، ص121.

[2]–يونس زويد الجشعمي: **سياسة المماليك تجاه بعض عشائر الفرات الأوسط (1749م–1831م)**، مجلة كلية التربية الأساسية، ع11، العراق، 2013م، ص14.

[3]–فلاديمير لوتسكي: **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، تر: عفيفة البستاني، ط7، دار الفارابي، لبنان، 1980م، ص89.

[4]–كريم مطر حمزة: **الحلة في عهد داود باشا 1817م–1831م**، مجلة كلية التربية، ع3، مج1، العراق، 2009م، ص213.

ولعل معظم هذه الثورات التي تقوم بها العشائر ضد المماليك راجع إلى الأسباب التالية:

- سوء إدارة الولاة وجسامة الضرائب الحكومية التي تنوء بها كامل العشائر، وبذلك عملت هذه الأخيرة (العشائر) دوماً للتخلص من سيطرة الحكومة لتتهرب من دفع تلك الضرائب، يضاف إلى ذلك أن التكوين العشائري وما يتميز به من عادات وتقاليد يجعل من الصعب على أفراد العشيرة الخضوع للحكومة وقوانينها؛ إذ أن ولائهم يقتصر على عشيرتهم وشيخهم، لذا كان في نظرهم أمر الحكومة يستحق الإزدراء والعصيان.

وماكان على المماليك إلا تطبيق شعار أو سياسية "فرق تسد"[1] لكبح تمردات هذه العشائر[2].

كما ذكرنا سابقاً، أن "**داود باشا**" كان يطمح إلى الاستقلال بالبلاد وجعلها خاصة لحكمه فاستغل هزيمة الأتراك في حرب 1828م–1829م ضد روسيا لصالحه؛ وبموجب صلح أدرنة كان قد فرض على تركيا غرامة مالية حربية كبيرة، وطالب السلطان "**محمود الثاني**" المال من الباشاوات. فأوفد إلى العراق في ديسمبر 1830 موظفاً يمثل الباب العالي لجباية الجزية، إلا الموظف قُتل من طرف داود باشا، فأعلن الباب العالي[*] تمرد "**داود باشا**"[3]، أرسل السلطان "**محمود الثاني**" ضد حكومة بغداد قوات يقودها "**علي رضا اللاز باشا**" والي حلب، وعلى الرغم من إيمان "**داود باشا**" بالنصر لثقته العالية بقواته، إلا أن الأوضاع جاءت معاكسة له إذ حلت الفيضانات والقحط والوباء فجأة لكي يضعف العراق وقوته السكانية، ويكون الجيش عرضة للهلاك إثر انتشار الطاعون بينهم، هكذا وجدت قوات "**علي رضا اللاز باشا**" الطريق سالكة ومفتوحة

---

[1]–lady Anne Blunt, **Bedouin thibes of the euphrates**, vol2, John Murry Albemarle street, London, 1879, p459.

[2]–يونس زويد الجشعمي: **المرجع السابق**، ص7.

[*]**الباب العالي:** اسم أطلق على الإدارة المركزية للحكومة العثمانية وفيها مقر الصدر الأعظم، وأطلق هذا الاسم في بادئ الأمر في عهد السلطان عبد المجيد الأول ...للمزيد ينظر: مصطفى عبد الكريم خطيب : **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1996م، ص62.

[3]–فلاديمير لوتسكي: **المصدر السابق**، ص91.

للدخول إلى بغداد دون مقاومة[1]. عُزل "**داود باشا**" وأُرسل إلى إسطنبول، وفي نفس الوقت ذاته وُضع حد للانفصالية الباشاوية ومماليك بغداد وأخذ الباب العالي يعين من الآن فصاعداً باشوات بغداد، الذين التزموا بتطبيق أوامره وانتهاج سياسته[2].

تمكن "**علي رضا اللاز باشا** "، من إنهاء حكم المماليك شبه المستقل فيها، بعد حكم دام الثمانين عاماً، ثم أعقب ذلك استرجاع البصرة من بقايا المماليك، وظلت البصرة تابعة لباشا بغداد ولم تصبح إيالة مستقلة إلا في عام 1850م[3]. ومن جهة أخرى نجد الموصل حكمها "**محمد إينجه البيرقدار باشا**"* هذا الأخير أنهى حكم "**آل عبد الجليل**" نهائياً من الموصل، فقد تولى حكمها 1833م-1843م، نجح في تنظيم الأمن بإلغائه لبعض الأجهزة القمعية القديمة واستخدم جهاز الدرك الوطن كقوات نظامية مخصِصاً لهم كلفة خاصة بهم[4]، كذلك فرض التجنيد الإجباري إلا أن الأهالي عارضوه بشدة، فهددهم ونفى بعضهم مع العلم أن الموصل هي الوحيدة التي طبق فيها هذا القانون، الذي لم يطبق في بقية مدن العراق حتى عام 1870م؛ نلاحظ دخول بعض بذور الإصلاح في وقت مبكر على يد "**محمد إينجه البيرقدار باشا**" في الموصل[5].

إجراءات "**البيرقدار**" كانت مقتصرة على الجانب العسكري مقرون بالشدة الإدارية سواءًا في المدينة أو أقاليمها وتوابعها[6]، فقد أهمل المرافق العلمية والإصلاحات المدنية؛ و يعود سبب

---

[1] -سيار كوكب علي جميل: **تكوين العرب الحديث 1516م-1914م**، المرجع السابق، ص413.

[2] -فلاديمير لوتسكي: **المصدر السابق**، ص91.

[3] -عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العراق الحديث**، دار الكتاب العربي، مصر، 1968م، ص110.

* **محمد إينجه البيرقدار باشا:** توفي سنة 1843م، بعد أن حكم الموصل قرابة عشر سنوات...للمزيد ينظر: سيار كوكب جميل: **تكوين العرب الحديث 1516م-1914م**، المرجع السابق، ص411.

[4] -غانم محمد علي: **النظام المالي العثماني في العراق**، رسالة ماجستير في آداب التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص 87.

[5] -سليمان صائغ: **تاريخ الموصل**، ج1، المطبعة السلفية، مصر، 1923م، ص311.

[6] -سيار كوكب علي جميل: **تكوين العرب الحديث 1516م-1914م**، المرجع السابق، ص418.

اهتمامه بالجانب العسكري هو أن الموصل تحتاج لإمكانيات عسكرية لأنها كانت تحيطها التهديدات الإقليمية[1].

وعليه فإن زوال الحكومات المحلية من مدن العراق الواحدة بعد الأخرى (كالمماليك في بغداد والبصرة، الجليليين* في الموصل[2])، يعني أصبح العراق تابع تبعيةً مطلقة لدولة العثمانية[3]، وبهذا أُعيد ارتباط العراق مرة ثانية بالسلطة المركزية المباشرة[4].

تزامن استرجاع العراق من الحكومات المحلية و إخضاعها للحكم المباشر، مع بوادر الحركة الإصلاحية للدولة العثمانية، حيث نجد المحاولات الأولى لإدخال الإصلاح مست النواحي العسكرية فقط، بعد ذلك شملت حركة الإصلاح كافة مؤسسات الدولة الإدارية والاقتصادية والقضائية والتعليمية[5].

---

[1] –سيّار الجميل: **زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب**، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م، ص 120.

* **الجليليون:** نسبة إلى أسرة آل عبد الجليل العربية المعروفة بالنفوذ والثراء الواسع والسيطرة على مقدرات مدينة الموصل، بعد أن قدمت للعثمانين خدمات إبان حروبهم مع الإرانيين...للمزيد ينظر: محمد عصفور سلمان: **صفحات من تاريخ العرب الحديث 1258–1916**، المطبعة المركزية، العراق، 2014م، ص58.

[2] –رؤوف عبد السلام: **الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي 1726م–1834م**، مطبعة الآداب، السعودية، 1975م، ص33.

[3] –إسماعيل أحمد ياغي: **العالم في التاريخ الحديث**، المكتبة العبيكان، السعودية، 1997م، ص123.

[4] –إبراهيم سكران: "**السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع2، مج15، العراق، 2008م، ص422.

[5] –Ali Capar: **the history of nusyris alwisin ottoman syria, 1831-1876**, athesis submitted for the degree of doctor of art in hitory, bachelor of artim history university of arkansas, 2013, p64.

سعى الولاة العثمانيين الذين حكموا العراق في الفترة ما بين 1831م-1869م إلى نقل هذه الإصلاحات إلا أنها لم تُحَقق هذه الحركة الإصلاحية العثمانية في العراق أي نجاح حقيقي ملحوظ، باستثناء تأكيد السلطة المركزية على العراق[1].

ترجع أسباب البطء الشديد في دخول الإصلاحات إلى العراق قبل حكم "**مدحت باشا**" 1869-1872م:

1. الموقع الجغرافي البعيد عن العاصمة إسطنبول.
2. الامتداد الواسع للعراق فقد كان يتشكل من ثلاث إيالات بغداد، البصرة والموصل.
3. الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور.
4. التركيبات العشائرية التي كانت تشكل الغالبية العظمى لسكان العراق.
5. عدم رغبة الحكام الجدية في الإصلاح كل هذه العوامل كان لها الدور الأساسي في بطئ ظهور نتائج تلك الإصلاحات[2].

شهد العراق بعد زوال المماليك عدداً كبيراً من الولاة وكانت مدة بقائهم في العراق تختلف اختلافاً بيناً[3]، فقد حكم بغداد من 1831-1872م عشرة حكام وهم:

[1] -مؤيد أحمد خلف الفهد: **السياسة العثمانية تجاه العشائر تجاه العشائر العراقية (1750م-1869م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001م، ص253.

[2] -أشرف محمد عبد الرحمان مؤنس: **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين 1872م-1908م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1993م، ص34.

[3] -عبد الرحمان البزار: **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ط2، مطبعة العاني، العراق، 1968م، ص31.

مدة الحكم	سنة الحكم	اسم الحاكم
13 سنة	1831-1842م	علي رضا اللاز باشا
6 سنوات	1842-1848م	محمد نجيب باشا
سنة و6 أشهر	1848-1856م	عبد الكريم نادر باشا
شهر و5 أيام	1850-1851م	محمد وجيه باشا
9 سنوات و5 أيام	1851-1852م	محمد نامق باشا
5 سنوات و17 يوم	1852-1857م	رشيد كوزلكلي باشا
سنة و4 أشهر	1857-1859م	عمر باشا السرذام الأكرم
سنة و4 أشهر	1859-1861م	مصطفى نوري باشا
6 أشهر و22 يوم	1861م	أحمد توفيق باشا
7 سنوات و6 أشهر	1861-1868م	محمد نامق باشا للمرة الثانية
سنة واحدة[1]	1868-1869م	تقي الدين باشا

❖ نلاحظ من خلال الجدول: منهم من حكم مرتين، كذلك نلاحظ من خلال مدة حكمهم منهم من حكم مدة 12 سنة ومنهم أقل من سنة واحدة.

أما الموصل فقد حكمها ما بين سنة 1831-1869م اثنان وعشرون حاكما، والبصرة حكمها للمدة نفسها واحد وثلاثون حاكماً[2].

[1] -**بغداد ولايتي سالنامة سي**، الدفعة الأولى، 1292هـ/1857م، ص46.

[2] -**سالنامة ولاية الموصل**، 1308هـ/1890م، ص ص 45،38.

إذا تحدثنا عن السياسة العامة لهؤلاء الحكام فلم يجر عليها تغيير كبير فظل الفساد والرشوة والمحسوبية والشغب ينخر الإدارة، كذلك لم يطرأ تغير كبير على موقف العشائر وسياسة الحكام تجاههم، فظلت الغالبية منهم في حالة انتفاض حينذاك يضطر الحكام لإرسال الحملات لقمعها بقسوة مصحوبة بأعمال السلب والنهب والتهجير[1]. حيث أسرفوا في إستخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق غاياتهم خاصة في عهد "**علي رضا اللاز باشا**" 1831-1843م و"**نجيب باشا**" 1842-1849م و"**نامق باشا**" 1851-1852م، "**عمر باشا**" 1856-1858م فحاولوا فرض الخدمة العسكرية الإلزامية، فاصطدموا بالولاء القبلي الذي كانت تحمله العشائر إلى شيوخها، باستثناء الحاكم "**رشيد الكوزلكلي باشا**" 1852-1856م الذي تنبه إلى جوهر معالجة هذه المشكلة، وهي دفع القبائل إلى الاستقرار والعمل بالزراعة، فقام بحفر القنوات المائية ووفر لها الوسائل المناسبة إلى هذه الخطوة، فأصاب نجاحاً متقدماً في هذا المجال. أما نامق باشا في حكمه للمرة الثانية 1861-1867م حاول إلغاء المشيخة العشائرية نهائياً[2].

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية

1) <u>الوضع المالي1831 -1869م:</u>

اتصف "**علي رضا اللاز باشا**" بالتبذير والإفراط في صرف الأموال الحكومية في غير أوجهها الصحيحة مما تسبب في خواء خزانة العراق، فاضطر إلى إتباع الأساليب القسرية في جباية وجمع الأموال[3]؛ وكل ما يقال فيه أن حالة العراق ساءت في أيامه، وأنها كانت أضر على

---

[1]-لونكريك هيمسلي: **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، تر: جعفر خياط، ط4، د د ن، العراق، 1968م، ص312.

[2]-مؤيد أحمد خلف الفهد: **المرجع السابق**، ص255.

[3]-غانم محمد علي: **المرجع السابق**، ص88.

العراق من إدارة المماليك سابقاً حيث أن إدارة المماليك أهون من إدارته الجائرة[1]. كذلك نجد سياسة "**نجيب باشا**" اتسمت بالظلم والتعسف في جباية الأموال[2].

لم يستطع الحكام الذين أعقبوا نجيب باشا أن يحققوا شيئاً مهماً في تحسين الوضع المالي إلا عهد "**رشيد الكوزلكلي**" الذي إستطاع بسياسته التي إتسمت باللين والحكمة أن يوفر الكثير من الأموال والإيرادات[3]، مع تحويل الكثير منها إلى خزينة الدولة في إسطنبول[4]. كما أن الولاة الذين جاءوا بعده قد ألحقوا الضرر بالميزانية أكثر والإختلاس والفساد الإداري الذي تسبب في ضعف الوضع العام[5].

2) الزراعة:

كان القطاع الزراعي يعاني من التخلف في أساليب الزراعة وهذا ما أثر على مردودية الإنتاج حيث كانت تستخدم الحيوانات والأدوات البدائية في الحقول إضافة إلى عدم استخدام الأسمدة والمضخات الآلية في الزراعة[6]. كذلك ترك الطاعون الذي أصاب العراق آثاراً سلبية على القوى الإنتاجية فقد أهملت الحقول والبساتين، وأغلقت الحوانيت والمصانع[7]، كما سبب وفاة عدد كبير من الفلاحين، أيضاً سبب الفيضان إلى تقلص المساحات الزراعية[8]، ناهيك عن إهمال الري

---

[1] –عباس العزاوي: **تاريخ العراق بين الإحتلالين**، م7، الدار العربية للموسوعات، د ب، د س، ص81.

[2] - رنا عبد الجبار حسين الزهيري: **إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاز 1831–1842م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص13.

[3] - غانم محمد علي: **المرجع السابق**، ص90.

[4] –أحمد عبد الواحد: **التخطيط العمراني والسكاني لمدينة بغداد في عهد الوالي العثماني محمد رشيد الكوزلكلي1852–1857م**، مجلة التراث العربي، ع1، العراق، 2017م، ص76.

[5] –غانم محمد علي: **المرجع السابق**، ص91.

[6] –طه ياسين نمير: **بدايات التحديث في العراق 1869–1914م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والإشتراكية، جامعة المستنصرية، 1984م، ص101.

[7] –حيدر صبري شاكر الخيقاني: **جذورالتحديث الإجتماعي في العراق 1850–1914م "دراسة تاريخية"**، مجلة كلية التربية الأساسية، ع12، العراق، 2013م، ص34.

[8] –رنا عبد الجبار حسبن الزهيري: **المرجع السابق**، ص88.

إلا أنه بعض الحكام قاموا ببعض المحاولات الإصلاحية كالحاكم "**رشيد الكوزلكلي باشا**" في مجال الري مثل فتح بعض الأنهار وتوسيعها[1].

3) الصناعة:

لم تظهر الصناعات الحديثة في العراق إلا في نطاق ضيق[2]، فقد كانت متأخرة وذلك لعدم توفر رأس المال[3]، وإن أغلب الإنتاج الصناعي في العراق اعتمد على النظام الحرفي القديم والآلات البسيطة[4].

وكانت النساء تنسج القماش العادي في المنازل كما تصنع أيضاً العباءات المخططة والسجاجيد الخشنة وخلاف ذلك لا توجد مصنوعات[5].

ومع ذلك أولت السلطات الحكومية المحلية قدراً من الاهتمام من أجل تشجيع وتطوير الصناعة، وتمثل ذلك في عدة مظاهر منها[6]:

- أسس "**نامق باشا**" معملاً للنسيج ينتج ألبسة من الصوف للجيش[7].

---

[1] –محمود السيد شكري الآلوسي: **أخبار بغداد وما جاورها من البلاد**، تح: عماد عبد السلام رؤوف، دار العربية للموسوعات، لبنان، 2008م، ص199.

[2] –عمر إبراهيم محمد الشلال: **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في العراق (1869–1914م)**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 2008، ص47.

[3] –رنا عبد الجبار حسين الزهيري: **المرجع السابق**، ص92.

[4] –جميس بيلي فريزر: **رحلة فريزر إلى بغداد سنة 1834م**، تر: جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2006، ص113.

[5] –جون غوردن لوريمر: **دليل الخليج "القسم الجغرافي"**، ج6، مطابع علي بن علي، قطر، د س، ص224.

[6] –عمر إبراهيم محمد الشلال: **الاقتصادية و الاجتماعية في العراق (1869–1914م)**، المرجع السابق، ص92.

[7] –محمد سلمان حسن: **التطور الإقتصادي في العراق "التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864–1958م**، ج1، المكتبة العصرية، لبنان، 1965م، ص292.

- ظهور صناعات الخزف التي عرفت واشتهرت في العراق وبوجه خاص مدينة بغداد[1]، حيث بلغ عدد مصانع الفخار 13 مصنعاً، ومصنع واحد للصابون، 22 آلة للنسيج و48 محل للصباغة[2].

4) التجارة:

تدهورت التجارة هي الأخرى وكان فتور لحركة التجارة ليس فقط ناشئاً من جراء سوء إدارة الحكم واضطراب الأوضاع السياسية، كذلك راجع للأسباب التالية:

- الجانب الضريبي الخاص بالتجارة كان عبئاً إلى غلق الأسواق.
- عدم توحيد النقود[3].
- انعدام الأمن في الطرق التي تسير فيها القوافل التجارية، وعجز السلطة العثمانية عن توفير الحماية الكافية لها[4].
- تأخر وسائل النقل والمواصلات (النقل البري والنهري)[5].

لعب اليهود دور في السيطرة على التجارة الخارجية عبر معرفتهم لأهم المراكز التجارة العالمية وخاصة الهندية منها والبريطانية عن طريق الجاليات اليهودية العراقية المنتشرة في هذه المراكز مما أعطاهم فرصة كبيرة في التخلص من الوسيط الأجنبي[6].

---

[1] – طارق نافع الحمداني: **نصوص بغدادية نادرة " الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبغداد في المجلات العراقية والعربية**، دار ميزو بوتاميا، العراق، 2011م، ص212.

[2] –جون غوردن لوريمر: **دليل الخليج "القسم الجغرافي"**، ج1، المصدر السابق، ص 252،253.

[3] –أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس: **المرجع السابق**، ص76.

[4] –يوسف رزق الله غنيمة: **تجارة العراق قديماً وحديثاً**، مطبعة العراق، العراق، 1922م، ص76.

[5] –هشام سوادي هاشم: **طرق ووسائط النقل في كركوك وأثرها على الحركة التجارية في العهد العثماني الأخير1831–1914م**، مجلة التربية والعلم،ع2، مج15، العراق، 2008م، ص1.

[6] –نعمة عبد الخالق جاسم محمد العبيدي: **دور يهود العراق في النشاط التجاري 1831–1914م**، مجلة الدراسات التجارية والحضارة، ع15، مج5، العراق، 2018م، ص229.

كما نجد العديد من المراسيم والقوانين صدرت في ميدان النشاط التجاري والعلاقات التجارية الحديثة، طبقت في الولايات التابعة للدولة ومن بينها العراق[1]؛ حيث صدر قانون يخص الملح والدخان الذي مُنع بموجبه إستراد الملح والتبغ الأجنبي وجعل الحكومة العثمانية هي المنتج والبائع الوحيد في جميع الولايات العثمانية، فقد جاء في وثيقة موجهة من والي بغداد "**نامق باشا**" يشير فيها إلى القوانين الجارية بحق إستراد الملح والدخان من الديار الأجنبية[2].

تذكر بعض المراجع أن البصرة كانت تتحكم وتحتكر طرق التجارة مع الهند وكانت مخازنها ممتلئة بالسلع والبضائع المستوردة من الشرق والغرب[3].

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية

انعكس ضعف الحالة الاقتصادية وإنعدام الأمن على الوضع الاجتماعي، خاصة على الأوضاع الثقافية والصحية.

1. الوضع الثقافي:

كان التعليم في العراق يعاني من التخلف هو الآخر، ومعظمه تعليماً دينياً حيث اقتصر قبل ظهور المدارس الحديثة على الكتاتيب والمساجد[4] ويتم تدريس العلوم الدينية وقواعد اللغة العربية فقط، كذلك نجد نسبة الأمية بين السكان كانت مرتفعة إلى حد كبير. إذا تحدثنا عن أسباب تخلف الوضع الثقافي في العراق ؛ فإن هذا الوضع لا يعود سببه الوحيد قلة اهتمام الحكومة بل

---

[1] –عروبة جميل محمود عثمان: **العلاقات التجارية بين الموصل وسوريا منذ عام 1834م وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية**، مجلة دراسات موصلية، ع22، العراق، 2008م، ص41.

[2] –**مركز ذمار للوثائق والمخطوطات**، اليمن، ينظر للملحق رقم 1.

[3] – ناهدة حسين علي الأسدي: **البصرة في ظل الحكم العثماني دراسة في وصف البصرة وسكانها خلال القرن التاسع عشر**، مجلة كلية التربية الأساسية، ع82، مج20، العراق، ص414.

[4] –عمر ابراهيم الشلال: **مدارس البنات في الولايات العراقية أواخر العهد العثماني 1899-1914م**، مجلة سر من رأى، ع43، مج11، العراق، 2015م، ص335.

يعود أيضاً إلى العادات الإجتماعية الموجودة لدى بعض سكان العراق فهم يعتقدون أن عمل أبنائهم معهم في الزراعة وتربية المواشي أفضل من انشغالهم بالتعليم[1].

باستثناء عهد "**داود باشا**" والذي يُعد عهد الرعاية بالنهضة الثقافية[2]، حيث بلغ عدد المدارس في عهده إلى 80 مدرسة لتدريس الآداب واللغات الفارسية، التركية والعربية[3].

حيث زار الرحالة "**ولسند**" بغداد أيام حكم "**داود باشا**" 1816-1831م وأشار إلى وجود مدارس ملحقة بالجوامع[4]، ومن أهم المعاهد التي أنشأها: مدرسة داود باشا، المدرسة العادلية، المدرسة الأعظمية[5].

2. الوضع الصحي:

لقد هز طاعون عام 1831م المجتمع العراقي في الصميم ولوحظت عواقبه المدمرة لسنوات عديدة لاحقة، ففي عام 1857م وجد أنه كان يتعافى من النائية التي حلت به ببطئ فبعدما انتشر الطاعون في بغداد وغمرت مياه الدجلة الأراضي الزراعية ضربت المجاعة المدينة نتيجة لتلف المحاصيل أثناء موسم الحصاد، وفي ظل غياب خدمات البلدية، افتقرت المدن العراقية للنظافة والجهود للحفاظ على الصحة العامة، وأيضاً كانت العراق تفتقر إلى مؤسسات صحية متطورة وخصوصاً المستشفيات[6].

---

[1] -حيدر صبري شاكر الخيقاني: **المرجع السابق**، ص35.

[2] -علاء موسى كاظم نورس: **حكم المماليك في العراق 1750-1831م**، دار الحرية، العراق، 1975، ص140.

[3] -إبراهيم خليل أحمد: **المرجع السابق**، ص120.

[4] -أحمد حسين عبد الجبوري: **الأوضاع الاجتماعية في بغداد من خلال كتابات الرحالة الأجانب في العهد العثماني**، مجلة سر من رأى، ع5، مج3، العراق، ص55.

[5] -يوسف عز الدين: **داود باشا ونهاية المماليك في العراق**، دار البصري، العراق، 1967م، ص41.

[6] -قاسم الجميلي: **تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير 1850-1918م**، دار الدجلة، العراق، 2017م، ص ص32،62.

تذكر بعض المراجع، أن مدينة الموصل اتصفت الخدمات الصحية فيها بالإهمال، إذ تشكو من مجاري المياه الثقيلة الظاهرة للعيان وانتشار أسواق اللحوم دون مراعاة للجوانب الصحية وما تبعها من إهمال أعمال التنظيف وترك فضلات الحيوانات التي تم ذبحها مما هيأ لإنتشار الأمراض مثل: مرض التيفوئيد سنة 1844م، عندها اتخذ "**محمد إينجه البيرقدار باشا**" إجراءات صحية في مدينة الموصل منها:

- أنشأ مستشفى عسكرية لغرض توفير الخدمات الصحية فضلاً عن وجود اثنيين من الصيدليات في المستشفى[1].
- والأمر الملاحظ أنا نظام الحجر الصحي تأسس في الدولة العثمانية عام 1838م، إلا أنه لم يطبق في العراق إلا في عام 1864م، فالعراق كان مفتوحاً أمام الأمراض والأوبئة الفتاكة[2].

مما سبق نستنتج:

اتسمت أوضاع العراق قبل مجيئ مدحت باشا بالضعف في الأوضاع الاقتصادية وانعدام الأمن وحتى الاجتماعية؛ وظلت أوضاع العراق متأرجحة ومتذبذبة تارة تعيش حالة فوضى واضطراب وتدهور وتارة أخرى استقرار

[1] –عروبة جميل محمود عثمان: **الحياة الاجتماعية في الموصل 1834–1918م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006م، ص 234،235.

[2] –جون غوردن لوريمر: **دليل الخليج "القسم الجغرافي**، المصدر السابق، ج6، ص2008.

الفصل الأول:
شخصية مدحت باشا

أولاً: ولادته ونشأته

ثانياً: الدور السياسي لمدحت باشا

ثالثاً: مصير مدحت باشا ومحاكمته

أولاً: ولادته ونشأته

أحمد شفيق[1] الشهير "**بمدحت باشا**"*، السياسي الشهير نابغة الرجال العثمانيين في القرن19 الملقب بأبي الأحرار وبخالع المالكين وقد ردد المشارقة والمغاربة ذكره في كثير من الأحيان[2]. يُعد من سلالة بلغارية ولد عام 1822م[3] في إسطنبول. والده هو الحاج "**حافظ محمد أشرف**"، كان عالماً دينياً، وقد إشتغل منصب القاضي في العديد من الولايات الدولة العثمانية[4]. تميز بالإستقامة والنزاهة والميل إلى الإصلاح والتجديد[5]، لهذا حرص على أن يُنشأ "**مدحت باشا**" نشأة دينية، حفظه القرآن الكريم في سن مبكر، فلقب بالحافظ، وهذا اللقب يُنعت به حفظة القرآن الكريم[6]. كما أدخله إلى ديوان همايوني* سنة 1834م فتعلم الخط الديواني الخاص بهذا القلم وكانت العادة الجارية بتسمية من يتخرج من هذا **الديوان*** باسم جديد فأطلق على أحمد شفيق اسم مدحت[7].

[1] - Bekir Koc, **Midhat Pasa(1822-1884)**, doktora tezi, sosyal bilmler enstitusu, Ankara universitesi, 2002, p7.

* – **باشا** : كلمة باشا معناها الملك أو الشاه ، ثم استخدمت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وأخيرا أصبحت اعلى لقب تشريفي في الدولة، ينظر: مصطفى احمد عبد الرحيم: **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، مصر،1986 م، ص232.

[2] **–ينظر الملحق رقم:6.**

[3] -yavuz ozguldur:**1876 anyasasi nin hazirlannasinda Mithat Pacha nin robi ve fon ksiyomee** , dergiler, ankar , edutr,/ dergiler/19/1151/13522,15:40.

[4] -Ali Haydr Midhat bey: **life of midhat pash**, london, 1903, p4.

[5] –قدري قلعجي: **مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين**، دار العلم للملايين، مصر،1947م، ص9.

[6] –احمد أمين: **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، المكتبة العصرية، لبنان،2007م، ص31.

* –**الديوان الهمايوني:** في فترة حكم السلاطين العثمانيين الأوائل اعتبر الديوان بمثابة مجلس للوزراء وحرصوا على حضور كل جلساته وأطلق عليه اسم الديوان الهمايوني، فكان السلطان نفسه من يرأسه لكن بعد ذلك تولى الصدر الأعظم الأمر...للمزيد ينظر: شهرزاد شلبي: **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية نموذجاً(1798–1830م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، 2019م، ص18.

* –**الديوان:** هو لفظ فارسي ،ومعناه مكان يجلس فيه الكتاب والذي كان معدا لحفظ دفاتر الدولة وسجلاتها... للمزيد ينظر: مصطفى بركات: **الألقاب والوظائف عثمانية**، دار الغريب، مصر ،2000م، ص191.

[7]– Ali Haydr Midhat bey,Ibid,p5.

تلقى العلوم الإبتدائية في بعض مكاتب إسطنبول فأحسن اللغة التركية[1]. تنقل مع والده في الولايات العثمانية كونه كان قاضي لتلك الولايات[2].

وعندما عاد إلى العاصمة إشتغل في أحد دوائر الحكومة العثمانية وخصص وقتاً لتعلم اللغة الفارسية والعربية وأتقن النحو والمنطق والمعاني الفقه[3] تقلد وظائف بسيطة منها :

- عمل "**مدحت باشا**" سنة 1842م مساعد بجانب تحريرات الشام مدة سنتين.
- اشتغل كاتب لديوان سامح باشا بولاية قونية* سنة 1845م[4].
- وفي عام 1850م أصبح رئيسا للقلم في الباب العالي .
- خاض عدة تجارب ساهمت في إنقاذ الدولة منها: كشف مخالفات وسرقات التي وقعت بين ملتزمي جمارك الشام وحلب وهذا راجع لذكائه وحنكته[5]، مما لفت انتباه رجال الدولة خاصة "**رشيد باشا**"* فعينه في منصب رئيس مجلس الولاة سنة 1852م.

كما كان "**مدحت باشا**" ذو ثقافة ضعيفة ، فسعى إلى تطوير نفسه فتعلم اللغة الفرنسية[6].

---

[1]-يوسف نعمان معلوف: **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مطبعة جريدة الأيام، أمريكا، 1999م، ص214.

[2] -أحمد امين: **المرجع السابق**، ص31.

[3]-Ali Haydr Midhat bey,OP.CIT,p5.

*-قونية: هي مدينة تقع جنوب تركيا حاليا... للمزيد ينظر: أحمد صالح علي: **الإصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن 19م دراسة لإصلاحات مدحت باشا**، مكتب العربي للمعارف، مصر، 2018م، ص127.

[4] -عزرا سمويل ساسون: **مدحت باشا وجمعية الإتحاد الترقي**، مطبعة جرجي عرزوزي، مصر، 1910م، ص8.

[5] -قدري قلعجي: **مصدر السابق**، ص10.

*-**رشيد باشا**: ولد في جرجيا من أبوين مسيحيين أصبح من الضباط اللامعين في الدولة العثمانية، كان ثاني والي في العراق من ذوي الثقافة الحديثة... للمزيد ينظر:علي الوردي: **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج1، مطبعة الإشراد، العراق،1971م، ص195.

[6] -أحمد أمين: **المرجع السابق**، ص27.

العوامل المساهمة في بناء شخصية مدحت باشا:

- الأساتذة الذين درس عندهم ومن أشهرهم شيخ الإسلام "**عارف بيك**"، كان من المصلحين المحبين لمبادئ الدستورية فتأثر به[1].
- "**رشيد باشا**" كذلك تأثر به، فقد استمد تفكيره من إصلاحاته[2].
- قام برحلات في أوروبا؛ زار كل من باريس بلجيكا فينا ولندن، عرف من خلالها أسباب التقدم في أوربا فساهمت في الزيادة من وعيه الثقافي ودرس النُظم السياسية والاجتماعية وبحث في كيفية تنظيم شؤون الدولة على النسق الأوروبي[3].

ثانيا: الدور السياسي لمدحت باشا:

1) مدحت باشا والياً:

وضع "**مدحت باشا**" خلال عمله في هذه الوظائف خطة الإصلاحية قائمة على:

1) المساواة بين رعايا السلطان.
2) تركيز القوة الإدارية والقضائية في يد رجال الحكومة.
3) خلق الموظف الأمين الذي يستطيع أن يلائم بين مصالح حكومته والرعية.
4) إشراك الأهالي بين الإدارات المختلفة في إصلاح أمور البلاد.
5) سد الثغرات التي ينفذ منها الأجنبي إلى داخل الولايات[4].

برز "**مدحت باشا**" في السياسة والإدارة والتنظيم ، وخلده التاريخ بما لم يخلد به غيره من أمثاله في الدولة العثمانية وإن كانت حركة مدحت باشا الإصلاحية أيقظت العقول في الأستانة وهيئة

---

[1]–عزرا سمويل: **المصدر السابق**، ص8.

[2]–روبر مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج2، دار الفكر، مصر، 1993م، ص81.

[3]–أحمد أمين: **المرجع السابق**، ص27.

[4]–عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العراق الحديث**، دار الكتاب العربي، مصر، 1968، ص354.

النفوس للخروج على الظلم والاستبداد . فلا يسعنا أن نهمل ما قام به في بلاد البلقان وبلاد العرب النائية التي أهملتها دار السلطنة[1].

ظهر اسم "**مدحت باشا**" في السياسة العثمانية عام 1861 كموظف في الولايات العثمانية في أوروبا[2]. فقد لفت الأنظار إليه بسبب القوة والحنكة التي أظهرها في إدارة الأزمات، لهذا السبب أوكلت الدولة إليه إدارة العديد من ولايات البلقان بمعنى أنه تم ترقية مدحت باشا إلى منصب الوالي[3].

❖ **ولايته على نيش[*] 1861م:** يرجع سبب تولي مدحت باشا إلى ولاية نيش التي قضى فيها مدة ثلاثة سنوات هو أن "**محمد باشا**" القبرصي الذي أصبح صدر الأعظم عام 1985م كان حاقدا على "**مدحت باشا**" دبر له مكيدة فأرسله إلى البلقان لإخماد الثورة وقمع التمرد، يعتقد أنه سيفشل أو يُقتل فيتخلص منه، لكن النتيجة كانت نجاح "**مدحت باشا**" في المهمة؛ وهذا راجع لعدله وحزمه حيث استطاع أن يرجع الاستقرار والأمن في ولايات البلقان[4]، وعندما رجع إلى العاصمة أسند له منصب الوالي على ولاية نيش[5].

وما أن تولى زمام الأمور في ولاية نيش بدأ بتطبيق برنامج إصلاحي شامل تمثل في:

- عمل على نشر العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين سكان المنطقة.
- عدم التمييز بين المسلمين والمسحيين وأشرك الجميع في إدارة شؤون الولاية[6].

---

[1]–محمد بديع شريف، زكي المحاسني، أحمد عزب عبد الكريم: **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، مطبعة الرسالة، مصر، د س، ص39.

[2]–أحمد حافظ ابراهيم أحمد العزاوي: **موقف السلطان عبدالحميد الثاني من سياسة وإجراءات مدحت باشا 1876–1884**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت ، 2003، ص11.

[3]– أحمد علي صالح: **المرجع السابق**، ص100.

[*]– يقال لها Nis وهي مدينة جنوب الصرب وتقع على الطريق الواصل بين اسطنبول وسلانيك، من دول البلقان ، وهي حاليا تقع إلى الشمال الغربي من مدينة صوفيا الواقع على الحدود البلغارية...للمزيد ينظر: أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص128.

[4]–أحمد أمين: **المرجع السابق**، ص26.

[5]-Yarouz O « zgu »edur, **1876 Ana Yasasi nin razir lamnsinda Mithat Pasa rolu Ve FonRsiyonu dergiler**,ankara.edu In/dergiler/19/1151/13522,15-40.p312.

[6]–سليمان البستاني: **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، د د ن، مصر، 1908، ص29.

- أنشأ مجالس للبلدية وأعاد هيكلة الإدارة وخصص دوائر للشرطة.
- أعفى المزارعين من الضرائب، شريطة أن يطوروا ويرفعوا من مردودية الزراعة.
- خصص جنود لحماية الحدود وحراسة الطرق ليعم الأمن والاستقرار.
- حث على التعليم ووفر كل متطلباته[1].

❖ **ولايته على طونة:** بعد النجاح الذي حققه "**مدحت باشا**" في ولاية نيش تم نقله إلى ولايات أخرى من ولايات البلقان وهي ولاية طونة* سنة 1864م، في الوقت الذي تولى فيه مدحت ولاية طونة نمت لدى سكان هذه الولاية بذور الوعي القومي الداعي إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية بتشجيع خاص من روسيا، ونتيجة لهذا الوضع[2]، حاول مدحت باشا القيام بإصلاحات للسيطرة على هذه الاوضاع وذلك من خلال:

- القضاء على دعاة الانفصال.
- حقق الأمن في ولاية طونة.
- طبق قانون الولايات كما شكل المجالس الإدارية والبلدية.
- أسس الشرطة السياسية السرية مثل المخابرات الروسية.
- فتح أنوار المعرفة للمسحيين بقدر ما فتحها أما المسلمين بواسطة المدارس التي أسسها[3].
- خصص للدولة مزارع لتعود بالدخل المادي عليها.
- أنشأ ما يسمى في وقتنا الحالي ببنك الائتمان الزراعي لإعطاء الفلاح ما يساعده في الزراعة[4].

---

[1] –عزرا سمويل سامون: **المصدر السابق**، ص24.

*– هي ولاية عثمانية تقع على نهر الدانوب ويحدها شمالا الافلاق وجنوبا بلاد البلغار، ينظر: محمد فريديك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، لبنان، 1981، ص116.

[2] –أحمد حافظ ابراهيم أحمد العزاوي: **المرجع السابق**، ص12.

[3] –إليبر أورتايلي: **العثمانيون في ثلاثة قارات**، تر: عبد القادر اللي، دار العربية للعلوم، لبنان، 2014، ص95.

[4] –أحمد أمين: **المرجع السابق**، ص28.

- كل الإصلاحات التي قام بها "**مدحت باشا**" عممها على الجميع وذلك بصرف النظر عن العرق والدين[1].

❖ <u>**ولايته على العراق1869-1872م**</u>: تعد فترة التي عمل خلالها الحاكم "**مدحت باشا**"، البداية الحقيقة لحركة الإصلاح والتحديث في العراق، بعد أن أثبت أنه إداري محنك وقادر على إصلاح شؤون الولايات مثل ما رأينا سابقاً.

- **أسباب اختيار مدحت باشا والياً على العراق:**

اختلف المؤرخون حول أسباب اختيار "**مدحت باشا**" والياً على العراق، وكانت آرائهم كالأتي:

1) نظراً للخلافات التي وقعت بين "**مدحت باشا**" والصدر الأعظم "**نديم باشا**"[*] 1869م فقدم "**مدحت باشا**" استقالته فقبلها السلطان وأوكل له ولاية بغداد.
2) وهناك من يرى أنه أُرسل إلى العراق لأنه كان على مقدرة كبيرة من التعامل مع الأجانب، خاصة مع الإنجليز الذي كان لهم في أنهار العراق مصالح عميقة الجذور، يخشى منها على مستقبل العراق.
3) كان إرسال "**مدحت باشا**" إلى العراق في الوقت الذي صادف قرب انتهاء عمليات حفر قناة السويس مقصوداً لمواجهة النتائج الكبرى، التي ستترتب على توصيل البحر الأحمر بالمتوسط. فهذه الشخصية القوية قادرة على توجيه أمور العراق وفق أهداف الدولة نحو تقوية قبضتها على طوال السواحل العربية وفي جعل العراق طريقاً عالمياً ينافس قناة السويس، وفيما أقدم عليه مدحت باشا من أعمال في العراق يؤيد هذه الفكرة[2].

---

[1] –روبر مانتران: **المصدر السابق**، ص83.

[*] –**نديم باشا**:هو ابن نجيب والي بغداد في عهد السلطان عبد المجيد تقلد مناصب عديدة حتى عين صدرًا أعظم خلفاً لعالي باشا، أُقيل ثم أعيد للصدراة أكثر من مرة، وكان الوزير الأول في عهد السلطان عبد العزيز، وفي عهد السلطان عبد الحميد عينه وزيرًا للداخلية حتى وفاته عام 1881م...للمزيد ينظر: أحمد حافظ إبراهيم أحمد العزاوي: **المرجع السابق**، ص29.

[2] –عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العراق الحديث**، المرجع السابق، ص355.

4) غِيرة بعض الشخصيات منه من بينهم "**عالي باشا**" الذي كان يخشى من شعبية "**مدحت باشا**" في إسطنبول فأبعده إلى ولاية بغداد ليحد من شعبية مدحت باشا[1].

5) التصدي للخطر الإيراني، فنشاطه كان يتزايد في العراق واستمرار اعتداااته المتكررة[2].

6) رغبة "**مدحت باشا**" بهذا المنصب وذلك ليبتعد عن العاصمة اسطنبول، خاصة بعد أن أصبحت مركز للخلافات بين المسؤولين الطامحين لمراكز بالدولة[3].

7) بهدف تطبيق القوانين والتنظيمات التي صدرت من الدولة والتي لم تطبق في العراق لعدم وجود الحاكم ذي الشخصية والقوة القادرة على تلبية رغبات الدولة في تطور العراق؛ فقد جاء في الفرمان المتعلق بتعيين "**مدحت باشا**" بأن العراق من أهم ولايات الدولة العثمانية وأن تُربتها وموقعها يجعلانها تستحق كل أنواع التقدم وعليه فإن أعز رغبة لنا هي أن نرى الولاية تحظى بجميع الوسائل المؤدية إلى التطور[4].

- **وصول مدحت باشا إلى العراق:**

وصل "**مدحت باشا**" إلى بغداد في 30 أفريل 1869م[5]، وقرأ الفرمان السلطاني[6]، فحواه أن "**مدحت باشا**" أكد رغبته في تنفيذ المهام الإصلاحية في شتي المجالات وأنه حث فيه على:

- ❖ المساواة بين العراقيين بمختلف طوائفهم وقومياتهم وأديانهم في الحقوق والواجبات.
- ❖ حث على النظام، والتشويق للزراعة والصناعة والتجارة.

---

[1] –**مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني:** تر: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991م، ص74.

[2] –لونكريك ستيفن هيمسلي: **المصدر السابق**، ص366.

[3] –Ali Haydar,Op cit,p158.

[4] –طه نمير ياسين: **المرجع السابق**، ص75.

[5] –إبراهيم حيدري: **بدايات التحديث في العراق**، جريدة ايلاف الإلكترونية،

https:// elaph.com /web/elaph writer 2009/1/403067, html.e 26/1 /2009 ,13:56.

[6] –علي الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، المرجع السابق، ص237.

- ❖ أمر بطاعة الموظفين، وبَيَّن واجبات كل من الموظفين والرعايا.
- ❖ حث على العمل والأخذ بالأسباب لتحقيق التقدم والتحضر[1].
- ❖ كما أنه ذكر الخراب الذي حل بالعراق ووضع اللوم على عاتق الرعية لأنهم لم يعملوا لخدمة أرضهم[2].

وقد اعترف الفرمان أنه بدون حاكم فإن التقدم المنشود لا يمكن تحقيقه وأن "**مدحت باشا**" هو الشخص الذي سيحقق أهداف السلطان[3].

تحدث الكاتب العراقي الأستاذ فهمي المدرس عن "**مدحت باشا**" في العبارات التالية المقتبسة من مقال قَيّم نشره في العدد 1965 من جريدة العالم العربي الصادر سنة 1930م في بغداد قائلاً: { **في الساعة التي عهد إلى مدحت باشا تولي العراق، أخذ يدرس وضع العراق وماليته من وجوه شتى: الأمن، الإدارة، النظام، المعارف، الصنائع، الزراعة، الاقتصاد، الصحة، التشكيلات الحضارة والعمران بوجه عام**}؛ فجاء كامل العدة مجهزاً بمعلومات تغنيه عن التجربة والإستشارة[4] ، مصطحباً معه عدداً من الموظفين الذين اختارهم بنفسه لمساعدته في إدارة شؤون العراق، وإصلاح أوضاعه، وإعادة ترتيب نظامه الإداري. وقد شهد العراق إبان وجود "**مدحت باشا**" فيه تقدماً كبيراً في كافة المجالات[5]. (وهذا ما سأتحدث عليه في الفصل الثالث).

---

[1] –عباس العزاوي المحامي: **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين**، مج7، الدار العربية للموسوعات، العراق، د س، ص191.

[2] –طه نمير ياسين: **المرجع السابق**، ص78.

[3] –إبراهيم خليل أحمد: **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516–1916م**، دار الأثير، العراق، 2005م، ص221.

[4] –عبد الرحمان البزار: **المرجع السابق**، ص37.

[5] –جميل موسى النجار: **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، مكتبة مدبولي، مصر، 1991م، ص149.

- **عزل مدحت باشا عن العراق:**

في سنة 1872 صدر فرمان سلطاني بعزل "**مدحت باشا**"، فتعددت آراء المؤرخين عن سبب عزله:

⇐هناك من يقول أن الباب العالي طلب منه زيادة المبلغ المرسل إلى الخزينة العثمانية المركزية باقتطاع 4000 كيس من النقود من خزينة العراق، ولكن "**مدحت باشا**" رفض ذلك فقدم استقالته لأن المبلغ كان مخصصاً لإصلاح الري وتطهير الأنهار والاهتمام بالزراعة.

⇐ومن المؤرخين من رأى أن "**مدحت باشا**" كان هو الذي ترك العراق بعد أن سمع بأن فرمان صدر لتعيين"**نديم باشا**" صدراً أعظم، وهو الذي كان معروفاً باستبداده[1].

❖ **ولايته على سوريا 1879م-1880م:** عين "**مدحت باشا**" واليا على سوريا 1878م إلى غاية 1880م[2]. كان أحوال الولاية عند مجيء واليها الجديد تحتاج إلى إصلاح سريع[3]. ويؤكد هذا الأمر التقرير المرسل من طرف "**مدحت باشا**" إلى الصدر الأعظم، حول ضرورة إجراء إصلاحات في المنطقة التي تعاني من الضعف الإداري نتيجة التغيرات السياسية والحروب مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أوضاع المسلمين وغير المسلمين، وكذلك مراعاة طبائع وعادات العشائر الموجودة في تلك النواحي[4].

[1] - محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، مصر، 2010م، ص177.

[2] -ilkmur Haydaroglu; **MiThat Pacha ‘nin sahadetime dair bir arastirma**, deregiler ankara.edu.tr/dergiler/18/3223,17,24, p127.

[3] -كاظم حسن جاسم السدي: **مدحت باشا واليا لسوريا 1878-1880**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ع2، مج7، العراق، 2009، ص287.

[4] -**الأرشيف العثماني**، إسطنبول، رقم الوثيقةY.EE.79/67، أنظر الملحق رقم2.

كانت مدة ولايته سنة و8 اشهر استطاع أثناها القيام بعدة أعمال منها:

- أسس مكتب للصنائع ومكتبة عامة (الظاهرية في دمشق)[1]
- أنشأ سوق تجارية نسبت إليه (سوق مدحت باشا).
- كون بعض الجمعيات الحرة كجمعية المقاصد الخيرية في بيروت التي تزال موجودة إلى الآن.
- تشكلت في عهده دوائر العدلية والشرطة والدرك[2].
- أسس العديد من المدارس فأنشأ في دمشق أول ثانوية وأسس أول مدرسة لتعليم البنات.
- فكانت خطواته جبارة بنسبة لذلك الوقت الذي خيم في التعصب والجهود والجهل[3].

2) تولي مدحت باشا منصب الصدر الأعظم ودوره في وضع الدستور:

❖ **تولي مدحت باشا منصب الصدر الأعظم:** كان هناك خلاف بين "**مدحت باشا**" والصدر الأعظم* "**محمود نديم باشا**"[4]، هذا الخلاف سببه التنافس الموجود بينهما على الساحة السياسية في الدولة العثمانية[5].

- بعد عودة **مدحت باشا** من ولاية بغداد إلى اسطنبول حاول محمود "**نديم باشا**" جاهدا ابعاده عن العاصمة اسطنبول، فصدر قرار من الباب العالي بنقل "**مدحت باشا**"[6]إلى ولاية أدرنة*.

---

[1] –محمود الربداوي: **التراث العربي**، اتحاد الكتاب العربي، سوريا، 2007، ص19.

[2] –عبد العزيز محمد عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864 –1914**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1969، ص56.

[3] –الشيخ ظاهر الجزائري: **رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته**، معهد البحوث والدراسات العربية، د ب، 1996، ص101.

* –**الصدر الأعظم:** لقب وزير الاول أو الوزير الاعظم في الدولة العثمانية يأتي من حيث الترتيب بالمقام الثاني بعد السلطان، ينظر: محمد عبد الكريم الخطيب: **المرجع السابق**، ص288.

[4] –أحمد امين: **المرجع السابق**، ص32.

[5] –صديق الدلموجي: **مدحت باشا حياته مذكراته ومحاكمته**، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2002، ص197.

[6] – موفق بني المرجى: **صحوة الرجل المريض**، مؤسسة صقر الخليج، الكويت، 1984، ص55.

* –**ولاية أدرنة:** مدينة بزنطية في إقليم تراقيا استولى عليها السلطان العثماني مراد الأولى عام 1377 م وظلت عاصمة للعثمانية حتى سقوط القسنطينية في أيدهم عام 1453م. ينظر: نقولو بازيارو: **الفتح الإسلامي لقسنطينية يوميات الحصار العثماني 1453**، تر: حاتم عبد الرحمان الطحاوي، دار عين للدراسات الانسانية، 2002م، ص84.

- ولكنه في مقابلة له مع السلطان "**عبد العزيز**"* تمكن من إقناعه بعزل "**محمود نديم**" من الصدارة وأنه جدير بهذا المنصب. وتم بالفعل تعيين "**مدحت باشا**" صدراً أعظم لأول مرة عام 1872م[1].

بعد تولي "**مدحت باشا**" منصب الصدر الأعظم، وجد الدولة تعاني من إنهيار في الاقتصاد والإفلاس والإضطرابات والفوضى في الحكومة[2].

لهذا عزم على وضع برنامج إصلاحي، لتحسين أوضاع الدولة :

- طبق قانون الولايات الذي أصدره عام 1864م في كافة أرجاء الدولة العلية منذ اللحظة الأولى التي تولى فيها منصب الصدارة .
- أعاد المنفيين الذين تم اتهامهم بمشايعة حركة الإصلاح .
- أنجز مشروع خط السكة الحديدية يربط بين العراق وإسطنبول وبين بغداد وطرابلس والشام[3].
- خطط لإنشاء الخطوط التلغرافية في بلاد الحجاز وإنشاء طريق بين دمشق وبغداد ومد الأسلاك التلغرافية بين دمشق والحجاز واليمن[4].

---

*-**عبد العزيز** : (1861-1876) هو السلطان الثاني والثلاثون للدولة العثمانية ، ولد عام 1830م تولى عرش الدولة خلفاً لأخيه عبد المجيد الأول عام 1861م، ينظر : أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص146.

[1] -مذكرات السلطان عبد الحميد: **المصدر السابق**، ص283.

[2] -أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص142.

[3]- Ali Haydar Bey**: Op cit**,p 193.

[4] -أحمد أمين: **المرجع السابق**، ص32.

إلا أن سياسة "**مدحت باشا**" الإصلاحية التي انتهجها أقلقت السلطان "**عبد العزيز**" خاصة أن "**مدحت باشا**" يتدخل في قضايا الدولة الأساسية من دون الرجوع إلى السلطان فاستغل أعداء "**مدحت باشا**" هذا الوضع وحاولوا وضع دسائس بينه وبين السلطان[1]، بعدها أصدر السلطان قرارًا يقضي بعزل "**مدحت باشا**" من الصدر الأعظم[2].

❖ دور مدحت باشا في وضع الدستور (القانون الأساسي) :

عندما تولى السلطان "**عبد الحميد الثاني**"[*] عرش السلطنة، خلفا لأخيه "**مراد الخامس**"[*] وفي عهده تولى "**مدحت باشا**" منصب الصدر الأعظم[3].

في ذلك الوقت كان هناك تيار قوي يطالب بإعلان الدستور، وكان في طليعة هذا التيار مدحت باشا ورفاقه[4]، الذين كانوا منشغلين بإعداده(الدستور)، معتقدين أنه الشفاء لأمراض الإمبراطورية العثمانية أنه لابد من إنتقال من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري[5].

حيث رأى "**مدحت باشا**" أنه لابد من إصلاح طريقة الحكم في الدولة ، وجعله حكماً دستوريًا لا ينفرد به السلطان وحده ، بل يقوم بجانبه مجلس تختار الأمة أعضائه ، ويكون له

---

[1] –قدري قلعجي: **المصدر السابق**، ص23.

[2] –عزرا سمويل ساسون: **المرجع السابق**، ص 20.

[*]–**عبد الحميد الثاني** :ولد 1842م، وهو أبن سلطان عبد المجيد من زوجته الثانية تولى الخلافة سنة 1876م، وعمره34عاما يعتبر أعظم انحطاط الدولة، كونه قام بأعمال وخدمات للدولة العثمانية، ينظر: السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891م–1908م**، مؤسسة الرسالة، لبنان،1977م، ص11–12.

[*]–**مراد الخامس** : تولى السلطة بعد خلع السلطان بعد العزيز سنة 1876م، كان السلطان على جانب من الذكاء والثقافة التركية والغربية. كان يميل إلى الليبرالية والدستور وإصلاح التعليم وطبعه بالعلمانية، أصيب بالجنون فخلع وتولى مكانه أخوه عبد الحميد السلطة، ينظر: أحمد مصطفى عبد الرحيم: **المرجع السابق**، ص233.

[3] –عايض بن خزام الروقي: **حروب البلقان وحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1912م –1913م**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الإسلامي الحديث، منشورة، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ،1969م ، ص40.

[4] –إبتسام أبو ميزر: **سنتان مفصليتان في حكم الإمبراطورية العثمانية 1908م–1909م**، رسالة ماجستر في التاريخ العربي الإسلامي، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2017م، ص02.

[5] –عمر فاروق يلماز: **السلطان عبد الحميد الثاني المفترى عليه**، تر: طارق عبد الجليل، ط3، دار نبيل، مصر، 2011م، ص40.

سلطة التشريع وحده ، ويكون للحكومة سلطة التنفيذ فقط ، على نحو ما شاهده في سياحته في أوروبا. إلتف حوله الكثير من الشباب وأخذوا يعملون للوصول إلى هذه الغاية[1].

وافق السلطان "**عبد الحميد الثاني**" على المشروع الذي أتى به "**مدحت باشا**" ورفاقه، فأمر مدحت باشا بتشكيل لجنة مكونة من 28 شخصاً برئاسة مدحت باشا لوضع مشروع الدستور. وقد أعلن عن هذا الدستور المعروف بالقانون الأساسي في 23 ديسمبر 1876م بعد جهود مكثفة[2].

وقد كان الهدف من إصدار الدستور هو وقف تدخل الدبلوماسية الأوروبية في شؤون البلاد الداخلية[3]، ووقف التطلعات الانفصالية للشعوب من المسيحيين، والتنويه بأن الدولة العثمانية قادرة على إصلاح نفسها دون تدخل أجنبي[4].

إختلف المؤرخون حول من وضع مشروع الدستور:

- هناك من يرى أن الدستور كان من صُنع "**مدحت باشا**"؛ حيث تذكر بعض المراجع أنه قام بإقتباسه(الدستور) من دساتير فرنسا وإنجليز والولايات المتحدة الأمريكية[5].
- يبنما يرى البعض الآخر أنه من صُنع "**عبد الحميدالثاني**" نفسه[6].

[1] -عبد المتعال الصعيدي: **المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر 100هـ-1370هـ**، مكتبة الآداب، مصر، 1996م، ص367.

[2] -عمر فاروق يلماز: **المرجع السابق**، ص41.

[3] -مذكرات الاميرة عائشة: **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، دار النشر، الأردن،1991م، ص20.

[4] -غنية بعيو: **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية(الشام والعراق نموذجا)1839م-1876م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،2008م، ص128.

[5] -عبد العزيز محمد عوض: **المرجع السابق**، ص 36.

[6] -لقاء مكي: **تركيا صراع الهوية**، بحوث ودراسات شبكة الجزيزة، قطر، 2006م، ص6.

ويمكننا القول؛ أن الدستور جاء نتيجة لاتفاق وتنسيق ظهر عقب مناقشات ودراسات جرت بين صفوف المصلحين المتنورين المتحررين ورجال الدولة من بينهم "**مدحت باشا**" وبين "**عبد الحميد الثاني**"، ومن خلال هذا الكلام نفهم أن لمدحت باشا مساهمة ودور في وضع هذا الدستور[1].

وعلى أية حال لم تمضي بضعة أشهر على إعلان الدستور حتى غيّر السلطان "**عبد الحميد الثاني**" رأيه في الحياة الدستورية، فقد عرف عنه أنه يميل إلى الاستبداد ويكره الأفكار التحررية ولمبادئ الإصلاحية وما تظاهرة بتأييدها وموافقة عليها إلا انه رأى أنها السبيل الوحيد الذي يمكنه من الوصول إلى الحكم. لذلك حدث تصادم بين "**مدحت باشا**" الذي أراد تطبيق أحكام الدستور، والسلطان الذي شاء عدم التنازل عن السلطات المطلقة التي ورثها عن أسلافه. في سنة 1877م أقال السلطان عبد الحميد مدحت باشا من منصبه وأمره بمغادرة البلاد إلى أوروبا حيث قضى فترة في المنفى، استدعي بعدها إلى إسطنبول ليُحاكم بتهمة الاشتراك في قتل السلطان "**عبد العزيز**"[2].

ثالثًا: مصير مدحت باشا ومحاكمته

1) <u>القبض على مدحت باشا :</u>

بعد خمس سنوات من وفاة السلطان"**عبد العزيز**"، قام السلطان "**عبد الحميد الثاني**" بفتح قضية مقتل عمه والكشف عن المتورطين في الجريمة. بدأت عملية التحقيق عام 1881م وكان "**مدحت باشا**" من المتهمين والمتورطين في جريمة قتل السلطان "**عبد العزيز**"[3].

أمر السلطان عبد الحميد الثاني بالقضاء على "**مدحت باشا**" في سرية تامة، إلا أن هذه المهمة فشلت وتمكن "**مدحت باشا**" من الهروب[4].

---

[1] -مذكرات الأميرة عائشة: **المصدر السابق**، ص20.

[2] -إبراهيم خليل أحمد: **المرجع السابق**، ص 212.

[3] -مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني: **المصدر السابق**، ص76.

[4] -أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص192.

وصلت أخبار إلى "**مدحت باشا**" في أزمير، عن تشكيل محكمة خاصة في قصر يلدز من طرف السلطان "**عبد الحميد**" لمحاكمة المتهمين بقتل السلطان "**عبد العزيز**"[1].

أخذ "**مدحت باشا**" كل إحتياطاته، إلا أنه تم القبض عليه عام 1881م، نقل إلى مالطة بالقرب إلى المحاكمة في يلدز[2].

2) **التحقيق مع مدحت باشا ومحاكمته:**

استمر التحقيق مع "**مدحت باشا**" مدة 12 يوما وكانت الأسئلة متنوعة[3]، كما سلمت له قائمة أسماء المحامين[4].

بعد أن أُكمل التحقيق، صدر قرار المحكمة ألا وهو؛ الحكم بالإعدام على "**مدحت باشا**" وأعوانه. شاع الخبر وذاع إلى أن وصل إلى مسامع البرلمان الإنجليزية والصحافةالإنجليزية وسرعان ما قدم السفير الإنجليزي إلى السلطان طالبا منه تخفيف الحكم الصادر بالإعدام على مدحت وأعوانه. وبفعل استجاب السلطان إلى ما طلبته إنجلترا وخُفف الحكم إلى السجن المؤبد على "**مدحت باشا**" وتم نفيه إلى الطائف في الحجاز[5].

---

[1] –صديق الدلموجي: **المصدر السابق**، ص159.

[2] –عمر فاروق يلماز: **المرجع السابق**، ص85.

[3] –سليم سركيس: **تاريخ عبد العزيز، ولاية مراد وخلعه، محاكمة مدحت باشا وأعوانه**، ج1، د د ن، مصر، 1895م، ص130.

[4] –صديق الدلموجي: **المصدر السابق**، ص184.

[5] –أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص 200.

3) **وفاته:**

توفي بعد ثلاثة سنوات من سجنه عام 1884م[1]، مزال موته موضع نقاش[2] هناك من يقول: بسبب ورم في جنبه أدى به الى الموت، وأخر يقول تعرضه للخنق وهناك من يقول أن وفاته كانت موت طبيعية[3]، وهناك من ذكر أنه قتل بالسم وتم ذلك بأمر من السلطان "**عبد الحميد الثاني**"[4].

---

[1] –كاظم حسن جاسم الأسدي: **المرجع السابق**، ص286.

[2] –إيلبير أورتايلي: **المصدر السابق**، ص93.

[3] –أحمد علي صالح: **المرجع السابق**، ص200.

[4] –أحمد إبراهيم خليل: **المرجع السابق**، ص216.

ومن خلال ما سبق نستنتج:

- ❖ إن البيئة التي نشأ فيها "**مدحت باشا**"، والأساتذة اللذين تتلمذ على يدهم بإضافة إلى الرحلات التي قضاها في أوروبا، كل هذه الأمور جعلت منه رجلاً مصلحًا مستنيرًا يسعى لإصلاح شؤون الدولة العثمانية والولايات التابعة لها بدليل لفت الأنظار وهو في سن مبكر.
- ❖ بفضل الجهد والإخلاص الذي تمتع به "**مدحت باشا**" وصل من أصغر وظيفة في الحكومة العثمانية إلى أعلى رتبة وهي الصدر الأعظم.
- ❖ قام بمشاريع إصلاحية تنموية في عدة ولايات ويعتبر أول من طبق قانون الولايات في منطقة البلقان.
- ❖ جمع بين الثقافة القديمة والحديثة، وأدرك من وجود النقص في بلاده ما لم يدركه غيره.
- ❖ ساهم بشكل بارز في إحداث التنمية في الدولة العثمانية ببث روح الإصلاح والتجديد وعمل على تحقيق بعض التقدم والإصلاح في شتى المجالات إلا أننا نجد "**مدحت باشا**" عند توليه أي منصب لا يمكث فيه مدة طويلة سواءاً كان في الولايات أو إدارة شؤون الدولة. مع أنه عمل ليل ونهار لإصلاح شؤون الدولة فبمجرد عزله تم صرف النظر عن إصلاحاته فظلت بذلك معظمها إصلاحات عقيمة، يقول **لونكريك ستيفن هيمسلي** في كتابه أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث :"**العيوب العديدة التي ظهرت في الحكومة لم يكن سببها تطبيق أساليب وإصلاحات مدحت باشا بل نسيانها**".

الفصل الثاني:
إصلاحات مدحت باشا في العراق

أولاً: في الإدارة والقضاء

ثانياً: الإصلاحات العسكرية والبناء الاقتصادي

ثالثاً: تحديث الحياة الإجتماعية والثقافية

كان "مدحت باشا" واحداً من المصلحين الكِبار في التاريخ العثماني بالرغم من أن المدة 1872/1869م كانت مدة وجيزة إلا أن أهميتها في تاريخ العراق كانت بارزة.

أولا: تحديث الإدارة والقضاء

أ) تحديث الإدارة :

لم تأخذ الخطوات الإصلاحية طريقها إلى التطبيق العملي في العراق إلا في زمن الحاكم "**مدحت باشا**" (1869م–1872م). يعد هذا الأخير من الحكام البارزين الذين شهدتهم الدولة العثمانية في فترة حكمهم للعراق، وذلك لما يتمتع بهذا من مواهب إدارية وقدرات في بث روح الإصلاح والتجديد ويُعد أيضا من أبرز الساسة الداعين إلى إصلاح أجهزة الدولة الإدارية وفق نظام دستوري على النمط الأوروبي*.

العراق في معظم تاريخه العثماني الممتد ما يقارب الأربعة قرون كان منقسماً إلى ثلاث ولايات: ولاية الموصل في الشمال ، ولاية بغداد في الوسط ، ولاية البصرة في الجنوب[1].

كان النظام الإداري في العراق خلال السيطرة العثمانية يغلب عليه عدم الثبات فغالبا ما كانت حدود الولايات عرضة للتغيير أو التعديل فقد ينقل السنجق من ولاية ويضاف إلى ولاية أخرى، أو تستحدث سناجق جديدة [2].

صدرت قوانين عديدة، واتخذت إجراءات كثيرة في سياق حركة التنظيمات كان منها: قانون الولايات سنة 1864م[3]، دخلت التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية مرحلة جديدة إلا أن تطبيق هذا القانون في العراق تأخر حتى مجيء "**مدحت باشا**"، حيث طبق هذا القانون كجانب من خطته

---

* مدحت باشا جاء من أوروبا إلى هذه الولاية (العراق) النائية للإصلاح والتجديد...للمزيد ينظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، **المصدر السابق**، ص358.

[1] –سنان معروف أغلو: **العراق في الوثائق العثمانية الأوضاع السياسية والإجتماعية في العراق خلال العهد العثماني**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ص17.

[2] – لمى عبد العزيز:"**الخدمات العامة في العراق 1869م–1918م**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث،غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003م، ص21.

[3] – فليح كريم خضير الركابي، عبد الواحد مشعل: "**الوضع الاجتماعي والحركة الأدبية في ولاية بغداد بالعهد العثماني**"، المؤتمر الدولي بغداد في الحضارة الإسلامية، جامعة بغداد، 2008م، ص17.

الإصلاحية في العراق؛ فتم تنظيم إدارة العراق على أساسه في أواخر عام 1869م حتى صدور نظام الولايات العمومية في عام 1870م، والذي لم يحدث تبدلا جوهريا في تنظيم إدراة الألوية وتقسيماتها[1].

فقبل 1864م، كان النظام الإداري السائد في الدولة العثمانية هو نظام الإيالات ويعرف هذا النظام أنه كانت الوحدات الإدارية التي انقسمت إليها الدولة العثمانية تسمى الإيالات واستمرت هذه التسمية حتى صدور نظام الولايات سنة 1864م، استبدل اسم الإيالة بتسمية الولاية[2]. إذ ألغيت التقسيمات الإدارية السابقة الإيالات واستبدلت بالولايات[3]. فيما احتفظت الوحدات الإدارية الأصغر السنجق (اللواء) والقضاء والناحية بتسمياتها القديمة وكل ولاية تخضع لحكم والي وتتقسم إلى نواحي تخضع لإدارة المدراء. على أمل إعادة السيطرة المركزية العثمانية على الأقاليم المضطربة[4].

نص قانون الولايات الصادرة عام 1864م على إنشاء مجالس محلية لتعاون المسؤولين في الحكم، ففي الوقت الذي حددت بنودا أخرى إصلاحية الولاة والمتصرفين والقائم مقاميين وبموجب القانون المذكور تم تغيير النظم الإدارية السابقة[5].

الهدف من تطبيق قانون الولايات 1864م في المنطقة:

- تنظيم عملية الإشتراك الأهالي بالتعاون مع السلطات العثمانية والهيئات الإدارية المختلفة في إدارة أمور البلاد[6].
- العمل على ربط الولايات الثلاث (بغداد،بصرة،الموصل) ببعضها البعض.

---

[1]-محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص102.

[2]-أشرف محمد عبد الرحمان السيد مؤنس: **المرجع السابق**، ص4.

[3]-سمير عباس ريكان:"**قضاء الزبير(الكحلاء) دراسة في النواحي الإدارية والإجتماعية والإقتصادية في العهد العثماني المتأخر 1848م-1915م**"، مجلة كلية التربية، ع4، العراق، ص585.

[4]-مفيد الزيدي: **موسوعة التاريخ الإسلامي**، العصر العثماني، دار أسامة، الأردن، 2003م، ص206.

[5]- نوفل نعمة الله نوفل: **الدستور**، ج1، المطبعة السورية، ص396.

[6]-بان راوي شلتاغ الحميداوي: "**التقسيمات الإدارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني الأخير 1869م-1918م**"، مجلة كلية التربية، ع3، العراق، 2009م، ص173.

- تقوية السلطات المركزية[1].
- تنظيم الإدارة داخل البلاد.
- إزالة بعض معالم الفوضى الإدارية وفرض درجة من التوحيد في البلاد[2].

وينقسم هذا القانون إلى ثلاثة أقسام: التقسيمات الإدارية والموظفين، المجالس المحلية، السلطات القضائية[3].

إثر نظام الولايات، قام "**مدحت باشا**" بإصلاحات في المجال الإداري:

- استبدل اسم الإيالة باسم ولاية.
- أصبح باشا بغداد يعرف باسم الوالي.
- قسم الولاية إلى سناجق،والسناجق إلى أقضية، والأقضية إلى نواح[4]، نزولا إلى القرية التي تعتبر أصغر وحدة إدارية في التشكيل الهرمي للولاية[5]. وذلك وفقا للكيفية التي نص عليها النظام، وقد استمر هذا التقسيم إلى نهاية العهد العثماني في الولاية.

وقد قسم "**مدحت باشا**" العراق إلى ولايتين هما بغداد والموصل اشتملت الولاية الأولى بغداد: كل من بغداد والبصرة، فيما إشتملت الثانية ولاية الموصل :على كل من الموصل وشهرزور[6].

فيما أشارت مصادر أخرى إلى أن العراق إبان هذه المرحلة قسم إلى ثلاثة ولايات هي: بغداد، الموصل، البصرة[7].

أما مرجع آخر يذكر، أن العراق قسم إلى عشرة سناجق، داخل ولاية واحدة هي ولاية بغداد، بدلا من ثلاث إيالات، وبذلك ضم البصرة والموصل إلى بغداد أصبحا سنجقان بدلا من إيالتين؛

---

[1] -محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص121.

[2] إبراهيم العارف: "**التطور السياسي والإقتصادي والثقافي 1869م-1958م**"، الحوار المتمدن، العراق، 2008م، ص4.

[3] -عبد العزيز نوار: **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى مدحت باشا**، دار الكاتب العربي، مصر، 1998م، ص356.

[4] -جميل موسى النجار: **المرجع السابق**، ص151.

[5] -محمد عصفور سليمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص102.

[6] -عبد العزيز نوار: **المرجع السابق**، ص357،358.

[7] -عباس العزاوي المحامي: **المصدر السابق**، ج7، ص167.

(أي أن العراق خلال حكم "**مدحت باشا**"، أصبح ولاية واحدة عرفت باسم ولاية بغداد وقد بلغت أقصى إتساع لها في عهده)[1].

1-التقسيمات الإدارية للعراق:

عمل "**مدحت باشا**" على استطلاع آراء المتصرفين والقائم مقاميين في تقرير الأولوية (سنجق) والأقضية بنواحيها وقُرَاها، والتي روعي فيها الزمن والحالة الراهنة آنذاك وبضوء ذلك أصبحت التقسيمات الإدارية للعراق كالآتي[2] :(البصرة، والموصل، وبغداد)[3].

2- الجهاز الإداري للعراق:

- **الجهاز الإداري في مركز الولاية:**

نجد الجهاز الإداري في مركز الولاية يتكون من: الوالي، معاون الوالي، الدفتر الدار، المكتوبجي*، مدير الأمور الأجنبية، رؤساء إدارة الدوائر الحكومية الأخرى[4].

- **الجهاز الإداري خارج مركز الولاية:**

- الجهاز الإداري للسنجق أو اللواء: يتكون من المتصرف، المحاسبجي، مدير التحريرات، مدير ودوائر الدولة في السنجق.
- الجهاز الإداري للقضاء: يتكون من مدير المال، كاتب التحريرات، مدراء ومأمور وكتبة الدوائر الرسمية[5].
- الجهاز الإداري للناحية: يتكون من مدير الناحية، كاتب الناحية، مأمور ودوائر الرسمية.
- الجهاز الإداري للقرية: يتكون من موظفان شبه رسميان يدعى الأول منها بالمختار، يقوم أهالي القرى والمحلات بإنتخابهما.

---

[1]-أشرف محمد عبد الرحمان السيد المؤنس: **المرجع السابق**، ص35.

[2]- محمد عصفور سليمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص103.

[3] **-ينظر للملحق رقم:04.**

*-ومن مهام الوالي تنفيذ جميع أوامر الدولة وتطبيق قوانينها في الولاية والإشراف على جميع دوائر الولاية المدنية والمالية والأمنية؛ يلي الوالي مجموعة من الموظفين منهم نائب الوالي وهو القاضي في بعض الأحيان والذفتر الدار وهو المسؤول عن الواردات والخزينة والمكتوبجي وهو المسؤول عن قلم التحريرات في الولاية، ينظر: نوفل نعمة الله نوفل، **المصدر السابق**، ج1، ص383.

[4] -عباس العزاوي: **المصدر السابق**، ج7، ص199.

[5] -جميل موسى النجار: **المرجع السابق**، ص220.

ب) تحديث الجانب القضائي :

كان النظام القضائي من بين الأنظمة التي سعت الدولة العثمانية إلى تحديثها، وإعادة بنائها على الأسس الغربية[1]، محاولة منها لمجاراة الدول الأوروبية في نهضتها وتقدمها.

قبل إعلان الدولة العثمانية للإصلاحات كان القضاء يتميز بالبساطة في الأجهزة والأساليب[2]. فقد كان القاضي ينظر منفرداً في الدعاوي ويفصل بين الخصوم ويستمع إلى الشهود دون أن يكون هناك محامي في القضية. أما مكان الفصل في القضايا فقد كان يتم في المحكمة، وفي بعض الأحيان في بيت القاضي[3] ، وتميز أيضا بسرعة البث في القضايا، إذ إن القاضي كان يصدر الحكم في جلسة واحدة[4] وفق أحكام الشريعة الإسلامية أحكام الشريعة الإسلامية ووفق المذهب الحنفي[5]. وكان الوالي قبل عصر التنظيمات يقضى بين المتخاصمين وينفذ الحكم في آن واحد[6].

---

[1]–جميل موسى النجار ،**المرجع السابق**، ص324.

[2]–مروة حبيب حسن، **الإدارة العثمانية في لواء المنتفق 1869–1915م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2015م، ص88.

[3]–عبد العزيز محمد عوض: **المرجع السابق**، ص111.

[4]–عبد الكريم محمود غرايب: **مقدمة تاريخ العرب الحديث 1500–1918م**، ج1، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1960م، ص84.

[5]–مروة حبيب حسن: **المرجع السابق**، ص88.

[6]–عبد العزيز عوض محمد: **المرجع السابق**، ص112.

ومن الإصلاحات والتنظيمات الجديدة التي مست جانب القضاء هو فصل السلطة القضائية عن الإدارية، نفذ هذا القانون في جميع الأقاليم ما عدا العراق واليمن، وبمجيء "**مدحت باشا**" نفذ هذا القانون[1].

–ولمعالجة واقع القضاء وتحديثه عمد "**مدحت باشا**" إلى قانون الولايات 1864م[2] الذي سبق إشارة إليه سابقاً، نص هذا الأخير على تشكيل مؤسسات قضائية مدنية إلى جانب المحاكم الشرعية، وقد عمل بهذه المؤسسات إلى غاية صدور قانون المحاكم القضائية سنة 1872م[3].

–أهم التحديثات التي قام بها مدحت باشا في المجال القضاء :

- مزج ما بين الشريعة الإسلامية والقوانين الأوروبية (قانون نابليون) في تطبيق للنظام القضائي.
- أحدث بعض التغيرات في قوانين[4]المحاكم الشرعية على النمط الأوروبي[5].
- حدد درجات وأصناف القضاة.
- تحدد طريقة الامتحانات التي تجرى لتحديد مستوياتهم ومعاشاتهم.
- إجبار المحاكم المخالفين والمرتشين.
- صيانة الأحكام القانونية من سوء الاستخدام .
- تميز أعضاء المحاكم بصفات العفة والاستقامة والنزاهة وتطبيق العدل في قراراتهم.
- تنظيم هيئة المحاكم وإجراء الإصلاحات في دوائرها.
- إعطاء المواطنين حق انتخاب أعضاء المحاكم[6].

---

[1]– فلاديمير لوتسكي: **المصدر السابق،** ص173.

[2]–طه ياسين نمير : **المرجع السابق،** ص84.

[3]–نوفل نعمة الله: **المصدر السابق،** ج1، ص173.

[4] –ستيفن هيمسلي لونكريك: **المصدر السابق،** ص379.

[5] –السيد محمود شكري الألوسي: **المصدر السابق،** ص60.

[6] –محمد عصفور سليمان الأموي: **المرجع السابق،** ص66.

- حاول أن يبعد المحاكم من ابتزاز الأموال وتحقيق العدالة في إصدار الحكم اتجاه المتهمين دون تمييز.

كانت المحاكم تنظر أنواع القضايا المختلفة سواءاً كانت المدنية أو الجنائية، وكان القضاة يفصلون في القضايا في ضوء ثلاثة مبادئ أساسية هي:

1. الشرعية الإسلامية: وهو المذهب الحنفي (القرآن الكريم، السنة النبوية، وإلى جانب كتب الفقه الحنفي).
2. القانونامة : (ملخصات الفرامين وأوامر السلاطين التي تتعلق كل منها بحادثة أو قضية معينة وهي النظر في الأمور التي لم تَرد في الشريعة أي المستجدات[1].
3. العرف: شكل مصدر آخر من مصادر التشريع وهو ما أبقاه العثمانيون من ممارسات محلية قديمة وما أصدره السلاطين من أحكام معينة والذين ينفذون هذه الأوامر يسمون بأهل العرف[2].

من ملاحظ لم يقتصر القضاء على الأتراك فقط بل كان هناك عدد كبير من القضاة العراقيين مثل القاضي عبد القادر العبادي[3].

ومنذ عهد التنظيمات صدرت قوانين ومراسيم عديدة لتحديث النظام القضائي وقد تأسس بموجبها مؤسسات قضائية مدنية في مدن الولايات إلى جانب المحاكم الشرعية[4]. وقد استمرت هذه المؤسسات بالعمل في الولايات التي طبق فيها هذا النظام إلى غاية صدور نظام المحاكم القضائية

[1] – صالح محمد العابد: **النظام الإداري** (حضارة العراق)، ج10، دار الحرية، د ب، 1985م، ص30.

[2] –علي شاكر: **مجلة الأحكام العدلية دراسة في تاريخ القانون المدني العثماني في العراق**، مجلة جامعة كركوك، ع1، العراق، 2006م، ص2.

[3] –مير البصري: **أعلام الأدب في العراق الحديث**، ج1، دارالحكمة ، د ب، 1994م، ص80.

[4] –علي مراد خليل: **سجلات المحكمة الشرعية بموصل مصدر الدراسة أسواقها في العهد العثماني**، مجلة الدراسات الموصلية، ع10، العراق، 2005م، ص6.

عام 1872م حيث شرع بعد صدور بإنشاء محاكم مدنية إلى جانب محاكم الشرع[1]. أي أن القضاء في العراق انقسم إلى شقين : شرعي ومدني.

1. **القضاء الشرعي:**

تعريفه: هو النظام الذي يستند على وجود القضاة الذين يقومون بالفصل بين المتخاصمين استنادا إلى أحكام الشريعة الإسلامية. ومن القضايا التي يعالجها القضاء الشرعي: الزواج، وطلاق، قيمة النفقة، الحضانة[2].

مقدار، المهر، تنفيذ الوصايا، التركات، أمور الأسواق من أسعار وغيرها[3]. كما تناولت المحكمة الشرعية في ثنايا سجلاتها رفع دعوى طلب الطاعة للزوجة. إن القضايا التي تناولتها المحكمة الشرعية تعد مصدرا مهما لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعراق حيث تعطي تصورا على طبيعة الحياة الاجتماعية في فترة العثمانية الأخيرة من خلال سجلات المحكمة الشرعية[4].

2. **القضاء المدني ومؤسساته:**

قامت الدولة العثمانية في عهد التنظيمات على إعادة نظامها على الأسس والقوانين الغربية مثل قانون التجارة البرية وقانون التجارة البحرية[5].

---

[1] –إيناس عبد الله السعدي: **تاريخ العراق الحديث 1258م –1918م**، دار الصفحات، سوريا، 2014، ص447.

[2] – محمود جميل عروبة: **نماذج من قضايا الأحوال الشخصية في محكمة الموصل الشرعية منذ سنة 1835م حتى سنة 1918م (النكاح والطلاق)**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ع1، العراق، 2010م، ص330.

[3] –سمير عباس ريكان: "**قضاء الزبير (الكحلاء) دراسة في نواحي الإدارية والإجتماعية والإقتصادية في العهد العثماني المتأخر 1848م–1915م**، مجلة كلية التربية، ع4، 2017م، العراق، ص328.

[4] – عماد عبد السلام عبد الرؤوف: **سجلات المحكمة الشرعية في بغداد وأهميتها في دراسة تاريخ العراق الاجتماعي و الاقتصادي**، شبكة الألوكة، العراق، د س، ص5.

[5] –جميل موسى النجار: **المرجع السابق**، ص333.

- **مؤسسات القضاء المدني:** أهمها: ديوان التمييز وظيفته النظر في الدعاوي الحقوقية المتعلقة بالأموال والأملاك والقضايا الجنائية، مجالس دعاوي الولاية، مجالس دعاوي القضاء[1].

نلاحظ من خلال الإصلاحات التي قام بها "**مدحت باشا**" في الجانب الإداري:

- أن القضاء في العراق يكشف عن وحدة و إتساق واضحين فكل من القضاء الشرعي يكمل القضاء المدني.
- قام "**مدحت باشا**" بإصلاحات تحتذي النموذج الغربي في البناء العدلي والمجال التشريعي دون أن يفكر كثيراً في أمر التوافق مع البناء الاجتماعي. ومن جانب آخر نجد الدول الأوروبية كانت دائمة الضبط والإلحاح على الدولة العثمانية لإرغامها على قبول قوانينها وتشريعاتها بهدف: إيجاد أسواق لمتوجاتها، سعيها للبحث عن مكانة حقوقية للأقليات الغير المسلمة.
- كذلك هذه الإصلاحات كان لها دور في تقليص وظائف المحاكم الشرعية[2].

ثانياً: تحديث الجانب العسكري والبناء الاقتصادي

1)<u>التحديث العسكري:</u>

أ- تحديث الجيش:

حصل الجيش على اهتمام كبير من الحكومة العثمانية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر والذي تجلي في التنظيمات الإصلاحية التي حدثت في الدولة العثمانية وهو أمر طبيعي في دولة عسكرية الطابع منذ نشأتها، وبدأ عهد عسكري جديد قائم على أساس النظم العسكرية الأوروبية الحديثة[3].

أما في العراق سعى مدحت باشا لتطوير وتحديث الجيش العراقي، ومن بين الأعمال الإصلاحية التي قام بها في هذا المجال:

---

[1] -طه ياسين نمير: **المرجع السابق**، ص85.

[2] -علي شاكر علي: **المرجع السابق**، ص5.

[3] – محمد عصفور سليمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص135.

أول شيء قام به هو تطبيق قانون التجنيد[1] الإجباري[*].

ومن الأسباب التي دفعت مدحت باشا إلى تنفيذ هذا القانون:

- لاحظ مدحت باشا أن أغلب جنود الجيش العثماني ليسوا عراقيين، بل أغلبهم جنود أجانب من العاطلين والمرتزقة وبعض المحكوم عليهم، وأن معظمهم يردون العودة إلى مواطنهم الأصلية[2].
- كانت الحدود العراقية تتعرض لعمليات النهب والسلب والقتل، لهذا أُصدر قانون التجنيد الإجباري لتوفير الأمن والإستقرار للعراقين[3].
- مساندة الجيش العراق الحكومة العثمانية في تطبيق قوانينها وتعليماتها[4].

ولتطبيق هذا القانون شرع "**مدحت باشا**" بتشكيل لجان التجنيد مؤلفة من الضباط العسكريين يساعدهم مختار لدعوة المكلفين بالخدمة العسكرية[5]، وذلك بإجراء نظام القرعة[6].

قرر مدحت باشا تنفيذ تجربة التجنيد الإجباري بين سكان المدن أولاً **(بغداد)** ثم تُعمم بعدها على باقي المناطق في حالة نجاحها[7]، وتجنب تطبيقه بين أهل العشائر الرُحل وغير المسلمين الذين كانوا يدفعون البدل النقدي[8].

➢ إذا تسألنا عن مدى نجاح مدحت باشا في تطبيقه لهذا القانون؛ فإننا بالفعل نلمس بعض النجاح لهذا القانون في كثير من المدن العراقية، في حين نجد بعض العشائر العراقية لم

---

[1] – فلاديمير لوتسكي: **المصدر السابق**، ص174.

[*]– **التجنيد الإجباري:** كان يطلق عليه في ذلك الوقت عسكر النظام، ينظر: مروة حبيب حسن، **المرجع السابق**، ص 106.

[2] – سيار جميل، **تكوين العرب الحديث**، المرجع السابق، ص423.

[3] – ماريا حسين مغتاظ التميمي: **التجنيد في العراق 1869–1935م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث**، منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، 2005م، ص45.

[4] – عبد العزيز نوار: **تاريخ العراق الحديث**، المرجع السابق، ص388.

[5] – صديق الدلموجي: **المصدر السابق**، ص35.

[6] – عباس العزاوي المحامي: المرجع السابق، ج7، ص202.

[7] – طه ياسين نمير: **المرجع السابق**، ص89.

[8] – محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص136.

تستجب بصورة إيجابية لهذا القانون، فقابلته بالرفض والتمرد ضد الحكومة العثمانية[1]، خاصة منطقة الفرات الأوسط[*]، إلا أن "**مدحت باشا**" تجنب الأسلوب العسكري لإخماد التمردات العشائرية، ولجأ إلى الأسلوب السلمي، فعمل على توطين العشائر العراقية بواسطة توزيع الأراضي[2](هذه الفكرة سنفصل فيها أكثر في الجانب الإقتصادي).

وعلى الرغم من هذه المشاكل التي واجهت السلطة إلا أن العراقيين وحتى من غير المسلمين[3]، قدموا طلبات تطوع في الجيش بلغ عددهم ثلثمائة وستين متطوعاً عام 1871م[4].

نظراً لكثرة عدد الجنود، أولت عناية خاصة به؛ فتم توسيع معمل غزل والنسيج الصوفي لسد حاجيات الجيش من ملابس رسمية[5]، صنع الخيام، كذلك أُعدت ثكنات جديدة، مصانع لصنع البارود[6].

---

[1] – شاكر حسن دمدوم: **العراق في ظل حكم مدحت باشا 1869–1872م**، مجلة ذي قار، ع1، العراق،2007م، ص228.

[*]– الفرات الأوسط: شمل المنطقة الممتدة من الحلة شمالاً إلى السماوة جنوباً ومن الحي شرقاً إلى نجف غرباً، ومن مدنها الحلة، النجف و كربلاء...ينظر: عماد عبد السلام رؤوف : **الأسر الحاكمة ورجال القضاء في العراق في العهود المتأخرة 1258–1918م**، د د ن، العراق، 1992م، ص8.

[2]– عبد الوهاب عباس القيسي: **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق 1839–1877م**، مجلة كلية الآداب، ، ع3، العراق، 1961م، ص11.

[3] – محمد عصفور سليمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع نفسه، ص138.

[4] – محمد عصفور سلمان الأموي: **المرجع السابق**، ص232.

[5] – محمد بديع شريف، زكي المحاسني، أحمد عزت عبد الكريم : **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، مطبعة الرسالة، مصر، د س، ص40.

[6] – محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص ص147،152.

كانت العراق في مقدمة الولايات العربية التي فُتحت فيها المدارس العسكرية الرشدية والإعدادية، تلك المدارس التي أصبحت العراق بسببها أكثر ولايات المشرق العربي نصيب بالرجال العسكريين.

في عام 1870م تم تأسيس المدرسة الرشدية العسكرية كان الغرض من تأسيسها هو تهيأة الطالب الإعدادي العسكري[1]، ولقد خَرّجت هذه عدداً من أحسن الضباط التحق معظمهم بالجيش الذي كان مقره في بغداد[2].

ب-تحديث قوى الأمن الداخلي:

وإلى جانب قوات الجيش تأسست قوات الضابطية[*]، وبلغت ستة آلاف نسمة[3]، ومن المهام التي كلف بها عساكر الضابطية: تحقيق الأمن والنظام، حماية قوافل المسافرين خاصة إذا كان سيرهم في الصحراء، مطاردة قطاع الطرق، حراسة السجون، إطفاء الحرائق[4].

2) تحديث البناء الإقتصادي:

أ- **إصلاح الأرض:** لتنظيم وإصلاح مشكلة الأرض طبق مدحت باشا قانونين، وتمثل هذين القانونين في:

---

[1]- عبد الرزاق هلالي: **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1638-1918م**، شركة الطبع والنشر الأهلية ، العراق، 1909م، ص162.

[2]- عبد العزيز نوار: **تاريخ العرب المعاصر (مصروالعراق)**، دار النهضة العربية، لبنان، 1991م، ص406.

[*]- **الضابطية:** هو جهاز الأمني(الشرطة) يخضع لإشراف المتصرف في اللواء، ومن أهم المهام المسندة إلية حماية الطرق وحراسة القوافل التجارية.... للمزيد ينظر: محمد موسى القريني: **التضارب في مواقف رموز السلطة العثمانية في لواء نجد**، مجلة الدرعية، ع4، السعودية، 2004م، ص206.

[3]- محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص139.

[4]- طه ياسين نمير: **المرجع السابق**، ص92.

- **قانون الأراضي**[*]: عندما تولى مدحت باشا الحكم طبق قانون الأراضي، حيث وضع مسألة إصلاح وإعمار وتمليك الأراضي الزراعية في العراق وذلك من خلال تنفيذ القوانين والتعليمات الخاصة بالأرض موقع اهتمامه؛ فطلب من الحكومة في إسطنبول الموافقة على تسجيل الأراضي المتروكة والمهملة بأسماء من يستطيع إصلاحها وزراعتها، وأراضي الموات تسجل مجانًا لمن يقوم بإحيائها وإصلاحها[1].

➢ **كان مدحت باشا يرمي من وراء ذلك:**

- تحويل العشائر شبه بدوية إلى مجاميع متوطنة بصورة دائمة، قائمة على الزراعة وبالتالي تسهيل خضوعها للسلطة المركزية، وعن طريق جعل ملكية الأرض خاضعة لوثيقة تحريرية.
- جعل أفراد العشائر مسؤولين مباشرة أمام الدولة متخطين الشيوخ مما شكل بدوره ضربة هامة للنظام العشائري.
- تحقيق رفاهية الشعب وزيادة موارد الدولة وتوفير الأمن والنظام.

➢ **ما مدى نجاح مشروع قانون الأراضي في العراق؟**

المحاولة كانت محاولة طموحة، ولو أنها نفذت بشكل صحيح لكان العراق قد مَرَّ بثورة اجتماعية تقدُمية ذات أبعاد إيجابية عميقة، إلا أن النظام العشائري العراقي والإدارة العثمانية كانا غير مؤهلين لإمداد هذه المحاولة بالشروط اللازمة لنجاحها[2].

لا نُنكر أن المشروع قد أصابه شيء من النجاح في بعض المناطق من العراق، ولكنه في الغالب انتهى إلى الإخفاق وربما صح القول أنه أدى إلى تعضل مشكلة العشائر بدلاً من علاجها. يمكن إرجاع فشل هذا المشروع إلى عاملين رئيسيين:

- العامل الأول: تفسخ الجهاز الإداري؛ نرى الموظفين الذين أُوكل إليهم أمر تسجيل الأراضي عبثوا به عبثاً ذريعًا تحت تأثير الرشوة[3].

---

[*] –**قانون الأراضي:** الغرض من إصدار هذا القانون هو التخلص من بقايا نظام الالتزام والاقطاعات العسكرية، وتحسين حالة الفلاحين، وتمليكهم الأراضي تمليك غير مطلق ، بمعنى آخر أن الفلاح له حق الانتفاع فقط ولا يحق له البيع...للمزيد ينظر: عبد العزيز نوار سليمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، لبنان، د س، ص176.

[1] – عمر إبراهيم محمد الشلال: **المرجع السابق**، ص25.

[2] – إبراهيم خليل أحمد جعفر، عباس حميدي: **المرجع السابق**، ص6،7.

[3] – علي الوردي: **المصدر السابق**، ج2، ص ص248،250.

- العامل الثاني: العداء الموجود بين الشعب والحكومة، حيث تعتبر القبائل أي مشروع صادر من الحكومة مضرة لهم.

- **قانون الطابو**[*] : عندما تولى مدحت باشا الحكم قرر حل مشكلة الأرض وأخذ بعين الاعتبار ظروف العراق وخصائصه الاجتماعية، فقام بتطبيق نظام الطابو(التسجيل العقاري) .

➢ **الهدف من نظام الطابو:**

- إيجاد حل لمشكلة العشائر ووضع حد لثوراتها المستمرة وتحويل أفرادها إلى مواطنين مستقرين، وقد أثمرت سياسته بآثار إيجابية على الأراضي منها :
- عمرت الأراضي وزادت نسبة الإنتاج المحاصيل بشتى أنواعها كالفواكه وسائر المحصولات الأخرى بمقدار 70% [1].
- ضف إلى ذلك أن تطبيقه سيُدر على الخزانة الحكومية مبالغ مالية جديدة[2].

ب- الزراعة: يعتبر العراق بلدٌ زراعي، لهذا السبب ركز مدحت باشا على هذا القطاع من خلال الإصلاحات التي أجراها الزراعة والأرض ومن بين الأعمال التي قام بها في هذا المجال:

- خصص خطوط المواصلات البرية والملاحة النهرية لخدمة الزراعة في عملية نقل المنتجات من مناطق زراعتها إلى الأسواق المحلية والموانئ.
- قام بتشجيع زراعة بعض المحاصيل في مناطق متعددة من العراق مثل: زراعة قصب السكر وبذور القطن[3] والتبغ وحد من الضرائب المفروضة على بعض المنتجات الزراعية[4]، كذلك شجع على زراعة أشجار الزيتون والتوت لتربية دود القَز لإنتاج الحرير[5].

---

[*]- **قانون الطابو:** نظام المنصرف بالأرض أو من جعل الحكومة العثمانية تخول بموجبه التصرف بالأراضي العائدة رقبتها للخزينة العامة، بعد وضعها بالمزايدة العلنية وتفوض من تؤول اليه، قطعة من الأرض حق الإنتفاع بعد دفع البدل .ويبقى الملك للحكومة ، واذا اهمل صلاح الأرض أربع سنوات تعطى لغيره..للمزيد ينظر: سيار جميل: **تكوين العرب الحديث**، المرجع السابق، ص398.

[1] – **بغداد سالنامة**، 1301هـ، ص67.

[2] – غانية بعيو: **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق(نموذجاً) 1839-1876م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008م، ص235.

[3] – عمر إبراهيم محمد الشلال: **التطورات الاقتصادية والاجتماعية 1869-1914م**، المرجع السابق، ص22.

[4] – طه ياسين نمير: **المرجع السابق**، ص101.

[5] – محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص126.

- أحضر مدحت باشا مهندسين لدراسة حالة البلاد الزراعية[1] .

➢ السياسة التي انتهجها مدحت باشا في مجال الزراعي تهدف إلى تحويل اقتصاد العراق من اقتصاد معيشي إلى اقتصاد السوق(تصدير)[2]، وبالفعل كانت التمور من بين المحاصيل التي تحتل الصدارة في مجال التصدير[3]

كذلك من الأمور التي حاول مدحت باشا النهوض بها هو الري، بعد أن أصابه الركود، حيث حاول التخلص من فيضان المياه، لأنه كانت فيضانات الفرات الدورية قد جعلت الكثير من المناطق عبارة عن مستنقعات تسبب حمى المستنقعات، وانتشار هذا المرض المعدي جعل تلك المناطق غير صالحة للعيش وقد جرى تجفيف تلك المناطق على نطاق[4]. كما أنشأ العديد من مشاريع السدود ومن أمثالها أنشأ سداً عام 1870م للتحكم في مياه نهر الفرات، وأعاد النظر في تقسيم وتوزيع مياه الأنهار ليكفل بهذا وصول المياه لمعظم المزارعين[5].

ج- الصناعة: أولى مدحت باشا قطاع الصناعة اهتماماً كبيراً إذ كان الإنتاج الحرفي هو القائم، والأيدي العاملة العراقية غالبيتها غير فنية والصناعة المحلية مهددة باستمرار منافشة البضائع الأجنبية لها، لذلك أكد مدحت باشا على ضرورة إدخال الصناعة الحديثة والاهتمام بها[6].

ومن أعماله الإصلاحية التي قام بها في هذا المجال:

- إصلاح معمل الحدادة الذي أسسه الوالي رشيد الكوزلكلي باشا.
- عمل على على تطوير المعمل الذي أسسه الوالي نامق باشا الذي يُعد أول معمل للنسيج في العراق كما قام بتوسيعه حتى وصل إنتاجه في اليوم الواحد إلى ثلاثمائة متر من الأقمشة الصوفية وأربعمائة من الأقمشة القطنية السميكة[7].

---

[1] – محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص126.

[2] – محمد عصفور سلمان الأموي: **المرجع السابق**، ص98.

[3] – عبد الوهاب الدباغ: **النخيل والتمور في العراق**، مطبعة الأمة، العراق، 1956م، ص191.

[4] – قاسم الجميلي: **المرجع السابق**، ص21.

[5] – أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص109.

[6] – طه نمير ياسين: **المرجع السابق**، ص104.

[7] – علي الوردي: **المرجع السابق**، ج3، ص243.

- استورد آلات لمعمل الطحن[1].
- اكتشف أرض ينبع منها النفط ولذلك أوعز بالاستفادة منه فوراً لأعراض المدينة[2]، فجلب ماكنات لرفع المياه، وأحضر آلة لتصفية معدن البترول[3].

أما عن الضرائب، فقد ألغى الضرائب التي أثقلت كاهل المواطنين العراقيين والتي لا ينص عليها القانون ووضع نظاماً عادلاً[4].

د- **النقل والمواصلات:** وفي هذا المجال كذلك قام بجملة من التغيرات منها، أصلح البواخر القديمة، واشترى بواخر جديدة وكبيرة تنتقل من البصرة نحو إسطنبول عبر قناة السويس، وقام ببناء محطات لتزويدها بالوقود، ومن أهم مشاريعه الأخرى العظيمة هو إنشاء مشروع خط الترومواي* بين بغداد والكاظمية من خلال تأسيس شركة أهلية حكومية مساهمة، وبنى المشروع على مدى سنة كاملة، ووصلت العربات من بريطانيا، وافتتح المشروع عام 1871م، كما تم تسهيل المواصلات بين المدن العراقية ، فسيرت السفن في نهري دجلة والفرات[5].

---

[1]- علي الوردي: **المرجع السابق**، ج3، ص243.

[2]- فؤاد يوسف فزانجي: **مدحت باشا في بغداد 1869-1872م**، مجلة الدراسات التاريخية، ع16، العراق، السنة الرابعة، ص31.

[3]- يوسف كمال بك حتاتة: **المرجع السابق**، ص234.

[4]- محمد عصفور سلمان: **صفحات من تاريخ العرب الحديث**، المرجع السابق، ص137.

*- **الترامواي:** هو عبارة عن عربات تجرها الخيول تسير على خط حديدي...ينظر: محمد عصفور سلمان، **صفحات من تاريخ العرب الحديث:** المرجع السابق، ص137.

[5]- أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص108.

ثالثا- تحديث الحياة الإجتماعية والثقافية:

1. تحديث الحياة الإجتماعية:

- **سياسة مدحت باشا تجاه العشائر العراقية:**

يتكون المجتمع العراقي من العشائر وسكان المدن، إذ شكلت هذه العشائر الغاليبة العظمى من سكانه، وكان سكان العراق مُقسِمين إلى ثلاث أقسام رئيسية: العشائر البدوية، سكان الريف بما فيهم العشائر شبه البدوية والمتوطنة، وسكان المدن[1].

اتبع مدحت باشا في سنوات حكمة للعراق سياسية تسند إلى إحلال المواطنة العثمانية محل الولاء القبلي[2]، أي تعزيز سلطة الحكومة التي من الممكن تحقيقها في حالة منح الشعب كل متطلبات الحياة من عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية الضمان المساواة بين سكان العراق المختلفين قومياً ومذهبياً ودينياً. إن نمو التجارة وتوسيع الزراعة وتعزز الأمن وإدخال نظام الطابو في الأراضي، كانت عوامل ذات أهمية عميقة بالنسبة للمجتمع العراقي وكان أثرها المباشر هو تشجيع توطن العشائر[3]، حيث تغيرت بنية المجتمع العراقي فانخفض عدد سكان البدو وارتفع عدد سكان الريف بعد انتقال سكان الفئة الأولى للعمل في الزراعة وزاد الترابط بين المدينة والريف[4]. كما حاول مدحت باشا تتريك القبائل العراقية، إلا أنه واجه صعوبات عديدة، ويرى بعض المؤرخين أنه ربما المقصود بالتتريك هو عثمنه القبائل أي جعلها تخضع للأنظمة والقوانين التي وضعها مدحت نصب عينيه طيلة أيام ولايته في العراق 1869م-1872م[5].

---

[1]- عمر إبراهيم محمد الشلال: **التطورات الاقتصادية والاجتماعية 1869-1914م**، المرجع السابق، ص152.

[2]- سمير عباس ريكان، **قضاء الزبير(الكحلاء) دراسة في النواحي الإدارية والإجتماعية والإقتصادية في العهد العثماني المتأخر 1838-1915م**، مجلة كلية التربية، ع4، العراق، 2017م، ص583.

[3]- إبراهيم خليل أحمد: **جعفر عباس حميدي**، المرجع السابق، ص5.

[4]- عمر إبراهيم محمد الشلال: **التطورات الاقتصادية والاجتماعية 1869-1914م**، المرجع السابق، ص152.

[5]- سكران إبراهيم: **المرجع السابق**، ص427.

- **الخدمات العامة:**

❖ **البلديات:**

البلدية[*]هي مؤسسة حديثة، إقتبسها أهل التنظيمات العثمانية عن النموذج الأوروبي[1]، وتأسست أول بلدية في العراق عام 1868م[2].وبمجرد تولي مدحت باشا أمور العراق أسس في المدن الرئيسة بلديات، ووجد في بغداد نفسها ثلاث بلديات[3].

من مهام البلدية: قيامها بأعمال التنظيف حفاظاً على صحة العامة وتامين سلامة المواطنين، تنظيم الشوارع، تنظيم الأسواق والمتاجر[4]، مراقبة المباني العامة التي تقوم البلدية بإنشائها، مراقبة المصاريف التي تصرفها دائرة البلدية على الأعمال التي تقوم بإنجازها، توزيع المياه وفتح الطرق وتبليط الشوارع ورصفها[5]، كذلك أدخلت الإضاءة بمصابيح الغاز في الشوارع[6].

---

[*]– **البلدية:** تعرف أنها مؤسسة أوكل إليها مهمة إدارة الشؤون العائدة للبلدية، وبالتالي الشؤون العائدة لأهاليها الذين تجمعهم دواعي المنافع المشتركة والإحتياجات ضمن الحدود والصلاحيات التي تمنحها القوة التشريعية بواسطة ممثليهم المنتخبين، ينظر: عبد الله الرزاق الهلالي: **معجم العراق**، ج1، مطبعة النجاح، العراق، د س ، ص180.

[1]– وجيه كوثراني: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988، ص99.

[2]– عبد العظيم عباس نصار: **بلديات العراق في العهد العثماني 1534-1918م**، المكتبة الحيدرية، د ب، 2005م، ص112.

[3]– عبد الكريم محمود غرايب: **المرجع السابق**، ص206.

[4]– وجيه كوثراني: **المرجع السابق**، ص99.

[5]– موسى النجار: **المرجع السابق**، ص234.

[6]– السيد عبد الرزاق الحسيني، عبد العزيز الدوري: **بغداد**، دار الكتاب البناني، لبنان، 1984م، ص158.

❖ **الصحة:**

بدأ الإهتمام بقطاع الصحة في العراق بشكل كبير في عهد مدحت باشا، فقد وجد الأوضاع الصحية في العراق متدهورة، إذ إنتشر العديد من المشعوذين والدجالين الذين كانوا يستخدمون الطلاسم والعقاقير في المعالجة ولمواجهة هذا التدهور اهتم مدحت باشا بالأمور الصحية ومن بين الإصلاحات التي قام بها في هذا المجال[1]: أسس مدحت باشا أول مستشفى مدني في العراق وإفتتحه في عام 1872م، وكان هذا المستشفى في الواقع أقرب إلى دار العجزة منه إلى المستشفى وكان قد خُصِص أصلاً للأشخاص المسنين الذين لم يكن لديهم أقرباء يقدمون لهم الرعاية المطلوبة لهذا سمي بمستشفى الغرباء أو الفقراء[2]، كذلك أسس مستشفى كركوك وكان مستشفى عسكرياً، ومستشفى البحرية في البصرة[3]، كما كانت المستشفيات تتوفر بها صيدليات وحمامات[4]، كما أسس مستوصف بالبصرة يوفر خدمات متعددة منها الصحية وقائية والبيطرية، يديرها طبيب واحد[5]. ولما تكاثر عدد الأطباء المتخرجين تكونت الإدارة الصحية العسكرية وذلك عام 1869م وأعقبتها بعد ذلك الإدارة الصحية عام 1872م[6].

---

[1] – ياسين طه نمير: **المرجع السابق**، ص112.

[2] – قاسم الجميلي: **المرجع السابق**، ص62.

[3] – حيدر حميد رشيد: **الأوضاع الصحية في العراق 1945-1948م**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2005، ص12.

[4] – إيناس السعدي عبد الله: **المرجع السابق**، ص449.

[5] – مروة حبيب حسين: **المرجع السابق**، ص143.

[6] – هاشم الوزي، معمر خالد الشابندر: **تاريخ الطب في العراق مع شواء و تقدم الكلبة الطبية الملكية العراقية**، المطبعة الحكومية، العراق، 1939م، ص48.

فعلى الرغم من تلك الإصلاحات، إلا أنها كانت على أسوء ما يكون، نظراً لافتقارها لوجود الكوادر الطبية المتخصصة فأخذت الأمراض تفتك بالسكان[1]، كالطاعون ووباء الكوليرا، الذي نقله الزوار الإيرانيون سنة 1869م بين مئات من سكان المدن العراقية[2].

❖ **الحركة العمرانية:**

سعى مدحت باشا إلى إدخال العراق في تيار المدينة الحديثة لذلك اهتم بجميع الجوانب الحضارية، ومن بين انجازاته: قام بتأسيس العديد من المدن مثل مدينة الناصرية[*] عام 1870م، كذلك مدينة الرمادي على طريق حلب عام 1872م[3].

كما قام بإنشاء حديقة عامة وتسمى النجيبية[4]، أنشأ الفنادق في المدن الرئيسية والمدن الواقعة على طرق القوافل التجارية والمسافرين مثل القائم والصقلاوية وكركوك وغيرها[5].

---

[1] – أشواق نخيل الصريفي: **الواقع الصحي في لواء الناصرية 1958-1968م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الأنسانية، جامعة ذي قار، 2014م، ص25.

[2] – عمر إبراهيم محمد الشلال: **المرجع السابق**، ص183.

[*]– **مدينة الناصرية:** هي قرية على شاطئ الفرات، فكلف ناصر باشا بإنشاء المدينة لذلك أسس مبنى للحكومة في المدينة الجديدة وثكنة للعساكر وجامع، ونتيجة لتشيد تلك المباني قام الناس ببناء البيوت والدكاكين وسماها ناصر باشا الناصرية نسبة له ، ينظر: أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص111.

[3] – سيار جميل، تكوين العرب الحديث: **المرجع السابق**، ص424.

[4] – عبد الكريم العلاف: **بغداد القديمة 1869-1917م**، ط2، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1999م، ص23.

[5] – محمد عصفور سلمان الأموي: **المرجع السابق**، ص182.

2- تحديث الحياة الثقافية:

❖ **التعليم:**

تركت حركة الإصلاحات والتنظيمات العثمانية آثاراً واضحة في مختلق ميادين الحياة في الدولة العثمانية ولاسيما ميدان التعليم الحديث. إذ تم إنشاء المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية والمهنية والعالية، إلا أن تأسيس المدارس الحديثة لم يبدأ في العراق إلا عندما تولى مدحت باشا حكم العراق[1]؛ فقام بإنشاء المدارس الحديثة التي تخدم العراق وحاجاته بصفة خاصة، فأنشأت على يده أربع مدارس[2] وهي: المدرسة **الرشدية المدنية** تكون الدراسة فيها بعد المرحلة الابتدائية لمدة أربعة سنوات[3]، يتعلم فيها الطالب على العلوم المماثلة للمدرسة الرشدية العسكرية ، كاللغات والمواد الاجتماعية والحساب، غرضها تهيئة فئة مثقفة لتوظيفها في الدوائر الحكومية لسد الشواغر الإدارية وللقيام بالمهام الكتابية[4]. والمدرسة **الرشدية العسكرية** أنشأها عام 1869م وهي أول مدرسة أقامها، مدة الدراسة فيها أربعة سنوات، تدرس اللغات التركية، العربية، الفارسية والفرنسية، وهي بمثابة الدراسة في المتوسطة حالياً[5]. أما المدرسة **الإعدادية العسكرية** فقد أنشأها عام 1871م هذه المدرسة بغرض تهيئة طلبتها للالتحاق بالكلية الحربية في إسطنبول، يقضي الطالب فيها ثلاث سنوات، وكانت هذه المدرسة مجانية وداخلية[6]، كذلك مدرسة **الفنون والصنائع** وهي مدرسة للتعليم المهني، تخصصاتها متنوعة كالخياطة، التجارة، الحدادة والطباعة[7]، كان هدف

---

[1] – عمر إبراهيم محمد الشلال: **مدارس البنات في الولايات العراقية أواخر العهد العثماني1899-1914م**، مجلة سر من رأى، ع43، مج11، العراق، 2015م، ص334.

[2] –أنور علي الحبوبي، **دور المثقفين في ثورة العشرين**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989م، ص13.

[3] –سيار جميل: **تكوين العرب الحديث**، المرجع السابق، ص424.

[4] –ياسين طه نمير: **المرجع السابق**، ص120.

[5] –حازم مجيد أحمد الدوري: **تطور التعليم في العراق 1850-1915م**، مجلة سر من رأى، ع18، مج6، 2010م، ص5.

[6] –ياسين طه نمير: **المرجع السابق**، ص121.

[7] –سيار جميل: **المرجع السابق**، ص424.

مدحت باشا من تأسيسه لهذه المدارس هو أن المدارس المهنية كانت معدومة بالمرة في العراق ، كذلك حتى تعين الطلبة على كسب قوتهم[1].

بالإضافة إلى المدارس التابعة للإرساليات التبشيرية وكانت مقتصرة على بعض الطوائف[2]، كالطائفة اليهودية التي اتخذت المدارس وسيلة لتحقيق أهدافها[3]، كما استطاع اليهود إصدار صحيفة خاصة بهم باللغة العبرية والتي استمرت حتى عام 1870م اسمها هادوبر[4].

❖ **الصِحافة والطباعة:**

- **الصِحافة:** في عام 1869م أصدر مدحت باشا صحيفة[5] اسمها الزوراء[6] الهدف الأساسي للجريدة هو إعادة الثقة المفتقدة بين المواطنين والسلطة[7]

وكانت تنشر في اللغتين التركية والعربية[8].المواضيع التي تناولتها: أعمال مدحت باشا وأعمال الحكومة[9] ونشر الأنظمة والقوانين والمراسيم والإعلانات الرسمية والأهلية[10].

---

[1] –عبد الرزاق الهلالي: **المرجع السابق**، ص166.

[2] –ياسين طه نمير: **المرجع السابق**، ص121.

[3] –نغم محمد علي جواد: **المدارس اليهودية في العراق 1864–1952م**، مجلة كلية التربية للبنات، العراق، ع3، مج24، 2013م، ص730.

[4] – عصام جمعة أحمد المعاضيدي: **الصحافة اليهودية في العراق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001م، ص31.

[5] –**ينظر للملحق: رقم05**

[6] – هاشم النعيمي: **كيف صدرت جريدة الزوراء**، مجلة ذاكرة العراق، العراق، ع1250، 2008، ص1.

[7] – خالد حبيب الراوي: **من تاريخ الصحافة العراقية**، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، العراق، 1978م، ص8.

[8] –عبد الكريم العلاف: **المرجع السابق**، ص18.

[9] –عباس العزواي المحامي: **المصدر السابق**،ج7، ص199.

[10] –خالد حبيب الراوي: **تاريخ الصحافة والإعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية 1810–1991م**، دار الصفحات للدراسات والنشر، سوريا، 2010م، ص13.

- **الطباعة:** أخذ مدحت باشا التدابير لإصدار جريدة الزوراء فأسس مطبعة حكومية[1]، فجلب مطبعة من باريس، فصارت تطبع فيها الجريدة وبعض المؤلفات والسالنامات والأعمال الرسمية[2].

ومما سبق نستنتج:

بفعل الإصلاحات الجذرية التي قام بها مدحت باشا في العراق، أكسبته شهرة واسعة في بلاد الرافدين، حيث شكلت نقطة تحول ليست بسيطة في تاريخ العراق وأرست أساساً متيناً لما حدث من تحولات بنيوية.

[1] – أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص111.

[2] –خالد حبيب الراوي: **تاريخ الصحافة والإعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية 1810-1991م**، المرجع السابق، ص12.

الفصل الثالث:
العلاقات الخارجية للعراق في ظل حكم مدحت باشا.

أولا: مع الدول العربية.

ثانيا : مع الدول الأوروبية

أولا: مع الدول العربية

كانت لسياسة الانفتاح الاقتصادي بين الولايات العربية دور فعال في إقامة أواصر اجتماعية قوية فيما بينها لأن الدولة العثمانية لم تضع حواجز وموانع على حركة السكان ولم تضع شروطاً أمام التجار العراقيين في مجال الاستيراد والتصدير وحتى في المجالات الأخرى.

أ) الخليج العربي:

يذكر لونكريك في كتابه أن العلاقات الخارجية للعراق مع الخليج كانت ضئيلة، بينما كانت الجزيرة العربية لا تخرج عن الإقلاق الناشئ من القبائل على الحدود واضطرابها المؤلوف[1].

دخلت المحاولات العثمانية لتنشيط الملاحة البحرية في الخليج العربي مرحلة جديدة بتعيين "**مدحت باشا**" على العراق عام 1869م، لما صاحب حكمه من تطورات اجتماعية و اقتصادية وسياسية ليس في العراق فحسب، وإنما الخليج العربي وتزامن ذلك مع افتتاح قناة السويس رسميا، ذات الأثر على التجارة العالمية عامة وعلى التجارة والملاحة في الخليج العربي بصورة خاصة. كان "**مدحت باشا**" كغيره من الولاة الذين سبقوه يرى بأن النهوض بالعراق لا يتم إلا بتقوية إتصالاتها بالخارج بواسطة طرف جديد وإن البصرة هي المنفذ لذلك. الأمر الذي دعاه منذ الأيام الأولى لولايته المطالبة بتأسيس أسطول بحري في البصرة حتى يتمكن من ربط سواحل الخليج العربي بالأراضي العثمانية . فإشترى مجموعة من السفن منها :

- **سفينة بابل:** إشتراها من عند بريطانيا وأطلق عليها إسم بابل، أراد منافسة سفن شركة لينج[2].

---

[1]–ستيفن هيمسلي لونكريك: **المصدر السابق**، ص333.

[2]–محمد بن موسى القريني بن حسين القريني : **متصرفة الإحساء 1871م–1913م** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، 2000م، ص60.

- **سفينة نينوى:** تم شرائها من لندن بغرض الإبحار بين البصرة والسويس.
- **سفينة آشور:** تم شرائها من لندن كانت تبحر بين البصرة والبحرين والقطيف والكويت.

أخذت تلك السفن التي إشتراها "**مدحت باشا**" تبحر بين البصرة وموانئ الخليج العربي عبر قناة السويس لأغراض تجارية وعسكرية.

نجد في الخطاب الذي ألقاه "**مدحت باشا**" في العراق عقب قراءة الفرمان السلطاني لتعيينه يؤكد أن مهمته الرئيسية إكمال ما بدأه أسلافه من الولاة من أعمال وجهود من أجل تثبيت السلطة العثمانية وتطبيق نظمها الجديدة. وما يلفت النظر إشارته إلى نامق باشا الكبير الذي عرف عنه إهتمامه بمنطقة الخليج حيث زار اليصرة شخصيا وتفقد أسطولها وشرع بالعمل على تقوية وزيارة عدد السفن كما حاول أيضا ربط الكويت بإدارة البصرة[1].

كما تصدى مدحت باشا لبريطانيا عندما تنبه للمحاولات الإنجليزية في تطويق أملاك الدولة العثمانية والتوغل في مناطقها وخطط أن يجعل العراق قاعدة للتوسع في منطقة الخليج العربي[2]، وذلك عن طريق إستلائه على الكويت وقطر والبحرين والإحساء[3].

- **حملة مدحت باشا على الإحساء:**
  - **موقع الإحساء:**

تقع في الجنوب الشرقي من ولاية البصرة يحدها من الشمال مركز سنجق البصرة ومن الشرق خليج فارس ومن الجنوب والغرب الصحراء الواسعة[4].

---

[1]-محمد بن موسى القريني بن الحسن القريني: **المرجع السابق**، ص60.

[2]-إسماعيل أحمد ياغي: **سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي (1869م-1872م)** ، مؤتمر رأس الخيمة الثانية 1988م، الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية ، مركز الدراسات والوثائق، الإمارات العربية المتحدة، 2001م ، ص20.

[3]-**حملة مدحت باشا على الإحساء (1871م-1872م)**، مجلة الواحة الإلكترونية، ع4، السعودية، 2019م، ص3.

[4]- محمد بن موسى بن حسن القريني: **سنجق الإحساء في عيون موظفي لجنة الدين العام العثماني 1887م-1891م**، ملتقى حواشي الثقافي الثاني الإحساء في الكتابات الرحالة، نادي الإحساء الأدبي، السعودية، 2010م، ص200.

من أهم العوامل التي كانت محفزة وداعمة للحملة العثمانية التي سيقوم بها "**مدحت باشا**" على الإحساء، هي رغبة السلطان عبد العزير أن تتم هذه المهمة[1].

أخذ "**مدحت باشا**" الموافقة من السلطات العثمانية على الحملة إلى الإحساء. قناعة مدحت باشا التامة بتزايد أهمية الخليج العربي التجارية في أعقاب إفتتاح قناة السويس[2].

يتمتع إقليم الإحساء بمركز تجاري هام وسوق رئيسية للمناطق المجاورة وملتقى الطرق التجارية التي تربط شبه الجزيرة العربية ببلاد فارس والهند[3].

- **أهداف مدحت باشا من حملته على الإحساء:**

كان مدحت باشا يعتقد أن السيطرة على الإحساء مرتبط بتقوية الوضع السياسي والاقتصادي في العراق[4]، الإستلاء على الإحساء وسواحلها وضمها إلى الدولة العثمانية وربط إدارتها بالعراق، تخصيص المؤن والذخائر والأموال للقوة العسكرية التي سوق ترابط في المنطقة، تبادل الأخبار أول بأول بين المنطقة والسلطات العثمانية في العراق. وذلك تخصيص سفن التي تنتقل سريعا بين موانئ الإحساء والبصرة[5]، تقوية الأسطول العثماني في العراق وتحويل ترسانة البصرة إلى المركز رئيسي لهذا الأسطول[6]، تنفيذ سياسة الدولة العثمانية لمواجهة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي.

---

[1] –أحمد صالح علي: **المرجع السابق**، ص113.

[2] –سعدية سعيد أنبيشي: **وثيقتان عثمانيتان حول التنافس العثماني الإنجليزي على الساحل الغربي للخليج العربي في آواخر القرن التاسع عشر**، مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع52، السعودية، 2011م، ص211.

[3] –حسين مخيف الشريفي: **إقليم إحساء دراسة في أوضاعه الداخلية (1871م–1913م)**، مجلة مركز بابل، ع1، العراق، 2011م، ص133.

[4] –رأفت غنيمي الشيخ ، ناجي عبد الباسط هدهود ، محمود رمضان: **إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي (1869م–1914م) في إطار التنافس العثماني البريطاني على أقطار الخليج العربي**، مركز الحضارة العربية ، مصر، 2014م، ص238.

[5] –محمد بن موسى القريني بن حسن القريني: **المرجع السابق**، ص67.

[6] –عبد العزيز نوار: **المرجع السابق**، ص46.

حيث يسعى إلى تأكيد سيادة الدولة العثمانية على الخليج العربي[1]،لأن بريطانيا كانت تهتم بالخليج وإماراته العربية منذ القرن17م بعد تأسيس شركة الهند الشرقية عام 1600م ومن الهند باشرت السلطات البريطانية هناك نشاطا تجاريا عبر مياه الخليج العربي إلى البصرة في العراق من الفرات إلى الشام ثم البحر المتوسط إلى أوروبا[2]، وكان البريطانيون يحرصون على عدم منافسة أية قوة أخرى لإنفرادها بالنشاط في الخليج[3].

- **دوافع حملة مدحت باشا على الإحساء:**

1) الصراع القائم بين أولاد فيصل التركي، مما سبب ضياع أجزاء مهمة من الدولة السعودية وطمع القوى في بلادهم بما فيها الدولة العثمانية[4].
فرأى مدحت باشا أن تولى سعود الفيصل لمنطقة الإحساء مصنعة لها وإلقاء بتا في يد الأجانب وأن من الواجب عليه شخصيا أن ينقذ هذه البلاد مما ستتردى فيه، خاصة مع إدراك الخطورة التي تهدد العراق من التواجد الكثيف للبريطانيين[5].
2) تدخل بريطانيا في شؤون البحرين واعتبرت الدولة العثمانية هذا التدخل انتهاك لسيادة الدولة العثمانية في المنطقة، كذلك قامت بريطانيا بمد يد العون والمساعدة لأمير سعود عن طريق حاكمي البحرين ورأت الدولة العثمانية أن نجاح بريطانيا في مثل هذه المهمة يعني تحكمها مستقبلا في مصير العراق العثماني[6].

---

[1] –عمر محمد جعفر القرالة، شادية حسن أحمد العدوان: **دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915م**، مجلة الأردنية للتاريخ والآثار، ع2، مج12، 2018م، ص64.

[2] –رأفت غنيمي الشيخ، ناجي عبد الباسط هدهود، محمود رمضان، **المرجع السابق**، ص233.

[3] –محمد حسن العيد روس: **السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي**، دار المتنبي، الإمارات، د س، ص66.

[4] –محمد بن موسى القريني بن حسن القريني، **المرجع السابق**، ص57.

[5] –حملة الإحساء (1871م–1872م)، **المرجع السابق**، ص3.

[6] –عبد الفتاح حسن أبو علية : **دراسات تاريخية لموقف الإحساء من إستراتيجية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين** ، مجلة الدارة، ع3، السعودية، 1975م، ص119.

3) بعد فتح قناة السويس خطط مدحت باشا لتأمين طريق التجارة لإرجاع التوازن الاقتصادي العراقي وذلك عن طريق ضم الإحساء إلى العراق[1].

- **الإستعداد للحملة:**

✓إتخذ مدحت باشا كافة التدابير اللازمة للقيام بالحملة العسكرية[2] على الإحساء[3]. في ظل تكتم شديد وبسرعة فائقة على غير عادة الولاة العثمانيين إذ حَذَر مدحت باشا أتباعه من وصول أي معلومات لبريطانيا، ووصل الحال من التكتم بأن قنصل بريطانيا في بغداد لم يشعر بالإستعدادات.

✓إستغل مدحت باشا الصراعات الموجودة بين أبناء فيصل التركي، عبد الله و سعود[4]. فوجد الفرصة التي سيدخل من خلالها لأراضي الخليج العربي لكي يحقق أهدافة، خاصة بعد أن إستنجد عبد الله فيصل بمدحت باشا لإعادته إلى العرش مرة أخرى بعد أن أقصاه أخوه سعود، بعدها تم التجهيز لحملة كبيرة لإرسالها إلى الإحساء ونَجْد. وهدفها الظاهري هو إعادة الحكم لتلك المناطق لعبد الله فيصل، لأن الدولة العثمانية إعتبرته حاكما شرعيا معينا قائم مقام عثماني، مع الأخذ بالإعتبار أن مدحت باشا[5] حمل على عاتقه منذ البداية مد السيطرة العثمانية على الخليج العربي وليحل الحكم العثماني بدلا من الحكم السعودي في منطقة الإحساء ونَجْد[6].

✓سارت الحملة حسب الخطة المرسوم تحركت من بغداد بواسطة السفن عبر نهري الدجلة والفرات متجهة إلى البصرة[7].

---

[1] –سيار جميل: **بقايا وجذور التكوين العربي الحديث**، الأهلية للنشر، الأردن، 1997م، ص290.

[2] – يظهر ذلك في التقرير الذي دونه مدحت باشا أثناء حملته على الإحساء، كذلك التعليمات التي أعطيت لنافذ باشا أثناء توجهه للإحساء ...للمزيد ينظر: الأرشيف العثماني، إسطنبول، رقم الوثيقة HR.SYS.00093، **ينظر للملحق رقم 03.**

[3] –موسى محمد القريني: **جريدة الزواء البغدادية مصدر هام لتاريخ الإحساء خلال الحملة العثمانية على الإحساء 1871م** ، الملتقى العلمي للقاء العلمي التاسع للجمعية التاريخية السعودية، جامعة الملك فيصل بالإحساء، 2002م، ص274.

[4] –خالد بن حمد السعودن: **أحداث لواء الإحساء 1878م**، مجلة فصلية محكمة، ع1، السعودية، السنة السابعة وثلاثون، ص9.

[5] –أحمد صالح علي: **المرجع السابق** ، ص113.

[6] –عبد الله بن ناصر السبعي: **محاولة الأمير عبد الرحمان بن الفيصل آل سعود إسترداد الإحساء من العثمانيين**، مجلة فصلية محكمة، ع1، السعودية، السنة التاسعة والثلاثون، ص13.

[7] –محمد موسى القريني: **الإدارة العثمانية في متصرفية الإحساء**، المرجع السابق، ص87.

- **نتائـــــج هذه الحملة:**

نجاح مدحت باشا في هذه المهمة وأشارت جريدة الزواء إلى التدابير التي قام بها مدحت باشا خلال وجوده في الإحساء والتي حول بموجبها الإحساء إلى متصرفيه تابعة العراق وتدار بشكل مباشر من قبلها[1].

بعد الإستلاء على الإحساء عام 1871م شكل مدحت باشا من كامل المنطقة التي تُمَثل الشريط الساحلي الممتد من خليج الكويت محتظنا القطيف وواحة الإحساء وشبه جزيرة قطر[2]. إلا أن حملة مدحت باشا أثارت مخاوف الحكومة البريطانية على مستقبل مصالحها في منطقة الخليج العربي، وعليه إتخذت كافة الإجراءات بحصر النشاط العثماني في إقليم إحساء، ومنعه من التوسع وذلك بالتعاون مع القوى المحلية المعارضة للوجود العثماني في المنطقة وهذا الأمر أغفل عليه مدحت باشا مما سيسبب خطر على المنطقة[3]. كان يطلق على الإحساء الحلقة الممتدة من البصرة إلى عمان[4] وهي التي كانت تسمى قديما بالبحرين[5]، لكن بعد حملة مدحت باشا أصبحت تعرف بلواء نَجْد يتبعه عدد من الأقطية و النواحي وذلك وفق لقانون الولايات الصادرة عام 1864م[6]. وكانت الإحساء تصدر العديد من المنتوجات إلى العراق منها الحصير والحمير والأخشاب ومواد القصب[7].

- **قطر:** بدأت العلاقات مع قطر والعراق منذ حملة مدحت باشا على الإحساء 1871م حيث ضمت قطر إلى ولاية البصرة وأصبحت فضاءاً تابعاً لمتصرفية نَجْد[8].

[1] – محمد موسى القريني: **جريدة الزواء البغدادية مصدر هام لتاريخ الإحساء خلال الحملة العثمانية على الإحساء 1871م** ، المرجع السابق، ص286.

[2] – محمد موسى القريني: **التضارب في موافق رموز السلطة العثمانية في لواء نَجد**، المرجع السابق، ص197.

[3]– عطية مساهر حمد صالح العبيدي: **الأوضاع السياسة الداخلية في الإحساء 1837–1913م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004م، ص82.

[4]–حسن الأمين: **دائرة المعارف الإسلامية**، مج2، لبنان، 2001م، ص394.

[5]–**الموسوعة العربية**، مج1، دمشق، 1998م، ص474.

[6]–محمد موسى القريني: **التضارب في موافق رموز السلطة العثمانية في لواء نَجد**، المرجع السابق، ص197.

[7]–محمد حسن العبدورس: **الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني**، دار المتنبي، الإمارات، د س، ص49.

[8] –زاهر إيهاب محمد علي: **العلاقات العثمانية القطرية بين عامي (1871م–1913م)**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ع1، فلسطين، 2018م، ص226.

- **البحرين:** أثناء تقدم القوات العثمانية بإتجاه الإحساء 1870م، ظهرت مسألة الإدعاءات العثمانية بالسيادة على البحرين فقد أكد مدحت باشا على أن البحرين هي أحد الأقاليم التابعة لنَجْد[1].
- **الكويت:**

على الرغم من أن الكويت* من أقرب مناطق الخليج العربي لممتلكات الدولة العثمانية في العراق، إلا أنه لم يثبت وجود هيمنة عثمانية فعلية على هذه المنطقة قبل عام 1869م، إنما إقتصر الأمر على مجرد نوع من التبعية الإسمية فحسب :

- في عام 1866م عمل نامق باشا على تحويل سيطرة الدولة العثمانية الإسمية على الكويت إلى سيطرة فعلية أي فرض المركزية[2]، إلا نامق باشا فشل في مهمته هذه، وفي عام 1869م حاول مدحت باشا الكَرة ثانية وتنفيذاً لذلك تحركت بتوجيهات من مدحت باشا حملة عثمانية من البصرة إلى الإحساء وقد أسهمت الكويت فيها بشكل كبير، حيث قدم شيخها عبد الله الصباح وسائل النقل البحري لنقل القوات العثمانية المتجهة لفتح الإحساء، وقاد هذه القوات بنفسه، كما أخيه الشيخ مارك الصباح بقيادة قوة برية من الكويتين لنفس الغرض، وقد إستطاعت القوات العثمانية بمساعدة القوات الكويتية من إحراز النصر على آل سعود وضم الإحساء إلى الدولة، وعقب ذلك قام مدحت باشا بزيارة إحساء وإطلاع على أحوالها وفي طريقه نزل بالكويت ضيفا على الشيخ عبد الله الصباح الذي إستقبله بالحفاوة والإكرام.
- وأخذ مدحت باشا بعمل على تنظيم علاقة الدولة العثمانية بالكويت، بشكل يضمن للدولة سيادتها على الكويت فاستصدر فرماناً سلطانية بخصوص تحديد نوع تبعية الكويت لدولة العثمانية[3].

---

[1] – محمود عبد الواحد محمود: **البحرين قراءة جديدة في مصادر التاريخ العثماني** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع1، مج17، ع3، 2010م، ص376.

*–الكويت تبعد عن البصرة بحراً 20 ميلاً وتقع في ساحل نَجد ... ينظر: عباس العزاوي المحامي: **المرجع السابق،** ج7، ص265.

[2] – لوريمر: **المصدر السابق،** ج2، ص1149.

[3] – أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس: **المرجع السابق،** ص297.

وقد قضى هذا الفرمان بإعلان الكويت قضاءاً عثمانياً مستقلاً إستقلالاً ذاتياً تتوارثه أسرة الصباح على أن يتبع متصرفية البصرة[1]. وشيخهم الحالي عبد الله الصباح قد تعين قائمقاماً[2] إلا أنه لا يدفع أية رسوم للباب العالي، ويستقبل بتنظيم شؤونه الداخلية، كما تضمن أيضا أن ترفع السفن الكويتية العلم العثماني وتعهد لأصحابه هذه السفن بألا يأخذ منهم[3].

وأهم ما يلاحظ على هذه الإجراءات، أنه قد تبادر إلى ذهن أن هناك تناقضاً فيها ، فالفرمان على الرغم من إعلانه الكويت فضاءاً عثمانياً، أي ينطبق عليه مفهوم الإدارة العثمانية المباشرة إلا أنه في نفس الوقت منح شيخها إستقلالاً ذاتياً لم يحظ به أي قائمقام عثماني آخر في الدولة العثمانية.

ويبدو أن تفسير ذلك يعزي إلى بُعْد نظَر مدحت باشا الذي كان يقدر موقف حكام الكويت وجنودهم للإستقلال، لذلك عمل على إعفائهم من الحرية، بل وأكثر من ذلك قرر إستمرار صرف راتبا سنويا لهم بصرف من خزينة البصرة[4].

نجد حملة مدحت باشا حققت نجاحاً كبيراً في مد السيادة العثمانية على السواحل الخليج العربي، لاسيما الإحساء والكويت والبحرين وقطر وجعلها مرتبطة بالعراق[5].

ب) مع سوريا:

كان العراق وسوريا تربطهما علاقة تجارة منذ زمن بعيد أشار إلى هذا تافرنييه في رحلة في القرن السابع عشر[6].

---

[1] – أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس: **المرجع السابق**، ص297.

[2] –عباس العزاوي المحامي: **المرجع السابق**، ج7، ص266.

[3] –أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس: **المرجع السابق**، ص297.

[4] – **المرجع نفسه**، ص298.

[5] –حسين رزاق كردي: **علاقات الإمارات العربية مع القوى الإقليمية والدولية حتى نهاية القرن التاسع عشر**، مجلة الكلية الإسلامي، ع14، العراق، 2011م، ص143.

[6] –**تافرنييه** : ولد في باريس ، قام بعدة رحلات من بينها إلى موصل، ينظر: **رحلة الفرنسي تافرنييه إلى العراق في القرن السابع عشر**، تر: كوركس عواد، بشير فرنسيس، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2002م، ص13.

كذلك يذكر المقيم البريطاني جميس ريج* إن العراق كانت تستورد من سوريا الأحذية والقماش غيرها من الأمور[1].

إتسمت العلاقات التجارية بين العراق وسوريا بإنها كانت بمنزلة رفيعة ومثلث حلب القطب الوسيط لتجارة.

فمن مظاهر العلاقات السورية العراقية :

- إزدهار النشاط التجاري وتطوره بين القطرين السوري والعراقي .
- بروز علاقات وأواصر مصاهرة بين التجارة العراقيين والسوريين[2].
- لعبت التجارة الخارجية دورا مهما في إقتصاد كل من سوريا والعراق.
- كانت التجارة مع سوريا والعراق تتم أساس مع جيرانها، مصر ، إيران، الجزيرة العربية[3].

وفيما يتعلق بالتجارة البرية في العراق كانت مع بلدان الشرق الأوسط، تشمل في الغالب المنتوجات المحلية المنقولة عن طريق موصل شمالا إلى تركيا وغربا إلى سوريا وشرق إيران[4].

العراق كانت تصدر المنتوجات الزراعية والحيوانية والسلع المصنوعة محليا إلى سوريا وإسطنبول[5].

---

*-**جيمس ريج كلوديوس** : ممثل شركة الهند الشرقية والمقيم البريطاني في بغداد في أوائل القرن 19م ، ينطر: كلوديوس جيمس ريج، **رحلة ريج المقيم البريطاني في العراق عام 1820م**، تر: اللواء بهاء الدين النوري، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2008م، ص3.

[1] -كلود يوس جيمس ريج: **المصدر نفسه**، ص289.

[2] -عروبة جميل محمد عثمان: **المرجع السابق**، ص43.

[3] -شارل عيساوي: **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800م-1914م**، مركز الدراسات الوحدة العربية، تر: رؤوف عباس حامد، لبنان، 1990م، ص238.

[4] -محمد سلمان حسن: **المرجع السابق**، ص89.

[5] -حيدر صبري شاكر الخيقاني: **المرجع السابق**، ص35.

- **واردات العراق من سوريا :**

✓ المنتوجات الحريرية، خيوط الفضة.

✓ للتطريز والحبال والأقمشة وخيوط الذهب والفستق.

✓ الصابون.

✓ الورق الأبيض والملون والكتب والكتان والمسامير والبنادق والزجاج والمزايا والأسلاك الحديدية والفناجين القهوة[1].

- **صادرات العراق إلى سوريا :**

✓ المواشي من:الغنم والبقر والجمل والبغال والحمير والصوف والجلود والقفص والحبوب والمنتوجات والأقمشة القطنية والعباءات النسائية[2].

---

[1] –الأب سهيل قاش: **الموصل في القرن التاسع عشر 1834م–1909م**، التنوير للطباعة والنشر، لبنان، 2010م، ص190.

[2] –يوسف رزق الله غنيمة: **المصدر السابق**، ص168.

ثانيا : مع الدول الأوروبية

يمثل موقع العراق الجغرافي حلقة إتصال بين الشرق والغرب لم تستغن عنه التجارة العلمية منذ أقدم العصور.

إزدادت أهمية هذا الموقع ومن ثم طرق المواصلات البرية والنهرية المارة به، منذ مطلع القرون الحديثة لأسباب إستكشافية وتجارية وإستعمارية وغيرها من الأسباب.

فالتجارة بين الشرق، كانت تعتمد على ثلاث طرق رئيسة كان أحدهما يمر عبر العراق. وزادت أهمية هذه الطرق بعد إنبثاق الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية ، والحاجة التي أوجدتها إلى الأسواق التجارية والمواد الخام اللازمة للصناعة[1].

مع إفتتاح قناة السويس عام 1869م، تغير منحى العلاقات الخارجية للعراق، حيث نجد زادت العلاقات بين أوروبا والبحر الأحمر، وكان العراق منطقة لها إمكانيات إقتصادية، سعى مدحت باشا إلى إحداث مشاريع في الفرات والدجلة لتطوير وسائل النقل في نهري الدجلة والفرات مما أكسبهما أهمية كبيرة في التجارة[2]، في نفس الوقت كان مدحت باشا حريصاً على منع الأجانب من التجاوزات عن الإمتيازات الممنوحة لهم[3]. وهذا أدى إلى نقص النفوذ الأجنبي في العراق[4].

---

[1] –جميل موسى النجار: **طرق المواصلات النهرية في العراق، دوافع الاهتمام العثماني ومظاهره 1834م–1872م**، مجلة الكلية التربية، ع4، العراق، 2008، ص760.

[2]- Ilhan Ekinci: **Hamidiye vapur idaresi firatdicle de osmanli imanli inglizrekabeti**, cilt2, 1978, p446.

[3] – عبد العزيز سليمان نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق 1800م–1914م**، مكتبة أنجلو، مصر، 1968م، ص136.

[4] – يوسف كمال بك حتاتة: **المرجع السابق**، ص195.

فنظم علاقة القناصل الأجانب بالسلطة وجعل تنظيم قضايا رعايا الدول الأجنبية في العراق عن طريق مديرية الشؤون الاجنبية وبإشراف الوالي نفسه وكانت الدول المتمثلة بقنصليات في خلال مدة حكمه هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإيران مع ظهور محاولات لروسيا وألمانيا في كسب نفوذ سياسي وتجاري في هذه المنطقة الحيوية وإستمرار نشاط البعثات التبشرية الأمريكية كما كانت عليه في المدة السابقة[1].

أ- بريطانيا:

كانت بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي أبدت إهتماماً بالعراق[2]، ويعود إهتمامها بالعراق إلى مرحلة زمنية سابقة تمتد إلى ثلاث قرون مضت[3].

تزامن التحرك الإنجليزي في إستخدام طريق الفرات طريقاً تجارياً جديداً وهاماً لها، ودخول الدولة العثمانية مرحلة جديدة من مراحل تاريخها وهي مرحلة الإصلاحات المركزية[4]. كانت العلاقة بين العراق وبريطانيا محدودة قبل فتح قناة السويس، ومع هذا كانت العلاقات مشهودة ومقررة في معاهدات[5].

---

[1] – محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص153.

[2] – حيدر صبري شاكر الخيقاني: **المرجع السابق**، ص35.

[3] – محمد حمدي الجعفري: **بريطانيا والعراق حقبة من الإستعمار 1914م-1958م**، دار الشروق الثقافية العامة، العراق، 2000م، ص13.

[4] – عبد العزيز سليمان نوار: **المصالح البريطانية في أنهار العراق 1800م-1914م**، المرجع السابق، ص136.

[5] – عباس العزاوي المحامي: **المرجع السابق**، ج7، ص334.

ولاشك أن إهتمام بريطانيا بالعراق قد إتخذ في البداية طابعاً تجارياً منذ أواسط القرن السابع عشر، أما عن التغلغل الفعلي للنفوذ البريطاني في العراق فيرجع إلى العقد الثالث من القرن التاسع عشر، مع إرسال بريطانيا لبعثة جسني* إلى العراق عام 1830م، وإتبعت بريطانيا عدة أساليب لتوطيد هذا النفوذ منها:

- تأسيس شركة لينج* للملاحة النهرية، بالمقابل نجد أن السلطات قامت بعدة خطوات لم يكن هدفها منافسة شركة لينج البريطانية في المياه العراقية فحسب، وإنما هدفت أيضاً إلى إبعاد النفوذ البريطاني بشكليه السياسي والإقتصادي عن العراق.
- إدخال السفن الحربية في أنهار العراق ومن مظاهر إزدياد النفوذ البريطاني في العراق، وجود السفن الحربية البريطانية في المياه العراقية.
- محاولة بريطانية إقامة سكة حديدية في الفرات لم تكتف بريطانيا بالإمتيازات التي حصلت عليها بالنسبة للملاحة النهرية والتواجد المسلح بل إنها وسعت أيضا إلى فرض نفوذها على الطرق البرية[1].

فقد إستفاد مدحت باشا من إحدى المشاريع المقترحة من قبل أحد المهندسين البريطانيين[2] الذي أكد على إمكانية ربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عبر نهر الفرات، غير أن المشروع المراد العمل به في عهد مدحت باشا قد واجه صعوبات ملاحية في نهر الفرات. فتم الإنصراف عن الفكرة مؤقتاً، ثم أعيد التفكير فيه خلال سنوات (1871م-1872م) وكان هدف بريطانيا من وراء هذا المشروع هو مواجهة مشروع قناة السويس الفرنسي[3].

---

*-**جسني:** هو فرنسيس روان جسني، أحد الضباط البريطانين، كلف بمهمة التعرف على صلاحية الفرات لسير المراكب البخارية، ينظر: جميل موسى نجار: **طرق المواصلات النهرية في العراق (دوافع الإهتمام العثماني ومظاهره 1834م-1872م)**، المرجع السابق، ص761.

*- **شركة لينج:** تعد شركة لينج للملاحة النهرية إحدى أهم الشركات البريطانية التي نشطت في العراق منذ القرن التاسع عشر، ينظر: أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس: **المرجع السابق**، ص144.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص153، 165.

[2]-لؤي بحري: **سكة حديد بغداد** ، شركة الطبع والنشر الأهلية، العراق، 1967م، ص12.

[3]-ياسين شهاب شكري: **ولاية بغداد (1872م-1909م)**، دراسة في أوضاعها الإدارية والإقتصادية، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1996م، ص146.

تقوية مركز المقيمية البريطانية في العراق: وكان يسمى القنصل بالمقيم ثم تكونت القنصليات أو تحول إسمها إلى القنصلية وشاع ذلك[1] حيث قامت بريطانيا على رفع من درجة تمثيلها الدبلوماسي في العراق إلى درجة مقيمية في سنة 1872م، نلاحظ أن نشأة ونشاط القنصلية البريطانية في العراق كان له أسباب ودواعي حيث جاء سبب إهتمامات بريطانيا بالعراق وعدم منافستها من قبل الدول الأخرى[2].

أما عن العلاقات العراقية البريطانية في الجانب الاقتصادي، كان هناك تبادل تجاري بين العراق وبريطانيا، حيث كانت العراق تُصَدر لها الصوف والجلود والخيول العربية الأصيلة والماعز والأغنام وشعير الماعز[3]، فبعد فتح قناة السويس قللت من أجور الشحن إلى درجة أن تلك الأجور لم تعد تشكل عبءاً حتى بالنسبة إلى منتجات الزراعة الرخيصة. وهكذا وجدت هذه المنتجات الزراعية التي تكن تباع إلا في الهند، طلباً عليها حتى في بريطانيا نفسها حيث أصبحت سوقاً مركزية للصادرات العراقية[4].

ولعل الإحصائيات على صعيد التجارة الخارجية تبين لنا تحسن الذي طرأ على هذا القطاع فقد إرتفع مجموع الصادرات من 1500000 دينار سنوياً في المدة الممتدة ما بين (1869م-1871م)، أما عن الواردات 2900000 ألف دينار سنوياً في الفترة (1869م-1871م)، ونتج عن هذا ثقل العلاقات التجارية بين العراق وبريطانيا[5].

---

[1]-عباس العزاوي المحامي: **المرجع السابق،** ج7، ص334.

[2]-صالح محمد خضر: **نشأة ونشاط القنصلية البريطانية في ولاية بغداد في العهد العثماني،** المؤتمر الدولي بغداد في الحضارة الإسلامية، تركيا، 2008م، ص76.

[3]-جاسم محمد حسن العدول: **مصالح الدول الكبرى في ولاية الموصل إبان عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876م-1988م)،** مركز الدراسات الإقليمية ، العراق، د س، ص ص64،66.

[4] - ألكسندر آداموف: **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها،** ج2، تر: هاشم صالح التكريتي، مركز دراسات الخليج، العراق، 1912م، ص294.

[5] - حيدر صبري شاكر الخنقاني: **المرجع السابق،** ص35.

ب- فرنسا:

تجسد العلاقة القائمة بين العراق وفرنسا في النشاطات التبشيرية، مارس الرهبان الفرنسيون الواجبات التي أوكلت إليهم لمتابعة أمور التجارة أمور إدارة القنصلية الفرنسية في البصرة في بداية عملها.

كذلك شهدت بغداد إرساليات تبشرية الكاثوليكية وكان للفرنسيين نشاط مزدوج (نشاط القنصلي ونشاط تبشيري).

سعت فرنسا من خلال علاقتها مع العراق إلى نشر تواجدها الديني والتجاري والقنصلي في العراق لخدمة مصالحها التجارية والسياسية.

وتمثل نشاط هذه الإرسالات التبشيرية في نشر الثقافة والتعليم وإن كان في نطاق محدود مقتصراً على أبناء الطائفة المسيحية إلا أنه كان له الأثر الإيجابي في مجمل الحركة الأدبية والثقافية في عموم العراق[1].

كذلك كان لأمريكا دور في نشاط التبشيري في العراق خاصة في الموصل، إعتمد المبشرون على عدة أساليب في عملهم التبشيري منها:

- فتح الكنائس.
- والجمعيات الخيرية والمستشفيات والمدارس والكليات والمكتبات وغيرها[2].

إلا أنهم ركزوا وبشكل ملفت للنظر على المؤسسات التعليمية لأنها تمكن المبشرين من التغلغل في المجتمعات وغرس أفكارهم في أذهان المتعلمين[3].

إلى جانب نشاط مجال التنقيب عن الآثار في العراق والتنقيب عن البترول ، لكنها لم تصل إلى نتيجة[4].

---

[1]-وليد خالد يوسف: **نشاطات الإرسالات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية في العراق في ظل الحكم العثماني (1534م-1914م)**، مجلة جامعة تكريت، ع5، مج15، العراق، 2008م، ص384.

[2]-عامر بلو إسماعيل: **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932م**، مجلة التربية والعلم، ع2، مج16، العراق، 2009م، ص61.

[3]-عامر بلو إسماعيل: **المرجع السابق**، ص61.

[4]-محمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص158.

وقد كان نجاح فرنسا في إفتتاح قناة السويس دافعاً كبيراً في إعادة القنصلية الفرنسية في البصرة 1870م، بعد أن ضلت سنوات طويلة خالية من أي تمثيل سياسي فرنسي[1].

ج- ألمانيا:

لم يقتصر النفوذ البريطاني في العراق فسرعان ما ظهر النفوذ الألماني، فقد بدأت ألمانيا تظهر على المسرح الدولي كقوة إستعمارية تسعى بشاط للحصول على مستعمرات، بعد الوحدة الألمانية (1871م)، دخلت ألمانيا في طور جديد من الحياة السياسية والتجارية ، وشرعت تطمح إلى بسط سلطاتها وتوسيع تجارتها[2].

فإندفعت نحو ميدان التوسع وإقامة مناطق تعود لها، حيث سرعان ما وجه الألمان اهتمامهم في العراق ودرسوا حتى إمكانية استغلال ثروته النفطية[3]. فقد قامت بعثة ألمانية بأعمال استكشافية تمهيدية في العراق للتنقيب عن احتمال وجود منابع للبترول في البلاد لاستخدامه في الأغراض التجارية[4].

كذالك امتدت النظرة الألمانية الاقتصادية إلى العراق، فأخذت تنشط البعثات العلمية للكشف عن الآثار وأسست المعارف والشركات[5].

---

[1]–أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس: **المرجع السابق**، ص 190.

[2]–إيناس السعدي عبد الله: **المرجع السابق**، ص462.

[3]–صالح محمد خضر : **المرجع السابق**، ص69.

[4]–مجمد عصفور سلمان: **العراق في عهد مدحت باشا**، المرجع السابق، ص159.

[5]–محمد سهيل طقوس: **تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، دار النفائس، لبنان، 2015م، ص112.

من خلال ما سبق نستنتج:

- إذا نظرنا إلى العراق من حيث علاقاته الخارجية نجد أنه كان له نصيب من الإلتفاف الخارجي وهذا راجع لعدة عوامل من بينها مدحت باشا الذي سعى إلى أن تكون العراق بلد منفتح على العالم الخارجي وغير منغلق على نفسه.
- لكن إذا تحدثنا عن هذه العلاقات فيها تفاوت من بلد إلى آخر فإذا ذهبنا إلى الجوار العربي فطبيعة العلاقات تمثلت في الجانب الاقتصادي التجاري بهدف الإنتعاش وإرجاع التوازن للإقتصاد العراقي مثلا من خلال علاقته مع سوريا، كذلك هدف مدحت باشا من حملة على الإحساء هو توسيع نفوذ الدولة العثمانية في السواحل شبه الجزيرة العربية، كذلك ضمان سلامة الحدود. أما الدول الأوروبية فقد كانوا يتطلعون لإيجاد موطئ قدم لهم في العراق إلا أن بريطانيا كانت الأعمق والأكثر توغلا من غيرها في العراق.
- وقد تظافرت عوامل عديدة على توطيد النفوذ البريطاني في العراق منها الإمتيازات التي حصلت عليها، والتي إستطاعت أن تحقق من خلال الجزء الأكبر من مصالحها في العراق.
- أدى نمو التجارة الخارجية للعراق إلى :

➢ إزدياد المبادلات التجارية مع بريطانيا وربط الإقتصاد العربي بالبريطاني وطور بالتالي المصالح البريطانية.

➢ تعاظم نفوذ الشركات البريطانية في المنطقة.

الخـــاتـــمة

الخاتمة

بعد دراسة موضوع "**العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872م**" تتضح لنا مجموعة من الإستنتاجات:

- "**مدحت باشا**" من أبرز رجال الإصلاح الاجتماعي والسياسي في نهاية عهد الدولة العثمانية، تمتع بفكر رفيع المستوى، وبقدرات إدارية متميزة، وبفهم سياسي عصري، وكان فكره قادراً لو أن الظروف ساعدته على أن يحفظ للدولة العثمانية روح الوجود والحياة، ما يمكن من استمرار الخلافة الإسلامية في العصر الحديث، لكن الظروف التاريخية كانت أقوى بكثير من إرادته وطموحاته.
- لو قارنا بين فترة قبل مجيء "**مدحت باشا**" وبعدها إلى غاية نهاية حكمه في العراق؛ نجد الفترة الأولى تميزت بطغيان الحدث العسكري المقترن بالفعل العسكري الهادف إلى ترسيخ الحكم المركزي أكثر وتقزيم دور العصبيات وكذا العائلات البارزة مثل: المماليك والجلالين، ناهيك عن التدهور الاقتصادي والمنازعات القبلية، أما عن الإصلاحات والتنظيمات التي صوبت في مركز الدولة العثمانية لم يكن لها أي تأثير وصدى في العراق.

أما الفترة الثانية، تعد من أخصب فترات تاريخ العراق، حيث بعد استلام "**مدحت باشا**" حكم العراق بدأت بوادر النهضة والحركة الإصلاحية تظهر في مختلف الصعود الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية، إن الأعمال التي قام بها مدحت باشا في غضوض ثلاث سنوات لم تستطع حكومة إسطنبول القيام بها خلال قرن من الزمن.

- يعتبر بعض المؤرخين أن "**مدحت باشا**" من أفضل الحكام الذين أرسلتهم الحكومة العثمانية إلى العراق، وما ميزه عن الحكام الذين سبقوه هو إطلاعه على مشكلات التي عانى منها العراق ودراستها والسعي لوضع حلول ناجحة لها.
- تطبيقه للعديد من القوانين والإجراءات الإصلاحية، ففي الميدان الإداري طبق نظام الولايات لتنظيم أمور العراق الذي ساهم في توحيد ولايات العراق حول محور بغداد، كذلك أزال الفوضى التي يتصف بها النظام الإداري، فأرسى بذلك دعائم إدارية حديثة في العراق.
- في إطار إصلاحه للواقع الاقتصادي طبق قانون الأراضي ونظام الطابو، وكان لهما أثر في الجانب الاجتماعي والاقتصادي؛ ففي الاجتماعي تغيرت البنية التركيبية للمجتمع مما أدى

إلى انخفاض عدد سكان البدو وارتفاع عدد سكان الريف. أما تأثيرها في الجانب الاقتصادي ظهرت فئة اهتمت بزراعة الأرض فساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره مما ساهم في تطوير وسائل النقل البحرية والبرية.

- كذلك من العوامل التي ساهمت في اتساع حركة التجارة الخارجية فتح قناة السويس، هذا المشروع وحده أحيا تجارة العراق وربطها بأوروبا لا بل بعالم الحضارة أجمعه، أو بعبارة أخرى مثل ما قال بسمارك: أن قناة السويس هي النخاع الشوكي في تجارة العراق.

- حرصه على تحقيق الأمن والاستقرار وحماية العراق من الأخطار الخارجية، جعله يهتم بالجيش وتجهيزاته، كما حسن علاقته مع القبائل العشائرية لتفادي ثوراتهم وتمرد فوفر لهم كل سبل الحياة المريحة والمستقرة فأدخل إصلاحات في المرافق الحيوية للعراق. كتأسيسه للبلديات الحديثة، واهتمامه بقطاع الصحة ويظهر ذلك جلياً من خلال حرصه على إنشاء المستشفيات، كذلك ساهم في بناء العديد من المدن كالناصرية والرمادية، كما أنشأ خط لتراموأي الذي استمر يعمل حتى 1941م.

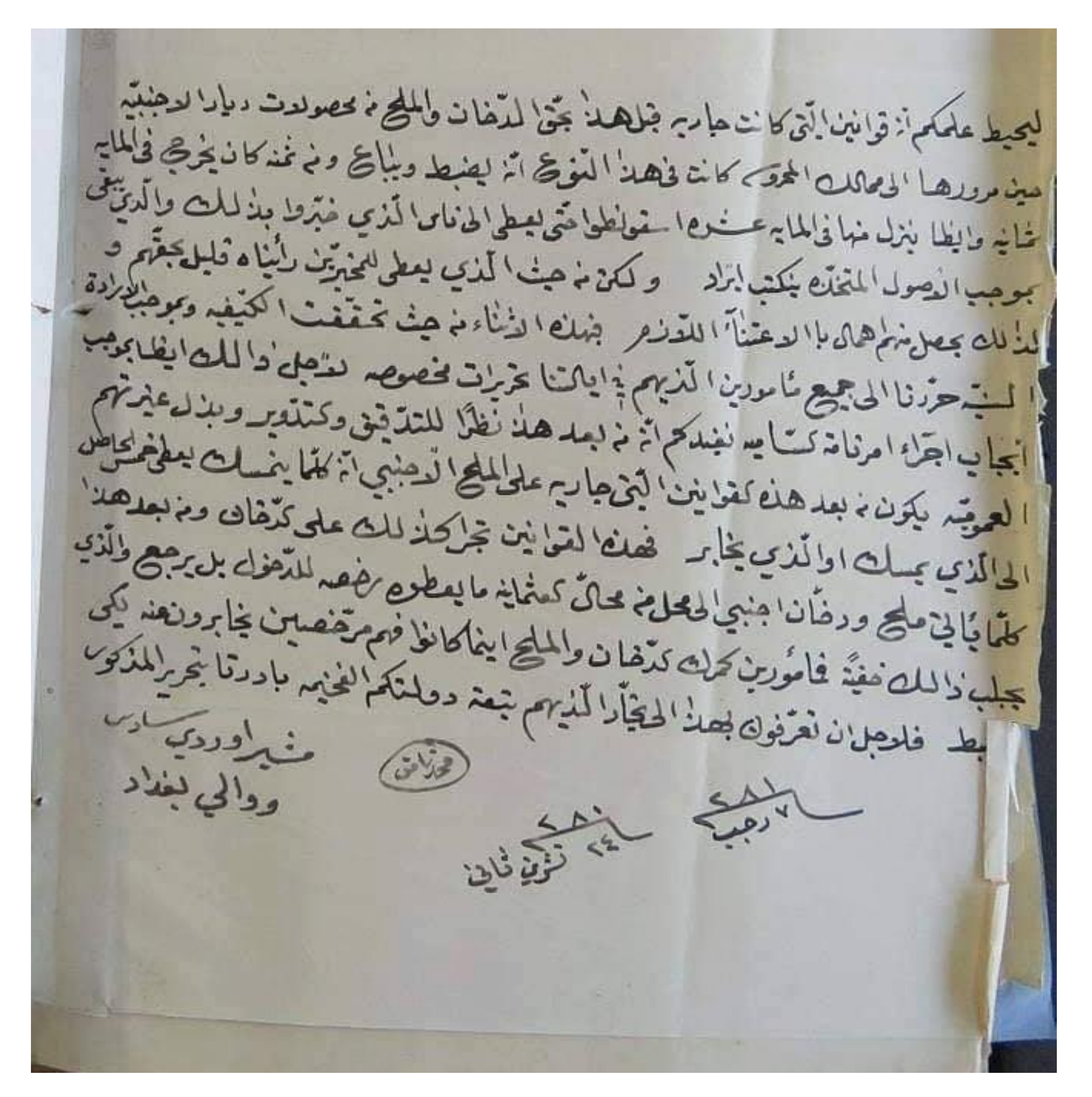
- إهتمامه بالنشاط الفكري، وتجلى ذلك بتأسيسه للمدارس الحديثة في العراق وهذا ساهم في ارتفاع نسبة المتعلمين وظهور عناصر مثقفة وواعية، وانتشار العلوم والمعارف في أرجاء العراق، كما تأسست في عهده أول جريدة عربية في العراق "جريدة الوزراء".

- تنظيمه للعلاقات الخارجية للعراق مع الدول الأخرى، حيث كان ذكياً في اختيار طبيعة العلاقة مع الدول التي يتعامل معها، مثلاً الدول الأوروبية، مدحت باشا كان يعلم جيدا أن علاقاتها مع العراق كانت ذات طابع تنافسي بغرض زيادة نفوذها وتغلغلها في المنطقة؛ لهذا السبب نجد "**مدحت باشا**" اتخذ كل احتياطاته واتبع سياسة محكمة للحد من النفوذ الأجنبي في المنطقة ومن بين الخطوات التي قام بها لتحقيق ذلك؛ حسن علاقته مع القبائل العربية والسيطرة على منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية من خلال حملته على الإحساء، وبالفعل نجح في حملته هذه، حيث حقق حماية للحدود العراقية وأكد سيادة الدولة العثمانية على الخليج العربي، أما عن علاقة العراق مع سوريا كانت ذات طابع تجاري، وهذا ساهم في تطور التجارة الخارجية مما أثر على اقتصاد كلا البلدين.

الملاحق

الملحق رقم 01

وثيقة توضح القوانين الجارية بحق إستيراد الملح والدخان من الديار الأجنبية



ليحيط علمكم ان قوانين التي كانت جارية قبل هذا بحق الدخان والملح من محصولات ديار الاجنبية
حين مرورها الى ممالك المحروسة كانت في هذا النوع ان يضبط ويباع ومن ثمنه كان يخرج في المائة
ثمانية وايضا ينزل منها في المائة عشرة اسقونطو حتى يعطى الى ناس الذي خبروا بذلك والذي يبقى
بموجب الاصول المتخذة بتكتب ايراد ولكن من حيث الذي يعطى للمخبرين رأيناه قليل بحقهم و
لذلك يحصل منهم اهمال بالاعتناء اللازم بهذه الاشياء من حيث تحققت الكيفية وبموجب الارادة
السنية حررنا الى جميع مأمورين الذين في ايالتنا تحريرات مخصوصة لاجل ذلك ايضا بموجب
ايجاب اجراء امرنامة كتاميه نفيدكم انه من بعد هذا نظرا للتدقيق وكتدوير وبذل غيرتهم
العمومية يكون من بعد هذه كقوانين التي جارية على الملح الاجنبي انه كلما يمسك يعطى خمس الحاصل
الى الذي يمسك او الذي يخابر فهذه القوانين تجرا كذلك على كدخان ومن بعد هذا
كلما يأتي ملح ودخان اجنبي لمحل من محال كمثماية ما يعطون رخصة للدخول بل يرجع والذي
يجلب ذلك خفية فمأمورين كمرك كدخان والملح اينما كانوا فهم مرخصين يخابرون عنه لكي
يضبط فلاجل ان تعرفون بهذا التجار الذين تبعة دولتكم الفخيمة بادرتنا بتحرير المذكور

مشير اوردي سادس
ووالي بغداد

محمد نامق

٧ رجب سنة ١٢٨٢

٢٤ تشرين ثاني سنة ١٢٨١

المصدر: مركز ذمار للوثائق والمخطوطات، اليمن.

الملحق رقم 02

وثيقة توضح تقرير مدحت باشا حول إجراء إصلاحات في سوريا

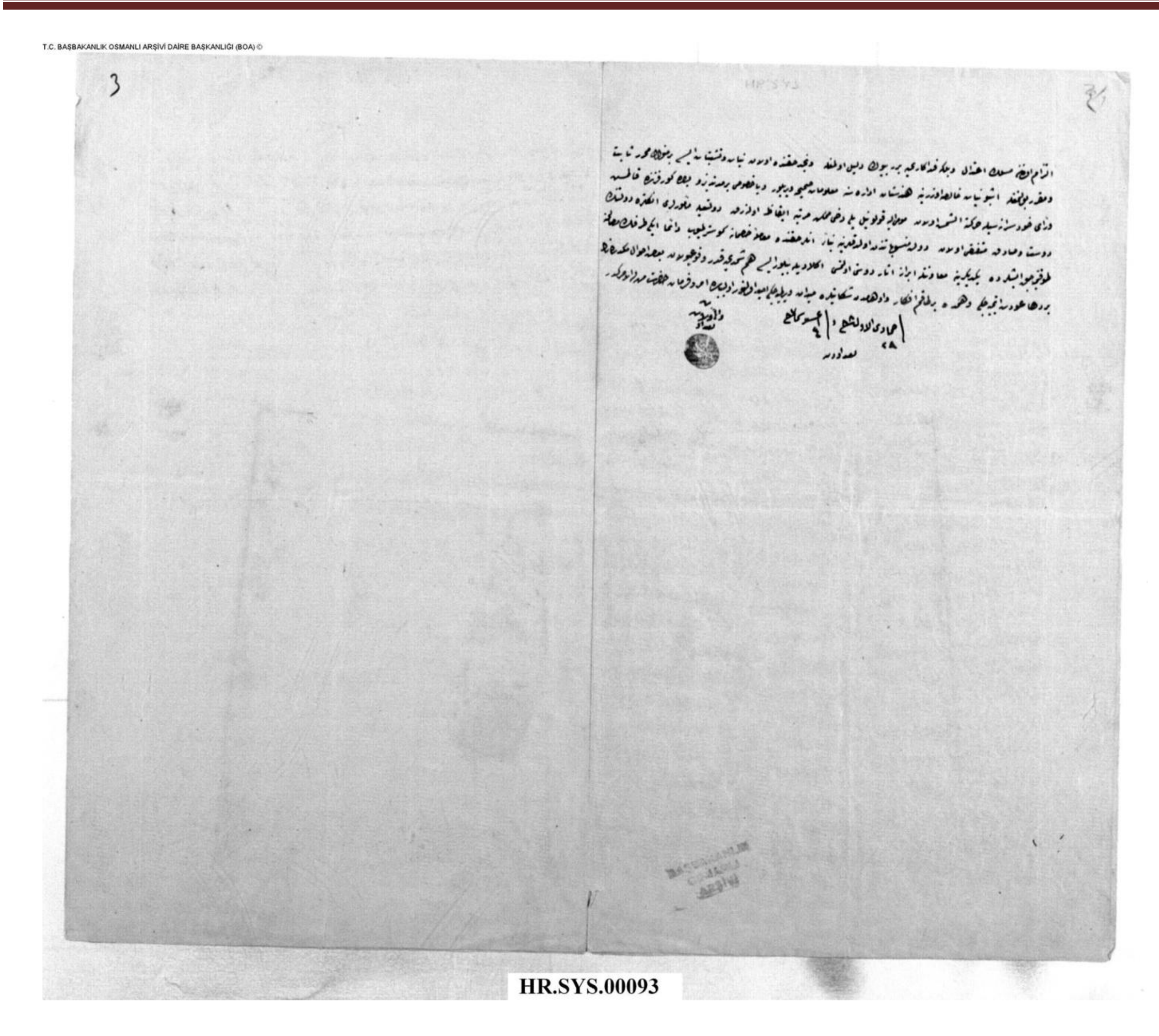


المصدر: الأرشيف العثماني، إسطنبول، رقم الوثيقةY.EE.79/67.

الملحق رقم 03

وثيقة توضح حملة مدحت باشا على الإحساء

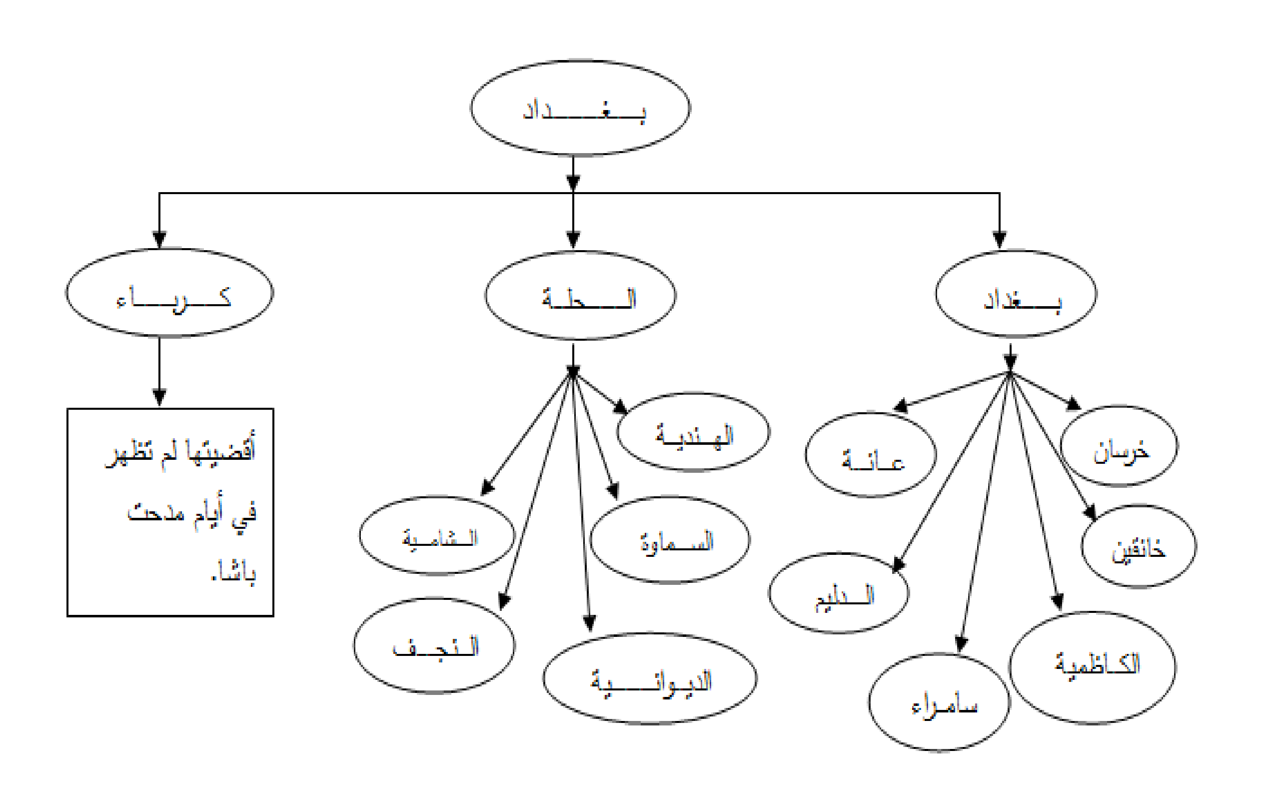
HR.SYS.00093

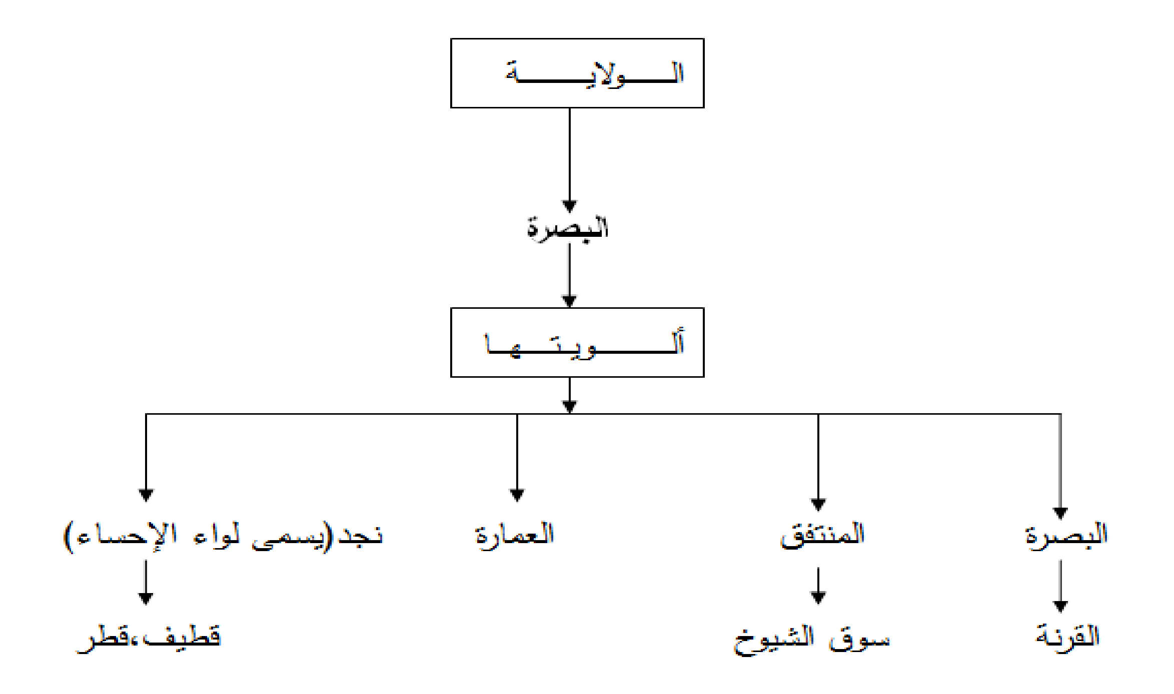


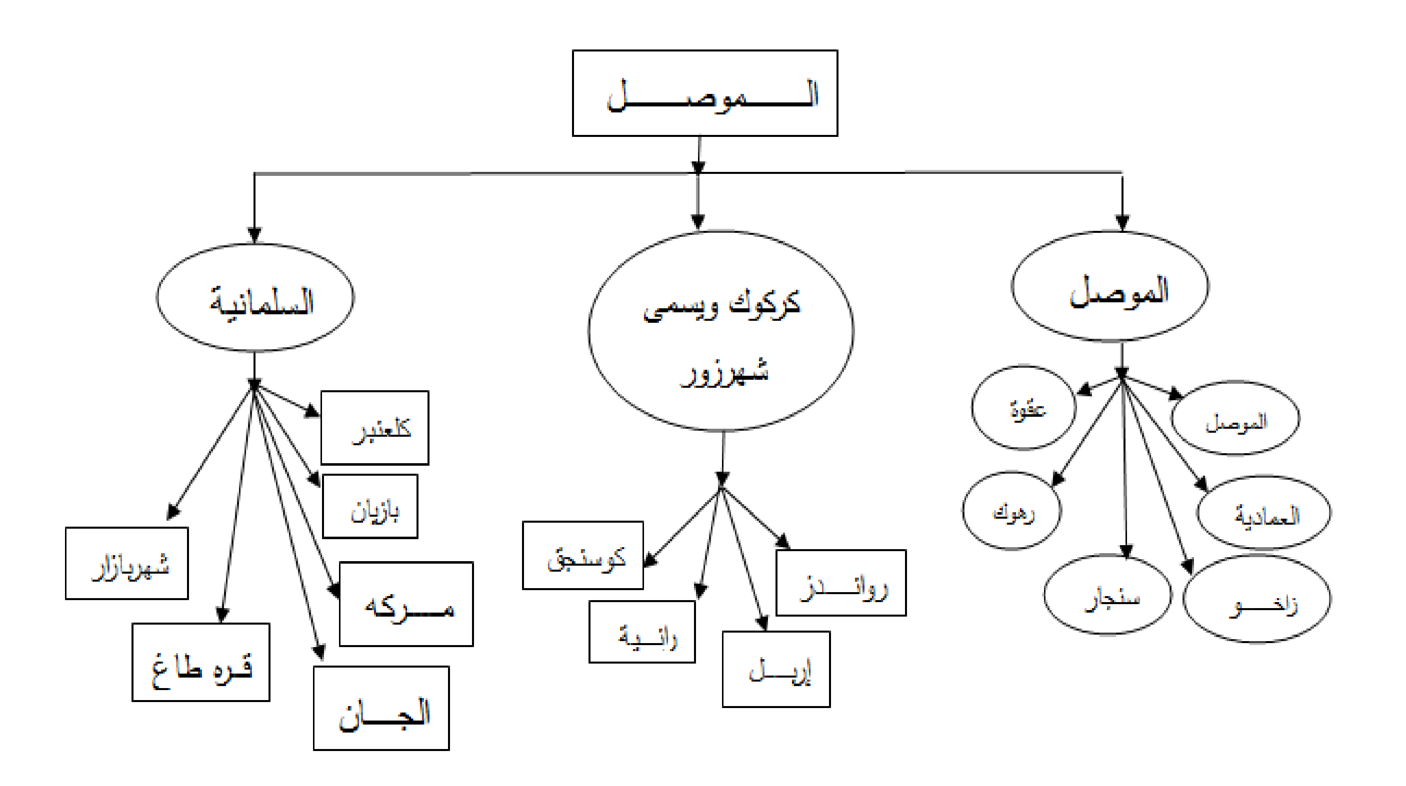
المصدر: الأرشيف العثماني، إسطنبول، رقم الوثيقةHR.SYS.00093

الملحق رقم 04

التقسيمات الإدارية لكل من (بغداد، بصرة، الموصل)







مخطط من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

عبد العزيز نوار: **المرجع السابق**، ص358.

الملحق رقم:05

جريدة الزوراء



زوراء

(نومرو) ٤٦٦ (جمادى الثانى) ١٧ (سنه) ١٢٩١ (السبت) (تموز) ٢٠ (سنه) ١٢٩٠ (السنة) السادسه

هذه الجريدة تطبع فى الاسبوع مرتين يوم السبت ويوم الثلاثا وهى حاوية لكل نوع من الاخبار والحوادث الداخليه والخارجيه وقيمتها عن سنة ١٠٠ ومن ستة شهر (٥٠) غرشا وكل نسخة منها (٥٠) بارة ويضم على قيمة الجرائد التى تنقل للخارج خمسة وعشرين غرشا اجرة البوسته فالذى يرغب فى اخذها وشرائها فليراجع مطبعة مركز الولاية

حوادث داخليه

ان وابور الطراق الذى ذكرنا قبل هذا صورة مبايعته من السويش بنا على انه قد وصل اجزا الى البصره. فقد توجه من هذا ذو امره حسن بك المير الاى مع ماكست لاجل اجرا عمليات تركيبه هناك

قبل هذا لما كتبنا صورة فتح المكتب الذى تعمر عمر فه مجلس معارف بغداد ووعدنا بان نحرر بعض

كيف لانقول هذا والحال ان مجلس المعارف الذى تشكل فى بغداد اول مانظر الى وسايل استحصال العلوم والمعارف والترقى امال نظر الدقه الى هيئة المكاتب الموجودة التى هى غير منتظمه وجال فكره فى امر اصلاحها لكن لما لم يكن للمكتب المذكور واردات معينه ومرتبات مقننة تثبت فى انحصار واردات لذلك فتدارك بعض المبالغ من الواردات الموقوفة من قبل حاصلات سنة عن الاعقار الثبته وثلث من الثلث الذى اوصى بصرفه فى وجوه البر وما شبه ذلك فرأها كافية لتعمير مكتب واحد فجرى تعميره. وختامه كما ذكرنا صورة فتحه فى جريدتنا والحق ان ذلك المكتب قد تعمر بصورة منتظمه حتى لا يوجد فى مكاتب الابتدائية فى بلدتنا مثله اليوم وقد تعين معلم للمكتب المذكور ودخل

الوجه المحرر اعلاه. اذا كان العقار المأجر دارا وكانة واقعة فى محلة الاسلام يلزم احضار ورقة المقاوله الى الامام والمختار وان كانة الدار فى محلة التبعة الغير مسلمه يقتضى اخذ الورقة الى المختار فقط واذا كان العقار المأجر من قبيل الدكان والمغازه المخصوصة لاجرا الحرفه والصنعة يجب احضار الورقة الى كتخدا الاصناف فهؤلاى اى الايمة والمخاتيرية والكتخدايه اذا لم يجدوا انما ولا محذورا فى ورقة المقاوله يمهرونه فى الحال ويأخذون خمسة غروش ثمن المهر من اصحاب العقار ويسلمونهم نسخ المقاوله بايديهم فقط المحل الذى توجد فيه دايرة البلديه فان اوراق المقاولات تصدق وتمهر من طرف دايرة البلديه

المادة الثالثه عشر بعد تصديق اوراق المقاولة

المصدر: جميل موسى النجار: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، السابق المرجع ، ص493.

الملحق رقم 06

صورة لمدحت باشا



المصدر: عبد الكناني : غطى على مرحلته الوالي مدحت باشا داود باشا وإصلاحاته في العراق، مجلة الذاكرة، ع3045، العراق، 2014م، ص15.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق

1-الوثائق العثمانية

- **الوثائق غير المنشورة المحفوظة في الأرشيف العثماني**
  - ➢ الأرشيف العثماني، إسطنبول، رقم الوثيقة Y.EE.79/67
  - ➢ الأرشيف العثماني، إسطنبول، رقم الوثيقةHR.SYS.00093
- **الوثائق المنشورة باللغة التركية:**
  - ➢ بغداد ولايتي سالنامة سي السنوات (الدفعة الأولى، 1292هـ/1857م،1301هـ).
  - ➢ سالنامة ولاية الموصل، 1308هـ/1890م.
- **الوثائق المنشورة المعربة:**
  - ➢ نوفل نعمة الله نوفل:**الدستور**، ج1، المطبعة السورية، 1301هـ.

ثانيا: المصادر

- أورتايلي إليبر: **العثمانيون في ثلاثة قارات**، تر: عبد القادر اللي، دار العربية للعلوم، لبنان، 2014.
- آداموف ألكسندر: **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها**، ج2، تر: هاشم صالح التكريتي، مركز دراسات الخليج، العراق، 1912م.
- الآلوسي محمود السيد شكري: **أخبار بغداد وما جاورها من البلاد**، تح: عماد عبد السلام رؤوف، دار العربية للموسوعات، لبنان، 2008م
- البستاني سليمان: **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، د د ن، مصر، 1908.
- بازيارو نقولو: الفتح الإسلامي لقسطينية يوميات الحصار العثماني 1453، تر: حاتم عبد الرحمان الطحاوي، دار عين للدراسات الانسانية، 2002م.

- هيمسلي لونكريك: **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، تر: جعفر خياط، ط4، د د، العراق، 1968م.
- السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891م-1908م**، مؤسسة الرسالة، لبنان ،1977م.
- لوريمر جون غوردن: **دليل الخليج "القسم الجغرافي"**، ج1، ج2، ج6،مطابع علي بن علي قطر، د س.
- لوتسكي فلاديمير: **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، تر: عفيفة البستاني، ط7، دار الفارابي، لبنان، 1980م.
- مذكرات الاميرة عائشة: **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، دار النشر، الأردن،1991م.
- مانتران روبر: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج2، دار الفكر، مصر، 1993م.
- **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني:** تر: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991م.
- ساسون عزرا سمويل: **مدحت باشا وجمعية الإتحاد الترقي**، مطبعة جرجي عرزوزي، مصر، 1910م.
- عبد السلام رؤوف: **الأسر الحاكمة ورجال القضاء في العراق في العهود المتأخرة 1258-1918م**، د د، العراق، 1992م.
- العزاوي عباس: **تاريخ العراق بين الإحتلالين**، م7، الدار العربية للموسوعات، بغداد 1955م.
- فريديك محمد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، تح: إحسان حقي، دار النفائس، لبنان، 1981.
- الصائغ سليمان: **تاريخ الموصل**، ج1، المطبعة السلفية، مصر، 1923م.
- غنيمة يوسف رزق الله: **تجارة العراق قديماً وحديثاً**، مطبعة العراق، العراق، 1922م.

ثالثا: الرحلات

- بيلي فريزر جميس: **رحلة فريزر إلى بغداد سنة 1834م**، تر: جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، لبنان.
- **رحلة الفرنسي تافرنييه إلى العراق في القرن السابع عشر**، تر: كوركس عواد، بشير فرنسيس، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2002م.
- ريج كلوديوس جيمس: **رحلة ريج المقيم البريطاني في العراق عام 1820م** تر: اللواء بهاء الدين النوري، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2008م.

رابعا: المراجع

- أمين أحمد: **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، المكتبة العصرية، لبنان،2007م.
- أغلو سنان معروف: **العراق في الوثائق العثمانية الأوضاع السياسية والإجتماعية في العراق خلال العهد العثماني**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.
- بديع محمد شريف، زكي المحاسني، أحمد عزب عبد الكريم: **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، مطبعة الرسالة، مصر، د س.
- البزار عبد الرحمان، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ط2، مطبعة العاني، العراق، 1968م.
- بركات مصطفى: **الألقاب والوظائف عثمانية**، دار الغريب، مصر،2000م.
- بحري لؤي: **سكة حديد بغداد**، شركة الطبع والنشر الأهلية، العراق، 1967م.
- بيضون أحمد عودات جميل، الناصور شحادة، **تاريخ المغول والمماليك**، دار الكندري، الأردن، 1990م.
- بني المرجى موفق: **صحوة الرجل المريض**، مؤسسة صقر الخليج، الكويت، 1984.
- البصري مير: **اعلام الأدب في العراق الحديث**، ج1، دار الحكمة، دب، 1994م.
- الجميلي قاسم: **تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير 1850-1918م**، دار الدجلة، العراق، 2017م.

- الجميل سيّار: **زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب**، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م.
- ـــــــــــ: **تكوين العرب الحديث 1516م-1914م**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1991م.
- ـــــــــــ: **بقايا وجذور التكوين العربي الحديث**، الأهلية للنشر، الأردن، 1997م.
- الجعفري محمد حمدي: **بريطانيا والعراق حقبة من الإستعمار 1914م-1958م**، دار الشروق الثقافية العامة، العراق، 2000م.
- الدباغ عبد الوهاب: **النخيل والتمور في العراق**، مطبعة الأمة، العراق، 1956م.
- الدلموجي صديق: **مدحت باشا حياته مذكراته ومحاكمته**، الدار العربية للموسوعات، ، د ب،1996.
- هلالي عبد الرزاق: **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1638-1918م**، شركة الطبع والنشر الأهلية ، العراق، 1909م.
- الوزي هاشم ، الشابندر معمر خالد: **تاريخ الطب في العراق مع شواء و تقدم الكلبة الطبية الملكية العراقية**، المطبعة الحكومية، العراق، 1939م
- الوردي علي: **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج1، ج2،ج3، المكتبة الوطنية، العراق، 1972م.
- الحسيني السيد عبد الرزاق ، عبد العزيز الدوري: **بغداد**، دار الكتاب البناني، لبنان، 1984م.
- حسن محمد سلمان: **التطور الإقتصادي في العراق "التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958م**، ج1، المكتبة العصرية، لبنان، 1965م.
- طقوس محمد سهيل: **تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، دار النفائس، لبنان، 2015م.
- ياغي إسماعيل أحمد: **العالم في التاريخ الحديث**، المكتبة العبيكان، السعودية، 1997م.
- يلماز عمر فاروق: **السلطان عبد الحميد الثاني المفترى عليه**، تر: طارق عبد الجليل ،ط3، دار نبيل، مصر، 2011م.

- كوثراني وجيه: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988.
- مكي لقاء :**تركيا صراع الهوية**، بحوث ودراسات شبكة الجزيزة ، قطر ، 2006م.
- المعاضيدي عصام جمعة أحمد: **الصحافة اليهودية في العراق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر ، 2001م.
- معلوف يوسف نعمان: **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مطبعة جريدة الأيام، أمريكا، 1999م.
- نوار عبد العزيز سليمان: **المصالح البريطانية في أنهار العراق 1800م-1914م**، مكتبة أنجلو، مصر ، 1968م.
- ـــــــــــ: **تاريخ العرب المعاصر (مصروالعراق)**، دار النهضة العربية، لبنان، 1991م.
- ـــــــــــ: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، لبنان، د س
- ـــــــــــ: **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى مدحت باشا**، دار الكاتب العربي ،مصر ، 1998م
- ـــــــــــ: **تاريخ العراق الحديث**، دار الكتاب العربي، مصر ، 1968م.
- نورس طارق نافع نورس: **نصوص بغدادية نادرة " الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبغداد في المجلات العراقية والعربية**، دار ميزو بوتاميا، العراق، 2011م.
- نورس علاء موسى كاظم: **حكم المماليك في العراق 1750-1831م**، دار الحرية ، العراق، 1975م.
- نصار عبد العظيم عباس : **بلديات العراق في العهد العثماني 1534-1918م**، المكتبة الحيدرية، 2005م.
- عبد السلام رؤوف: **الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي 1726م-1834م**، مطبعة الآداب، السعودية، 1975م.
- عبد السلام رؤوف: **سجلات المحكمة الشرعية في بغداد وأهميتها في دراسة تاريخ العراق الاجتماعي و الاقتصادي**، شبكة الألوكة، العراق، د س.

- سركيس سليم: **تاريخ عبد العزيز، ولاية مراد وخلعه، محاكمة مدحت باشا وأعوانه**، ج1، د د، مصر، 1895م.
- السعدي إيناس عبد الله: **تاريخ العراق الحديث 1258م -1918م**، دار الصفحات، سوريا، 2014.
- العابد صالح محمد: " **النظام الإداري** "، حضارة العراق، ج10، دار الحرية، د ب، 1985م.
- العارف إبراهيم: "**التطور السياسي والإقتصادي والثقافي 1869م-1958م**"، الحوار المتمدن، العراق، 2008م.
- العدول جاسم محمد حسن: **مصالح الدول الكبرى في ولاية الموصل إبان عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876م-1988م)**، مركز الدراسات الإقليمية ، العراق، د.س.
- عز الدين يوسف: **داود باشا ونهاية المماليك في العراق**، دار البصري، العراق، 1967م.
- العيدروس محمد حسن: **السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي**، دار المتنبي، أبوظبي، د.س
- ـــــــ: **الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني**، دار المتنبي، أبوظبي، د.س.
- عيساوي شارل: **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800م-1914م**، مركز الدراسات الوحدة العربية، تر: رؤوف عباس حامد، لبنان، 1990م.
- العلاف عبد الكريم: **بغداد القديمة** 1869-1917م، ط2، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1999م.
- عصفور محمد سلمان: **صفحات من تاريخ العرب الحديث 1258-1916**، المطبعة المركزية، العراق، 2014م.
- ـــــــ: **العراق في عهد مدحت باشا**، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، مصر، 2010م.
- صالح أحمد علي: الإصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن 19م دراسة لإصلاحات مدحت باشا، مكتب العربي للمعارف، مصر، 2018م.
- الصعيدي عبد المتعال: **المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر 100هـ-1370هـ** ، مكتبة الآداب، مصر، 1996م.

- قاش الأب سهيل: **الموصل في القرن التاسع عشر 1834م-1909م**، التنوير للطباعة والنشر، لبنان، 2010م.
- قلعجي قدري:**مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين**، دار العلم للملايين، مصر ،1947م.
- الراوي خالد حبيب: **من تاريخ الصحافة العراقية**، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، العراق، 1978م.
- **ــــــــ: تاريخ الصحافة والإعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية 1810-1991م**، دار الصفحات للدراسات والنشر، سوريا، 2010م.
- الربداوي محمود: **التراث العربي**، اتحاد الكتاب العربي، سوريا، 2007.
- عبد الرحيم مصطفى احمد: **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، مصر ،1986م.
- الشيخ ظاهر الجزائري: **رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته**، معهد البحوث والدراسات العربية، د ب، 2002م.
- غنيمي رأفت الشيخ ، هدهود ناجي عبد الباسط ، محمود رمضان: **إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي (1869م-1914م) في إطار التنافس العثماني البريطاني على أقطار الخليج العربي**، مركز الحضارة العربية، مصر، 2014م.
- غرايب عبد الكريم محمود: **مقدمة تاريخ العرب الحديث 1500-1918م**، ج1، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1960م.
- خليل أحمد إبراهيم ، حميدي جعفر عباس ، **تاريخ العراق المعاصر**، دار الأثير، العراق، 1989م.
- خليل أحمد إبراهيم: **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م**، دار الأثير، العراق، 2005م.

خامساً: المراجع الاجنبية

- Ali Capar: **the history of nusyris alwisin ottoman syria, 1831-1876**, athesis submitted for the degree of doctor of art in hitory, bachelor of artim history university of arkansas, 2013.
- Ali Haydr Midhat bey: **life of midhat pash**, london, 1903.
- Bekir Koc, **Midhat Pasa(1822-1884)**, doktora tezi, sosyal bilmler enstitusu, Ankara universitesi, 2002.
- Ilhan Ekinci: **Hamidiye vapur idaresi firatdicle de osmanli imanli inglizrekabeti**, cilt2, 1978.
- ilkmur Haydaroglu; **MiThat Pacha 'nin sahadetime dair bir arastirma**, deregiler ankara.edu.tr/dergiler/18/3223,17,24.
- lady Anne Blunt, **Bedouin thibes of the euphrates**, vol2, John Murry Albemarle street, London, 1879.
- Yarouz O « zgu »edur, **1876 Ana Yasasi nin razir lamnsinda Mithat Pasa rolu Ve FonRsiyonu dergiler**, ankara.edu In/ dergiler/ 19/1151/13522,15-40.
- yavuz ozguldur:**1876 anyasasi nin hazirlannasinda Mithat Pacha nin robi ve fon ksiyomee** ,dergiler, ankar , edutr,/ dergiler/19/1151/13522,15:40.

سادسا: المقالات

- الأسدي ناهدة حسين علي: **البصرة في ظل الحكم العثماني دراسة في وصف البصرة وسكانها خلال القرن التاسع عشر**، مجلة كلية التربية الأساسية، ع82، مج20، العراق، د. ت.
- أنبيشي سعدية سعيد: **وثيقتان عثمانيتان حول التنافس العثماني الإنجليزي على الساحل الغربي للخليج العربي في آواخر القرن التاسع عشر**، مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع52، السعودية، 2011م.
- بلو إسماعيل عامر: **التعليم التبشيري الأمريكي في الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1932م**، مجلة التربية والعلم، ع2، مج16، العراق، 2009م.

- الجبوري أحمد حسين: **الأوضاع الاجتماعية في بغداد من خلال كتابات الرحالة الأجانب في العهد العثماني**، مجلة سر من رأى، ع5، مج3، العراق، 2007م.
- الجشعمي يونس زويد: **سياسة المماليك تجاه بعض عشائر الفرات الأوسط (1749م-1831م)**، مجلة كلية التربية الأساسية، ع11، العراق، 2013م.
- جواد نغم محمد علي: **المدارس اليهودية في العراق 1864-1952م**، مجلة كلية التربية للبنات، ع3، مج24، العراق، 2013م.
- دمدوم شاكر حسن: **العراق في ظل حكم مدحت باشا 1869-1872م**، مجلة ذي قار، ع1، العراق، 2007م.
- الدوري حازم مجيد أحمد: **تطور التعليم في العراق 1850-1915م**، مجلة سر من رأى، ع18، مج6، د ب، 2010م.
- هشام سوادي هاشم، **طرق ووسائط النقل في كركوك وأثرها على الحركة التجارية في العهد العثماني الأخير1831-1914م**، مجلة التربية والعلم، ع2، مج15، العراق، 2008م.
- عبد الواحد أحمد: **التخطيط العمراني والسكاني لمدينة بغداد في عهد الوالي العثماني محمد رشيد الكوزلكلي1852-1857م**، مجلة التراث العربي، ع1، العراق، 2017م.
- عبد الواحد محمود: **البحرين قراءة جديدة في مصادر التاريخ العثماني** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع3، مج17، د ب، 2010م.
- حسن عبد الفتاح أبو علية : **دراسات تاريخية لموفق الإحساء من إستراتيجية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين** ، مجلة الدارة، ع3، السعودية، 1975م.
- **حملة مدحت باشا على الإحساء (1871م-1872م)**، مجلة الواحة الإلكترونية، ع4، السعودية، 2019م.
- الحميداوي بان راوي شلتاغ: "**التقسيمات الإدارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني الأخير 1869م-1918م**"، مجلة كلية التربية، ع3، العراق، 2009م.

- خالد بن حمد: **أحداث لواء الإحساء 1878م**، مجلة فصلية محكمة، ع1، السعودية، السنة السابعة وثلاثون.
- يوسف وليد خالد: **نشاطات الإرسالات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية في العراق في ظل الحكم العثماني (1534م-1914م)**، مجلة جامعة تكريت، ع5، مج15، العراق، 2008م.
- عبد الكناني: غطى على مرحلته الوالي مدحت باشا داود باشا واصلاحاته في العراق، مجلة الذاكرة، ع3045، العراق، 2014م.
- كردي حسين رزاق: **علاقات الإمارات العربية مع القوى الإقليمية والدولية حتى نهاية القرن التاسع عشر**، مجلة الكلية الإسلامي، ع14، العراق، 2011م
- خليل علي مراد: **سجلات المحكمة الشرعية بموصل مصدر الدراسة أسواقها في العهد العثماني**، مجلة الدراسات الموصلية، ع10، العراق، 2005م.
- مطر كريم حمزة: **الحلة في عهد داود باشا 1817م-1831م**، مجلة كلية التربية، العراق، ع3، مج1، 2009م.
- النجار جميل موسى: **طرق المواصلات النهرية في العراق، دوافع الاهتمام العثماني ومظاهره 1834م-1872م**، مجلة الكلية التربية، ع4، العراق، 2008م.
- النعيمي هاشم: **كيف صدرت جريدة الزوراء**، مجلة ذاكرة العراق، ع1250، العراق، 2008م.
- السبعي عبد الله بن ناصر: **محاولة الأمير عبد الرحمان بن الفيصل آل سعود إسترداد الإحساء من العثمانيين**، مجلة فصلية محكمة، ع1، السعودية، السنة التاسعة والثلاثون.
- السدي كاظم حسن جاسم: **مدحت باشا واليا لسوريا 1878-1880**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ع2، مج7، العراق، 2009م.
- سكران إبراهيم:"**السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع2، مج15، ، العراق، 2008م.

- العبيدي نعمة عبد الخالق جاسم محمد: **دور يهود العراق في النشاط التجاري 1831-1914م**، مجلة الدراسات التجارية والحضارة، ع15، مج5، العراق، 2018م.
- علي زاهر إيهاب محمد: **العلاقات العثمانية القطرية بين عامي (1871م-1913م)**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ع1، فلسطين، 2018م.
- عثمان عروبة جميل محمود: **العلاقات التجارية بين الموصل وسوريا منذ عام 1834م وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية**، مجلة دراسات موصلية، ع22، العراق، 2008م.
- عثمان محمود جميل عروبة: **نماذج من قضايا الأحوال الشخصية في محكمة الموصل الشرعية منذ سنة 1835م حتى سنة 1918م (النكاح والطلاق)**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ع1، العراق، 2010م.
- فزانجي فؤاد يوسف: **مدحت باشا في بغداد 1869-1872م**، مجلة الدراسات التاريخية، ع16، العراق، ، السنة الرابعة.
- القيسي عبد الوهاب عباس: **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق 1839-1877م**، مجلة كلية الآداب، ع3، العراق، 1961م.
- القرالة عمر محمد جعفر: شادية حسن أحمد العدوان: **دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915م**، مجلة الأردنية للتاريخ والآثار، ع2، مج12، د ب، 2018م.
- القريني محمد موسى: **التضارب في مواقف رموز السلطة العثمانية في لواء نجد**، مجلة الدرعية، ع4، السعودية، 2004م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن: **النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية**، مجلة الدارة، ع1، السعودية، 1403هـ.
- ريكان سمير عباس: **قضاء الزبير (الكحلاء) دراسة في نواحي الإدارية والإجتماعية والإقتصادية في العهد العثماني المتأخر 1848م-1915م**، مجلة كلية التربية، ع4، العراق، 2017م.

- ـــــــــ: **قضاء الزبير(الكحلاء) دراسة في النواحي الإدارية والإجتماعية والإقتصادية في العهد العثماني المتأخر 1838-1915م**، مجلة كلية التربية، ع4، العراق، 2017م.
- ـــــــــ: **قضاء الزبير(الكحلاء) دراسة في النواحي الإدارية والإجتماعية والإقتصادية في العهد العثماني المتأخر 1848م-1915م**، مجلة كلية التربية، ع4، العراق،2017م.
- شاكر علي: **مجلة الأحكام العدلية دراسة في تاريخ القانون المدني العثماني في العراق**، مجلة جامعة كركوك، ع1، العراق، 2006م.
- الشلال عمر إبراهيم محمد: مدارس **البنات في الولايات العراقية أواخر العهد العثماني1899-1914م**، مجلة سِر من رأى، ع43، مج11، العراق، 2015م.
- الشريفي حسين مخيف: **إقليم إحساء دراسة في أوضاعه الداخلية (1871م-1913م)**، مجلة مركز بابل، ع1، العراق، 2011م.
- الخيقاني حيدر صبري شاكر: **جذورالتحديث الإجتماعي في العراق 1850-1914م "دراسة تاريخية"**، مجلة كلية التربية الأساسية، ع12، العراق، 2013م.

سابعًا:المؤتمرات

- ياغي إسماعيل أحمد: **سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي (1869م-1872م)**، مؤتمر رأس الخيمة الثانية 1988م، الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية، مركز الدراسات والوثائق، الإمارات العربية المتحدة، 2001م.
- القريني محمد بن موسى: **سنجق الإحساء في عيون موظفي لجنة الدين العام العثماني 1887م-1891م**، ملتقى حواشي الثقافي الثاني الإحساء في الكتابات الرحالة، نادي الإحساء الأدبي، السعودية، 2010م.
- القريني محمد بن موسى: **جريدة الزواء البغدادية مصدر هام لتاريخ الإحساء خلال الحملة العثمانية على الإحساء 1871م** ، الملتقى العلمي للقاء العلمي التاسع للجمعية التاريخية السعودية، جامعة الملك فيصل بالإحساء، 2002م.
- الركابي فليح كريم خضير ، مشعل عبد الواحد: **الوضع الاجتماعي والحركة الأدبية في ولاية بغداد بالعهد العثماني**، المؤتمر الدولي بغداد في الحضارة الإسلامية، جامعة بغداد، 2008م.

- خضر صالح محمد: **نشأة ونشاط القنصلية البريطانية في ولاية بغداد في العهد العثماني**، المؤتمر الدولي بغداد في الحضارة الإسلامية، تركيا، 2008م.

ثامناً: الموسوعات

- الأمين حسن: **دائرة المعارف الإسلامية**، مج2، لبنان، 2001م.
- الزيدي مفيد: **موسوعة التاريخ الإسلامي**، العصر العثماني، دار أسامة، الأردن، 2003م.
- الموسوعة العربية، مج1، دمشق، 1998م.

تاسعا : الرسائل الجامعية

- بعيو غنية: **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية (الشام والعراق نموذجا)1839م-1876م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2008م.
- الزهيري رنا عبد الجبار حسين: **إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاز 1831-1842م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م.
- الحبوبي أنور علي، **دور المثقفين في ثورة العشرين**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989م.
- حبيب مروة حسن: **الإدارة العثمانية في لواء المنتفق 1869-1915م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2015م.
- مؤنس أشرف محمد عبد الرحمن: **تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين 1872م-1908م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1993م.
- أبو ميزر إبتسام: **سنتان مفصليتان في حكم الإمبراطورية العثمانية 1908م-1909م**، رسالة ماجستير في التاريخ العربي الإسلامي، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2017م.

- نمير طه ياسين: **بدايات التحديث في العراق 1869-1914م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والإشتراكية، جامعة المستنصرية، 1984م.
- عبد العزيز لمى:"**الخدمات العامة في العراق 1869م-1918م**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث،غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003م.
- عوض عبد العزيز محمد: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864 -1914م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1969م.
- العبيدي عطية مساهر حمد صالح: **الأوضاع السياسة الداخلية في الإحساء 1837-1913م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004م.
- العزاوي أحمد حافظ ابراهيم أحمد: **موقف السلطان عبدالحميد الثاني من سياسة وإجراءات مدحت باشا 1876-1884**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت ، 2003م.
- علي غانم محمد: **النظام المالي العثماني في العراق**، رسالة ماجستير في آداب التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989م.
- عثمان عروبة جميل محمود: **الحياة الاجتماعية في الموصل 1834-1918م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006م.
- الفهد مؤيد أحمد خلف: **السياسة العثمانية تجاه العشائر تجاه العشائر العراقية (1750م-1869م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001م.
- القريني محمد بن موسى: **متصرفة الإحساء 1871م-1913م** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، 2000م.
- الروقي عايض بن خزام: **حروب البلقان وحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1912م -1913م**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الإسلامي الحديث، منشورة، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ،1969م.

- رشيد حيدر حميد: **الأوضاع الصحية في العراق 1945-1948م**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2005م.
- شكري ياسين شهاب: **ولاية بغداد (1872م-1909م)**، دراسة في أوضاعها الإدارية والإقتصادية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1996م.
- شلبي شهرزاد: **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية نموذجاً(1798-1830م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، 2019م.
- الشلال عمر إبراهيم محمد: **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في العراق (1869-1914م)**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث، منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 2008.
- التميمي ماريا حسين مغتاظ: **التجنيد في العراق 1869-1935م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث**، منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، 2005م.

عـــــاشراً: المعاجم

- الهلالي عبد الله الرزاق: **معجم العراق**، ج1، مطبعة النجاح، العراق، د س.
- خطيب مصطفى عبد الكريم: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1996م.

الحادي عشر : المواقع الالكترونية

- الحيدري إبراهيم: **بدايات التحديث في العراق**، جريدة ايلاف الإلكترونية، https:// elaph.com /web/elaph writer 2009/1/403067, html.e 26/1 /2009 ,13:56.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات